جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــوع:

أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي الجزائري دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2021)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب:

مكيـــد محمد أمين

تحت اشراف الأستاذة:

د.نسيمة بن يحي

د. نعيمة شلابي	استاذ	جامعة يحيى فارس بالمدية	رئيسا
د. نسيمة بن يحيى	أستاذ محاضر (أ)	جامعة يحيى فارس بالمدية	مقررا
د. حياة طهراوي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة يحيى فارس بالمدية	عضوا

السنةالجامعية: 2023 – 2024


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الشكر و العرفان

الحمد لله عز وجل الذي وهبنا من واسع فضله نعمة العلم

والحمد لله حمدا كثيرا أن وفقنا لاتمام هذا العمل

وما كنا لنكمله لولا فضله

ومن باب التقدير والعرفان بالجميل نتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان إلى الأستاذة الدكتورة *نسيمة بن يحي التي أشرفت على عملنا ولم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها جزاها الله عنا خير الجزاء*

ثم الشكر موصول الى كل من ساهم في إتمام هذا البحث سواء من قريب او من بعيد والى كل من علمني حرفا على مدى مشواري الدراسي

الاهداء

الاهداء

الى أعز الناس وأقربهم الى قلبي العزيزان والدتي "شفاها الله" ووالدي اللذان كانا عونا وسندا لي وكان لدعائهما المبارك أعظم الأثر في كل حياتي حفظكما الله والبسكما ثوب الصحة والعافية.

الى اخوتي واخواتي الأعزاء وازواجهم و أولادهم كل باسمه دمتم لي خير السند وحفظكم الله ووفقكم لطاعته.

الى من ساندتني وخطت معي خطواتي وتقاسمت معي حياتي بحلوها ومرها زوجتي لك مني كل الشكر ووفقك الله لكل ما هو خير.

الى فلذات كبدي مرام لينا سامي أنتم مصدر سعادتي وأملي أن أراكم في أعلى المراتب.

الى كل الاحباب والاصحاب كل باسمه وفقكم الله لما يحبه و يرضاه وتمنياتي للجميع بموفور الصحة والنجاح في حياتهم جميعا

ملخص

يهدف هذا البحث الى معرفة مدى تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021 بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ، حيث قمنا فيهما بوصف وتحليل مختلف المفاهيم والنظريات التي تفسر سعر الصرف والنمو الاقتصادي ، و إستخدمنا القياس الاقتصادي بنموذج (ARDL) حتى نتعرف كيف يؤثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي.

توصل البحث أن معامل رأس المال المادي (LK) له تأثير على النمو الاقتصادي وأن هناك علاقة طردية بينهما حيث كلما ازداد رأس المال المادي ب1% يزداد النمو الاقتصادي ب0.24%.

ويتضح لنا أن معامل سعر الصرف (LER) له تأثير على النمو الاقتصادي وأن هناك علاقة سالبة بينهما، خيث تؤدي زيادة مؤشر سعر الصرف ب1% لانخفاض النمو الاقتصادي ب0.24%.

وبذلك يمكن تقديم الاقتراحات التالية لصناع القرار الاقتصادي في الجزائر:

- تعزيز استقرار سعر الصرف.
- تشجيع الإستثمار في رأس المال الثابت.
- المراقبة المستمرة والتحليل الدوري.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، سعر الصرف، نماذج ARDL

***Abstract**:*

This research aims to know the extent of the impact of the exchange rate on economic growth in Algeria during the period from 1990 to 2021 using the descriptive analytical approach in the theoretical aspect, where we described and analyzed the various concepts and theories that explain the exchange rate and economic growth, and we used the economic measurement with the (ARDL) model to know how the exchange rate affects economic growth.

The research found that the physical capital coefficient (LK) has an impact on economic growth and that there is a direct relationship between them, as the physical capital increases by 1%, economic growth increases by 0.24%.

It is clear to us that the exchange rate coefficient (LER) has an impact on economic growth and that there is a negative relationship between them, as an increase in the exchange rate index by 1% leads to a decrease in economic growth by 0.24%.

Thus, the following suggestions can be presented to economic decision-makers in Algeria:

- Enhancing exchange rate stability

_ Encouraging investment in fixed capital

_ Continuous monitoring and periodic analysis

***Keywords:** Economic growth, exchange rate, ARDL models*

المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	ا-ا
قائمة الجداول	ا
قائمة الأشكال	ا
مقدمة عامة	أ–ط
الفصل الأول: التحليل النّظري لمفهوم سعر الصرف	1–47
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية سعر الصرف	3
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف، أهميته ووظائفه	3
المطلب الثاني: صيغ وأنواع سعر الصرف	8
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر الصرف	15
المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف	21
المطلب الأول: أنظمة أسعار الصرف الثابتة	21
المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف المعومة (المرنة)	24
المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف	27
المبحث الثالث: النّظريات والنماذج المفسرة لسعر الصرف ومخاطرها	29
المطلب الأول: النّظريات المفسرة لسعر الصرف	29
المطلب الثاني: نماذج تحديد سعر الصرف	36
المطلب الثالث: مخاطر سعر الصرف	43
خلاصة	47

الفصل الثاني: النّمو الاقتصادي–المفاهيم والنّظريات–	90-50
تمهيد	50
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	51
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وخصائصه	51
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وقياسه	55
المطلب الثالث: اقتصاديات النمو الاقتصادي	57
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	62
المطلب الأول: إسهام النظرية الكلاسيكية والكلاسيكية المحدثة في النمو الاقتصادي	62
المطلب الثاني: إسهام نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي	66
المطلب الثالث: إسهام النظرية الكينزية والنيوكينزية ونظرية النمو الحديثة في النمو الاقتصادي	67
المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي	72
المطلب الأول: النماذج النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي	72
المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي	81
المطلب الثالث: تقييم نظريات النمو الذاتي	87
خلاصة	89
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي	132-91
تمهيد	91
المبحث الأول: تطور سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	92
المطلب الأول: دراسة تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2120	93
المطلب الثاني: دراسة تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2120.	100
المبحث الثاني: تقدير نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر	110
المطلب الأول: تكوين النموذج	111

المطلب الثاني: تقدير النموذج	112
خلاصة	132
خاتمة	133
قائمة المراجع	138
قائمة الملاحق	148

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التسعيرة الأكيدة وغير الأكيدة	09
02	مراحل تشكيل سعر الصرف الحقيقي	15
03	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	93
04	تطور سعر الصرف غير الرسمي وسعر الصرف الرسمي الفترة 2001-2013	98
05	معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (1990-1994)	101
06	معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (1995-1999)	102
07	معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2000-2004)	105
08	معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلا الفترة (2005-2009)	106
09	معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2012)	107
10	نتائج إختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة.	117
11	نتائج إختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.	122
12	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	127

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع سعر الصرف	15
02	العوامل المؤثرة في سعر الصرف	20
03	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	64
04	نموذج مالتوس في النمو الاقتصادي	65
05	رسم تخطيطي ملخص لتحديد موقع التقدم التقني/الابتكار في النموذج النيوكلاسيكي التقليدي (سولو، 1957)	74
06	تقديرات البواقي لمعدل النمو في الولايات المتحدة (نسبة النمو غير المفسرة بدلالة العوامل)	78
07	تطور سعر الصرف خلال الفترة 1990-1999	94
08	تطور سعر الصرف خلال الفترة 2014-2021	99
09	تطور معدلات النمو الإقتصادي في ظل الإصلاحات خلال الفترة (1990-1999)	104
10	تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014)	108
11	تطور النمو الاقتصادي للفترة 2015-2021	110

مقدمـــــة

مقدمة:

في الاقتصاد العالمي المعاصر، يعتبر سعر الصرف من العوامل الاقتصادية الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أداء الاقتصاد الكلي لأي دولة. يعد سعر الصرف الأداة الرئيسية التي تحدد قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وبالتالي يلعب دورًا حاسمًا في تحديد تكاليف الاستيراد والصادرات، والتأثير على التضخم، وتحفيز الاستثمار الأجنبي أو تثبيطه.

بالنسبة للدول النامية والناشئة، يكون تأثير سعر الصرف أكثر وضوحًا وتعقيدًا. تعتمد العديد من هذه الاقتصادات بشكل كبير على التجارة الخارجية والتمويل الدولي، مما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات أسعار الصرف. تؤثر هذه التقلبات على القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، وعلى تكلفة الواردات، وعلى التدفقات الرأسمالية. كما تؤثر سياسات سعر الصرف على معدلات التضخم، وأسعار الفائدة، والميزان التجاري.

تتمثل أهمية سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري في تأثيره الكبير على الإيرادات النفطية، حيث تعتمد هذه الإيرادات على أسعار النفط العالمية وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي. يمكن لانخفاض سعر الدينار أن يزيد من قيمة الإيرادات النفطية المقومة بالدينار، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى تعقيدات في إدارة الدين الخارجي وزيادة معدلات التضخم. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر سعر الصرف على تكاليف الإنتاج في القطاعين الصناعي والزراعي، حيث تعتمد العديد من الصناعات على استيراد المواد الخام، مما يجعلها عرضة لتقلبات سعر الصرف. يمكن لارتفاع تكلفة الاستيراد أن يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتقليص الهوامش الربحية، بينما يمكن لسعر صرف منخفض أن يزيد من تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية.

في القطاع المالي، يمكن لتراجع قيمة الدينار أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما يسهم في ارتفاع معدلات التضخم. كما يؤثر سعر الصرف على عبء الديون الخارجية، حيث يمكن لانخفاض قيمة العملة المحلية أن يزيد من تكلفة سداد الديون المقومة بالعملات الأجنبية.

اتخذت الحكومة الجزائرية العديد من الإجراءات للتعامل مع تقلبات سعر الصرف وتأثيرها على الاقتصاد، بما في ذلك إدارة الاحتياطيات الأجنبية للحفاظ على مستوى كافٍ من الدعم للدينار، وتنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد الكلي على النفط والغاز من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة التحويلية، واستخدام أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يعد سعر الصرف عنصرًا جوهريًا يؤثر على جميع جوانب الاقتصاد الجزائري. من خلال فهم ديناميكيات سعر الصرف وآثاره المتعددة، يمكن للحكومة الجزائرية تطوير استراتيجيات فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتقليل الاعتماد على تقلبات أسعار النفط العالمية. إن السياسات الاقتصادية المدروسة بعناية يمكن أن تسهم في تحقيق استقرار سعر الصرف وبالتالي تعزيز الاقتصاد الوطني.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول فهم وتحليل تأثيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر. بما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، فإن التغيرات في سعر الصرف يمكن أن يكون لها تأثيرات واسعة النطاق على مختلف القطاعات الاقتصادية، وعلى الأداء الاقتصادي الكلي. تتداخل العديد من العوامل في هذه العلاقة، بما في ذلك تقلبات أسعار النفط العالمية، والسياسات النقدية والمالية المحلية، والتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية. تهدف الدراسة إلى استقصاء كيفية تأثير هذه العوامل على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكيف يمكن تحسين إدارة سعر الصرف لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

1. الإشكالية: يهدف البحث بحكم طبيعة العنوان على **إشكالية** رئيسية هي:

ما مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1900-2021 ؟

لعل إشكالية الموضوع تفتح المجال لوضع مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

أ. ماهي أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بسعر الصرف والنمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة بينهما؟

ب.ما هي التطورات التنموية التي عرفتها الجزائر ؟

ت.ماهي طبيعة تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر؟.

للإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية ، يتم إرفاقها بالفرضيات التالية :

2. فرضيات الدراسة

أ. العلاقة بين سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة من جهة واحدة.

ب.عرفت الجزائر عدة برامج تنموية من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري نحو الأحسن

ت.فشل سياسات تخفيض الدينار الجزائري يعود إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري وعدم هيكلته وإعتماده إيراداته على العائدات البترولية فقط، كما أنه توجد علاقة عكسية لتأثير سعر الصرف.

3. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية علمية كبيرة نظرًا لتناولها تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتأتي أهميتها من عدة جوانب:

- ✓ تسهم الدراسة في إثراء المكتبة من خلال تقديم قياسات دقيقة للعلاقة بين سعر الصرف ومعدلات النمو الاقتصادي، مما يساهم في فهم أعمق لهذا التأثير في السياق العربي.

- ✓ تسعى الدراسة إلى تحديد نظام سعر الصرف الذي يمكن أن يعزز معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر. يهدف هذا إلى تقديم استراتيجيات وسياسات قد تكون مفيدة لصانعي القرار في تحسين الأداء الاقتصادي.
- ✓ تلقي الدراسة الضوء على الدور الفعّال الذي تلعبه السياسات الحكومية في تحديد سعر الصرف وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي. سيساعد هذا في فهم كيفية توجيه السياسات النقدية والمالية لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام.

4. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى حل الإشكالية البحثية المطروحة والإجابة على الأسئلة الفرعية، واختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي. تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

- ✓ تهدف الدراسة إلى تحليل أوجه الاختلاف في أنظمة سعر الصرف بين الدول وكيفية تأثير هذه الأنظمة على معدلات النمو الاقتصادي. سيتم استعراض الأهداف والأولويات والظروف الاقتصادية المختلفة التي تؤدي إلى تباين هذه الأنظمة بين الدول.
- ✓ تهدف الدراسة إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، ومقارنتها بمجموعة من الدول العربية. سيساعد هذا في فهم كيفية تأثر الجزائر بالعوامل الاقتصادية الإقليمية والدولية.
- ✓ ستستخدم الدراسة طرق القياس الاقتصادي لاختبار العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي. من خلال استخدام أدوات الاقتصاد القياسي، سيتم تحليل البيانات للتوصل إلى نتائج دقيقة وشاملة حول هذا التأثير.

5. مبررات الدراسة:

أهمية الموضوع لتزامنه مع الارتفاع المفرط لمعدل سعر صرف الدينار مقارنة بعملتي الدولار والأورو العائد سبب إرتفاعه إلى قيام السلطات الجزائرية إلى

تخفيض قيمة العملة بعد إنخفاض سعر البترول وحصول عجز في ميزان المدفوعات ، فأردنا أن نعرف لماذا في كل مرة تلجأ الجزائر عند حدوث أي أزمة إقتصادية وحصول عجز في ميزان المدفوعات إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

6. منهج الدراسة:

بالنظر إلى نوع الموضوع وإشكاليته والطريقة التي تنتهج في دراسة المشكلة، وللإلمام بجوانب هذا الموضوع ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأننا بصدد جمع وتلخيص بيانات وحقائق، وطبقا لما يقتضيه البحث في جانبه التطبيقي سنعتمد على منهج القياس الاقتصادي.

7. حدود الدراسة:

ندرس في هذا البحث مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي، حيث تمتد الحدود الزمنية لدراستنا من سنة 1990 إلى غاية2021، أما بالنسبة للحدود المكانية فلقد أسقطنا هذه الدراسة على الاقتصادي الجزائري

8. الدراسات السابقة

بناءا على المسح المكتبي الذي أُجري خلال دراسة هذا الموضوع والبحث فيه، وجدنا دراسات حملت نفس المقاربة لموضوع بحثنا المقترح الذي يوضح أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي الجزائري، ونشير فيما يلي إلى بعض وأهم هذه الدراسات والأبحاث:

- ✓ دراسة الباحث M.MESSAR(2007) في أطروحة دكتوراه بعنوان " Essai de modelisation du comportement du taux de change du dinar Algerien (1990 ;2003) par la method VAR" هدفت الدراسة إلى تفسير سلوك سعر صرف الدينار الجزائري في إطار نموذج أشعة الإنحدار الذاتي VAR بإبدراج عدة متغيرات كلية تلخصت في كل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي، سعر الصرف الإسمي الفعلي، إحتياطات الصرف، سعر البترول،

مؤشر أسعار الإستهلاك، الكتلة النقدية، الواردات، الصادرات، وسعر الفائدة، ومن دراسة السببية بين متغيرات الدراسة من خلال تطبيق منهجية نموذج VAR تبين أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي مرتبط بالواردات وسعر الصرف الاسمي الفعلي، كما أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يؤثر على كل من الصادرات ومؤشر سعر الإستهلاك، في حين ليس له تأثير على الواردات.

- ✓ دراسة الباحث عيسى شقبقب (2008) "في أطروحة دكتوراه بعنوان محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري (1970-205)"، والذي تبين من خلالها أن سعر الصرف الحقيقي مرتبط بكل من المؤشر العام للأسعار، الأسعار الدولية وقيمة الواردات للفترة السابقة، كما بين أن سعر الصرف الحقيقي لايفسر حجم الصادرات، وأن الصادرات مرتبطة أساسا بحجم الطلب العالمي وبعامل التنافسية، وأن لسعر الصرف الحقيقي أثر عكسي على الواردات وذلك بمرونة ضعيفة.
- ✓ دراسة إسماعيل بن قانة (2013) في بحثه بعنوان "دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 1970-2004 والتنبؤ بها للفترة 2005-2009" حيث أظهر من خلال بحثه أن لسعر الصرف أثر طردي على الواردات وعلى الصادرات، بالإضافة إلى سعر البترول، كما أن لسعر الصرف علاقة عكسية مع الطلب على النقود.

وتختلف دراستنا عن هذه الدراسات من خلال فترة الدراسة والتحليل القياسي حيث قمنا بمعرف أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 بإستخدام نموذج الفجوات الزمنية Autoregressive distributed lag model (ARDL)

9. هيكل الدراسة

- ✓ نخصص الجانب النظري في فصلين ، حيث نتعرض في الفصل الأول للتحليل النظري لسعر الرصرف، وذلك من خلال معرفة تعريفه وأنواعه، والنظريات

الخاصة به، أما في االفصل الثاني فتطرقنا إلى ماهية النمو والاقتصادي من المفاهيم والنظريات، حيث تطرقنا في المبحث الأول لماهية النمو الاقتصادي، أما في المبحث الثاني فتطرقنا لنظريات النمو الاقتصادي، أما في المبحث الثالث فتطرقنا لنماذج النمو الاقتصادي، وأما الفصل الثالث فسنستعرض فيه الجانب القياسي والتطبيقي من هذه الدراسة، فتطرقنا في المبحث الأول إلى دراسة تطور سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، أما في المبحث الثالث فتطرقنا فيه لتقدير نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2021.

10.صعوبات الدراسة

ولابد أن نشير إلى الصعوبات والمشاكل التي واجهتنا والتي نذكر منها ندرة المراجع والدراسات السابقة حول هذا الموضوع بالإضافة إلى عدم دقة المعطيات وتضاربها في بعض الأحيان من مصدر إلى أخر.

الفصل الأول :

التحليل النظري لمفهوم سعر الصرف

تمهيد:

اتسمت أسعار صرف العملات بالتقلبات المستمرة وذلك منذ التخلي عن أسعار تعادل العملات القائم على قاعدة الصرف بالذهب، حيث شرع في تعويم العملات ذات الاستخدام الدولي في النصف الأول من سبعينات القرن العشرين.

ونظرا لما تسببه تلك التقلبات من أثار ضارة على مستويات النمو الاقتصادي، فإن هذه القضية تمثل محورا رئيسيا شغل الكثير من الاقتصاديين، الشيء الذي أدى إلى ظهور رصيد كبير من المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف والنمو الاقتصادي لم تكن معهودة من قبل .

ولهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم المفاهيم والنظريات التي جاءت لشرح وتفسير هذين المصطلحين، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** ماهية سعر الصرف
- ✓ **المبحث الثاني:** أنظمة سعر الصرف
- ✓ **المبحث الثالث:** النّظريات والنماذج المفسرة لسعر الصرف ومخاطرها.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

من بين العناصر الأساسية في الاقتصاد العالمي يأتي مفهوم "سعر الصرف" كواحد من أهمها، حيث يُعتبر سعر الصرف مقياسًا حيويًا للعلاقات التجارية والمالية بين الدول. يعكس سعر الصرف قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأخرى، وهو يتأثر بعوامل عديدة تشمل العرض والطلب على العملة، والسياسات النقدية والاقتصادية للدولة، والتطورات السياسية والاقتصادية العالمية.

سعر الصرف له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني، حيث يؤثر على قدرة الدولة على التجارة الدولية، وعلى أسعار السلع والخدمات المستوردة والمصدرة. كما يؤثر أيضًا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحافظ الاستثمارية للدولة. مع فهم أهمية سعر الصرف، يتضح أن دراسته تتطلب فهمًا عميقًا لعدة جوانب اقتصادية ومالية. في هذا المبحث، سنناقش تفاصيل أكثر حول مفهوم سعر الصرف، وعوامل تحديده، وأثره على الاقتصاد، والسياسات النقدية المتبعة للتحكم فيه، وتأثير التغيرات في سعر الصرف على الحياة الاقتصادية والمالية للفرد والدولة.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف، أهميته ووظائفه

من بين أهم القضايا الاقتصادية التي تنشأ من العلاقات التجارية والمالية الدولية التي تربط بين مختلف اقتصاديات دول العالم، هي تلك المتعلقة بالعلاقة بين النقد الوطني والنقد الأجنبي. إذ أن التجارة بين مختلف الدول باستخدام عملاتها الوطنية تؤدي إلى بروز عامل جديد، وهو سعر الصرف[1].

[1] سامي خليل، **النقود والبنوك**، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت،1989، ص753.

أولا: مفهوم سعر الصرف

الصرف هو عملية تحدث عندما يتم تبادل العملات المختلفة فيما بينها، إذ تمتلك كل دولة عملتها الخاصة التي تُستخدم في عمليات الدفع الداخلية. تظهر الحاجة إلى استعمال العملات الأجنبية عندما تنشأ علاقات تجارية أو مالية بين شركات داخلية وأخرى خارجية. على سبيل المثال، تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة، مما يدفعها إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر لإتمام العملية.

ليست الشركات التجارية فقط هي التي تحتاج إلى العملات الأجنبية، بل كل شخص يسافر إلى خارج بلده يحتاج إلى عملة البلد الذي يزوره، حتى لو كان سائحًا، فيجد نفسه مضطرًا لإجراء عمليات الصرف.

تتم عمليات الصرف فيما يُعرف بسوق الصرف(Marché de change) ، وهو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة. هذا السوق ليس محدودًا بمكان جغرافي معين، بل يتألف من شبكة علاقات تربط وكلاء الصرف (Cambistes) في مختلف البنوك المنتشرة حول العالم، بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرف خاصة بالصرف على مستوى البورصة[1].

يعرف سعر الصرف بأنه سعر وحدة من عملة معينة مقدراً بوحدات من عملة دولة أخرى. ويمكن تعريفه بطريقة عكسية على النحو التالي: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الوطنية[2].

[1]الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر ،2005، ص ص 95-96

[2]فؤاد سلطان، **أسعار الصرف والتوازن الخارجي**، البنك المركزي المصري، مجموعة محاضرات، ماي 1973، ص 1.

شهد الاقتصاد العالمي في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي العديد من التطورات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية التي ساعدت على زيادة درجة انفتاح الأسواق المالية والتجارية. بالإضافة إلى ذلك، تزايدت حرية حركة رؤوس الأموال، خاصة قصيرة الأجل التي تبحث عن العوائد السريعة. نتيجة لذلك، زادت أهمية سعر الصرف كأحد آليات الانتقال النقدي.

ثانيا: أهمية سعر الصرف

يستمد سعر الصرف أهميته من كونه أداة رئيسية تربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم. فهو يمثل حلقة وصل حيوية بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي. من خلال سعر الصرف، يتم ترجمة الأسعار بين الدول المختلفة، مما يسهل العمليات التجارية ويوفر أساساً مشتركاً لتحديد القيم الاقتصادية عبر الحدود. يلعب سعر الصرف دوراً بارزاً في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد. إذ يؤثر بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج وأسعار السلع والخدمات، مما ينعكس على قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية. وبالتالي، يؤثر سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال تعديل كلفة الصادرات والواردات.

علاوة على ذلك، يؤثر سعر الصرف بشكل ملحوظ على الميزان المدفوعات، الذي يسجل جميع التعاملات المالية بين بلد معين وباقي دول العالم. أي تغييرات في سعر الصرف يمكن أن تؤدي إلى تقلبات في الميزان التجاري والمدفوعات الدولية، مما ينعكس على الوضع الاقتصادي العام للدولة، يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في تحديد معدلات التضخم والنمو الحقيقي. تغيير سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى تغييرات في أسعار

السلع والخدمات المستوردة، مما يؤثر على مستوى التضخم. كما يمكن أن يؤثر على قدرة الشركات المحلية على الاستثمار والتوسع، على معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي[1]

تكمن أهمية سعر الصرف ليس فقط في أسواق السلع، بل أيضاً في أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج. يُعزى ذلك إلى تأثيراته الارتدادية أو الانعكاسية على جميع المتغيرات الاقتصادية. بناءً على ذلك، يمكن اعتبار سعر الصرف من أهم الأسعار وأخطرها في الوقت نفسه. يعد من أهم الأسعار لأنه إذا استُخدم كأداة للسياسة الاقتصادية بشكل فعال ومرضٍ، يمكن أن يسهم في تحسين القدرة التنافسية للدولة. وهذا التحسين يترتب عليه تحقيق نتائج توسعية في مجالات الإنتاج، العمالة، والنمو الاقتصادي بشكل عام. إذ يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة من خلال جعل منتجاتها أكثر جاذبية في الأسواق العالمية، وبالتالي دعم الصناعات المحلية وتحفيز الاستثمار الأجنبي.

يعد سعر الصرف من أخطر الأسعار لأنه إذا استُخدم بشكل سيئ وغير مرضٍ، يمكن أن يؤدي إلى تدهور القدرة التنافسية للدولة. هذا التدهور يمكن أن يتسبب في انعكاسات انكماشية على الاقتصاد، حيث يزيد من تكاليف الواردات ويقلل من تنافسية المنتجات المحلية، مما يؤدي إلى تقليص الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض النمو الاقتصادي بالتالي، يُعتبر سعر الصرف أداة ذات تأثير مزدوج، حيث يمكن أن يكون له آثار إيجابية كبيرة إذا تم إدارته بشكل جيد، وآثار سلبية وخطيرة إذا أُسيء استخدامه. لهذا السبب، يتطلب إدارة سعر الصرف دقة وحذر لضمان تحقيق الاستفادة القصوى من فوائده وتجنب مخاطره المحتملة[2].

[1] علي توفيق، **سياسات وإدارة أسعار الصرف، صندوق النقد العربي**، أبوظبي، 2003، ص 15.

[2] عبد الحق بوعتروس، **أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية**، جامعة منتوري قسنطينة، ص10-11.

ثالثا: وظائف سعر الصرف

توجد عدة وظائف لسعر الصرف، نوجزها فيما يلي:[1]

✓ **الوظيفة القياسية:**

- يستخدم سعر الصرف لقياس ومقارنة الأسعار المحمية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية.
- يُمثل سعر الصرف مؤشرًا حيويًا يعكس توازن القوى بين العملات ويسمح بتقييم كيفية تأثير السياسات الاقتصادية على تحسين أو تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية.

✓ **الوظيفة التطويرية:**

- يعمل سعر الصرف على تحفيز التنافسية وتطوير الصادرات من خلال جعلها أكثر جاذبية في الأسواق الخارجية.
- يمكن أن يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى تشجيع الواردات وتقليل تكلفة المواد الخام المستوردة، في حين يمكن أن يعوق ارتفاع سعر الصرف التصدير ويزيد من تكلفة المنتجات المصدرة.

✓ **الوظيفة التوزيعية:**

- يساهم سعر الصرف في إعادة توزيع الدخل والثروة بين الدول المختلفة من خلال تأثيره على حجم التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية.
- يمكن لارتفاع سعر الصرف زيادة القوة الشرائية للمواطنين في البلدان المستوردة وتحفيز الاستهلاك، بينما يمكن أن يقلل انخفاض سعر الصرف من القوة الشرائية ويؤثر سلبًا على المواطنين في البلدان المستوردة.

[1] عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان، ط2، 2002 ص ص149،150.

المطلب الثاني: صيغ وأنواع سعر الصرف

ونناقش صيغ وأنواع سعر الصرف كالآتي:

أولا: أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف:

✓ **سعر الصرف الإسمي:**

يعتبر سعر الصرف الاسمي من أبسط مفاهيم سعر الصرف من حيث التعريف. فهو يعبر عن قيمة وحدة واحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية، أو قيمة العملة الوطنية مقومة بوحدات من العملة الأجنبية. بناءً على ذلك، يُعتبر ارتفاع سعر الصرف مؤشراً على تدهور قيمة العملة الوطنية، بينما يعني انخفاضه تحسن قيمتها[1].

سعر الصرف الاسمي هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان مقارنةً بقيمة عملة بلد آخر. يتم تبادل العملات وشراء وبيع العملات بناءً على أسعار الصرف بينها. يُحدد سعر الصرف الاسمي لعملة ما بناءً على العرض والطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة. لذلك، يمكن أن يتغير سعر الصرف وفقًا لتغيرات العرض والطلب ووفقًا لنظام الصرف المعتمد في البلد. يؤثر ارتفاع سعر عملة ما على قيمتها مقارنة بالعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى قسمين:

- **سعر الصرف الرسمي** :وهو السعر المستخدم في المبادلات الجارية الرسمية.

[1]منال جابر مرسي محمد، **تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017)**، مدرس بقسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة سوهاج، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2017، ص505.

- **سعر الصرف الموازي** :وهو السعر المستخدم في الأسواق الموازية.

هذا يعني أنه يمكن أن يكون هناك أكثر من سعر صرف اسمي لنفس العملة في نفس البلد في الوقت نفسه.[1]

يمكن كتابة التسعيرتين لسعر الصرف الإسمي كما يلي :

- حالة التسعيرة غير الأكيدة مثلاً: ($USD/EURO$ ، $e_{I/J}$، e_{IJ}، NER).
- حالة التسعيرة الأكيدة مثلاً : (USD =1 /EURO , $e_{i/j} = 1/e_{i/j}$, $e_{ij} =1/ e_{ij}$.

الجدول رقم (01): التسعيرة الأكيدة وغير الأكيدة

التسعيرة غير الأكيدة	التسعيرة الأكيدة	أنواع التسعيرة	
عملة محلية / عملة أجنبية	عملة محلية * عملة أجنبية	عملة محلية * عملة أجنبية	**التسعيرة الأكيدة**
عملة محلية * عملة أجنبية	عملة محلية / عملة أجنبية	عملة محلية / عملة أجنبية	**التسعيرة غير الأكيدة**

المصدر: إعداد وتصرف من طرف الباحث.

- **التسعيرة الأكيدة** :يتم التعبير عن سعر الصرف من خلال ضرب العملة المحلية في العملة الأجنبية. مثال.USD×USDEUR \times USDEUR×EUR :
- **التسعيرة غير الأكيدة** :يتم التعبير عن سعر الصرف من خلال قسمة العملة المحلية على العملة الأجنبية. مثال.EURUSD/EUR / USD/EURUSD :

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004/2003 ص 103.

تتغير أسعار الصرف الإسمية بين العملات الأجنبية والدولار بشكل مستمر. يشار إلى هذه التغيرات بارتفاع أو انخفاض قيمة العملة. ارتفاع قيمة العملة المحلية يعني زيادة في سعر العملة المحلية بالعملة الأجنبية. في حالة التسعيرة غير الأكيدة، يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية إلى انخفاض في سعر الصرف الإسمي.

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي

سعر الصرف الحقيقي هو مقياس للارتفاع والانخفاض الفعلي لقيمة عملة معينة. يعبر عن تعادل القوة الشرائية، حيث يقيس القدرة التنافسية الخارجية للبلد. يتم احتسابه كنسبة من الأسعار الأجنبية مقابل الأسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة[1].

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية المطلوبة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة. يُفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، حيث يُعتبر مؤشراً مهماً في تحليل السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات الاستثمارية.

على سبيل المثال، عندما يحدث ارتفاع في مداخيل الصادرات مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل، فإن ذلك لا يدفع إلى زيادة الصادرات، لأن هذا الارتفاع في العوائد لا يؤدي إلى تغيير في أرباح المصدرين، حتى لو ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالية. على سبيل المثال، إذا افترضنا دولتين مثل الجزائر والولايات المتحدة، بهذه الطريقة يتم تقدير القوة الشرائية لكل عملة فيما يتعلق بالعملة الأخرى، ويساعد هذا المفهوم على فهم كيفية تأثير التغيرات في سعر الصرف على الاقتصاديين والقطاعات المختلفة في الاقتصاد كالاتي:

[1] بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة دورية تعين بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثانية، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003، ص 2.

$$TCR = \frac{TCN / Pdz}{1\$ / Pus} = \frac{TCN.Pus}{Pdz}$$

حيث: TCR :

سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الإسمي

P_{us}: مؤشر الأسعار بأمريكا

P_{dz}: مؤشر الأسعار بالجزائر

تعطينا $1\$/P_{us}$ القدرة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا أما TCN/P_{dz} فتعطينا القدرة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في أمريكا والقدرة الشرائية في الجزائر، وكلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.[1]

ثالثا: سعر الصرف الفعلي

سعر الصرف الفعلي يُعرف عادةً كمتوسط لأسعار الصرف الثنائية بين بلد معين وكل من شركائه التجاريين، بناءً على حجم التجارة الخاصة بكل شريك. يُعتبر هذا السعر مؤشرًا للعلاقة بين مؤشرات الأسعار المحلية ومؤشرات الأسعار في الشركاء التجاريين، ويُستخدم كمقياس لتقييم قوة العملة وتأثيرها على التجارة الخارجية والاقتصاد بشكل عام[2]. وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه بإستخدام مؤشر لاسبيرز « La speres » للأرقام القياسية.

$$TCNE = \sum_p Z_p X_0^p \left(e_t^p / e_t^r \right) \quad \sum_p X^p_0 \left(e^p_0 / e_0^r \right) \quad \times 100$$

[1] عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص ص 104-105

[2] Adil Hidane, **calcul du taux de change effectif nominal et réel du dirham**, document de travail n° 86, ministère des finances et de la privatisation, Maroc, mars 2003, P 16.

$$TCNE = \sum_P Z_P \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

$$\Rightarrow TCNE=\sum_p Z_p\ INER_{pr}\times 100$$

حيث: $(e^{er})_0 (e^{er})_t$ سعر صرف عملة البلد ؛ بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي:

$INER_{pr}$ مؤشر سعر الصرف الثنائي الإسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

e^p_t و e^p_0 سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0

.

e^r_t و e^r_0 سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس.

X^p_0 قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب مؤشر لاسبيرز.

Z_p حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة .

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف في قيمته بناءً على عدة عوامل، مثل سنة الأساس المستخدمة في حسابه، والقائمة العملات المستخدمة في التعاملات التجارية، والأوزان المعتمدة في تكوين السلة العملاتية. على سبيل المثال، إذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغيير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فسيتم استخدام الصادرات الثنائية لتحديد أوزان المؤشر. أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات، فستستخدم الواردات الثنائية لتحديد الأوزان. وفي حالة رغبة في قياس عوائد صادرات سلعة أو مجموعة من السلع لبلد ما إلى العالم، سيتم استخدام حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر. بالإضافة إلى ذلك، يتم اختيار

سنة الأساس التي تكون فيها اقتصاد البلد المعني قريبًا من التوازن، وذلك لضمان دقة القياسات وموثوقيتها.[1]

رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي

سعر الصرف الفعلي هو سعر صرف يستند إلى أسعار الصرف الحقيقية بدلاً من أسعار الصرف الإسمية. لذلك، يتطلب حسابه توافر بيانات حول الرقم القياسي لأسعار المستهلك في البلدان المعنية بالتجارة. يتم تحويل الأسعار الصرف الإسمية إلى أسعار صرف حقيقية، وبعد ذلك يتم الترجيح بناءً على الأوزان النسبية لحجم التجارة مع الدول المعنية، للوصول إلى سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$TCRE = \sum_{P} \frac{X_0^P (e^{pr})_t / X_0^p (e^{pr})_0}{(p_0^p / p_0^r)/(p_t^p / p_t^r)} \times 100$$

$$= \sum_{P} Z_p \quad \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_0^p / p_0^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_{P} Z_p \ IRER_{pr} \times 100$$

حيث: P^p_t و P^p_0: مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

P^r_t و P^r_0: مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$IRER^{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر الصرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الإعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية .

[1] عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص ص 105-106.

يمكن توضيح مراحل تشكيل سعر الصرف الحقيقي من خلال الجدول رقم: **(02)**

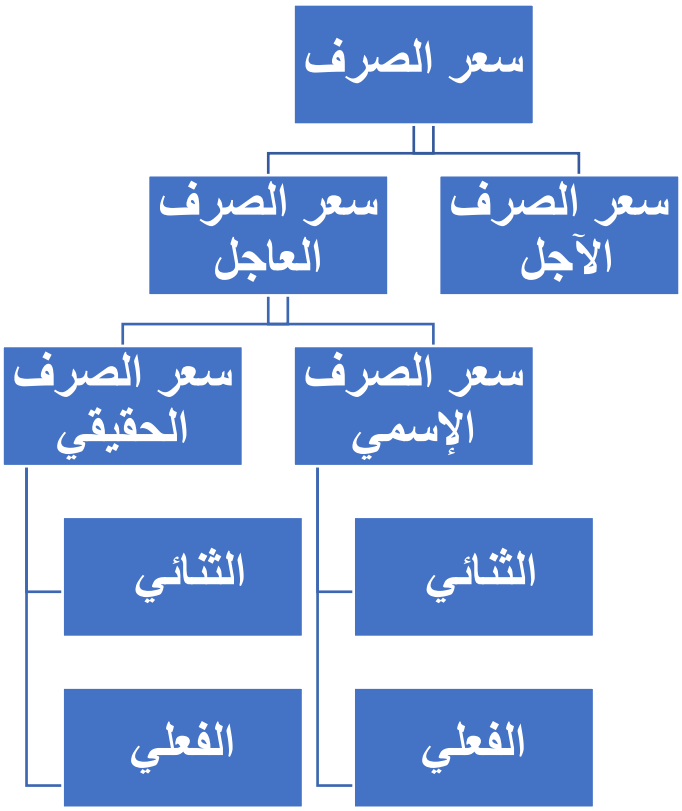
الجدول رقم (02): مراحل تشكيل سعر الصرف الحقيقي

سعر السلع الأجنبية $\left(P^*\right)$	**سعر الصرف الحقيقي بالعملة المحلية** $\left(eP^*\right)$	**سعر السلع الأجنبية بالعملة الأجنبية** $RER(Q)=\left(eP^*/P\right)$
سعر السلع المحلية بالعملة المحلية (P)		**سعر السلع المحلية بالعملة المحلية** (P)

المصدر: إعداد وتصرف من طرف الباحث.

من خلال ماسبق نوضح أنواع سعر الصرف على شكل المخطط التالي:

شكل رقم (01): أنواع سعر الصرف



المصدر: إعداد وتصرف من طرف الباحث.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

سعر الصرف يعد أحد المؤشرات الاقتصادية الحيوية التي تعكس توازن الاقتصاد وتأثيراته على العلاقات التجارية الدولية والاستثمارات الخارجية. يتأثر سعر الصرف بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، ويؤثر بدوره في العديد من الجوانب الاقتصادية والمالية للبلدان.

أولا: عرض النقد

حيث ترتبط كمية النقد المتداولة في السوق بالمستوى العام للأسعار. وتعتبر العلاقة بين كمية النقود والتضخم أحد الجوانب المهمة التي يركز عليها الاقتصاديون

الكلاسيكيون، إذ يؤكدون على أهمية مراقبة إصدار النقود لتفادي التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.

بالإضافة إلى عرض النقد، هناك عوامل أخرى تؤثر في سعر الصرف مثل الطلب والعرض على العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة والاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان المعنية. كما تلعب التغيرات في السياسات النقدية والمالية للحكومة دورًا هامًا في تحديد اتجاهات سعر الصرف وتأثيره على الاقتصاد الوطني.

يمكن القول بأن سعر الصرف يمثل مؤشرًا حيويًا لتوازن الاقتصاد وقوته التنافسية على الساحة الدولية، ويؤثر بشكل مباشر على قدرة البلد على التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية. تتغير قيمة العملة في السوق العالمية بناءً على تباين العوامل الاقتصادية والسياسية، ويعتمد النظام النقدي والمالي في البلدان على تفاعله مع هذه العوامل للحفاظ على استقرار السوق والنمو الاقتصادي المستدام[1].

ثانيا: الموازنة العامة

للدولة تلعب دوراً حاسماً في تحديد سعر الصرف، حيث يتأثر الصرف بالسياسات المالية التي تتبعها الحكومة. على سبيل المثال، إذا اتبعت الدولة سياسة انكماشية عن طريق تقليل الإنفاق العام، فإن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض في حجم الطلب الكلي وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي، مما يسفر عن انخفاض في معدلات التضخم. ونتيجة لهذا التغيير، قد يحدث ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية.

[1] أحمد صقر، **النظرية الاقتصادية الكلية**، وكالة المطبوعات ، الكويت، 1983 ، ص134.

ثالثا: ميزان المدفوعات

يعد من أهم العوامل التي تؤثر في سعر الصرف، إذ يعكس العلاقة الاقتصادية للبلد بالعالم الخارجي. في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية لسد هذا العجز. ونتيجة لزيادة العرض على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية، يمكن أن يحدث تدهور في سعر الصرف لعملة ذلك البلد. وعلى العكس، في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات، قد يؤدي ذلك إلى تحسن في سعر الصرف للعملة المحلية نتيجة لزيادة الطلب عليها وانخفاض العرض على العملات الأجنبية.

يتضح أن الميزانية العامة وميزان المدفوعات يعملان بشكل مترابط لتحديد سعر الصرف، وهذا يعكس العلاقة المتبادلة بين السياسات المالية والنقدية وتأثيراتها على الاقتصاد والعلاقات الدولية[1].

رابعا: التضخم

يعد عاملاً مؤثرًا بشكل كبير على سعر الصرف، حيث يحدث تأثير متبادل بين سعر الصرف ومستوى الأسعار. يؤثر سعر الصرف بشكل مباشر على مستوى الأسعار، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى زيادة تكاليف إنتاج السلع والخدمات، مما يتسبب في ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية. وعلى العكس، يؤثر مستوى الأسعار أيضًا على سعر الصرف، حيث يمكن أن يؤدي التضخم إلى ضعف القدرة التصديرية للدولة، نتيجة لارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات وزيادة أسعار الصادرات.

بالإضافة إلى ذلك، يؤثر التضخم أيضًا على ثقة المواطنين والمستثمرين في العملة الوطنية. فعندما يحدث التضخم، يتأثر الثقة في العملة ويفقد الناس الثقة في قدرتها على

[1] منال جابر مرسي محمد، مرجع سابق، ص510

الاحتفاظ بقيمتها على المدى الطويل. ونتيجة لذلك، يميل الأفراد والمستثمرون إلى احتفاظ مدخراتهم بالعملات الأجنبية التي تحافظ على استقرار قيمتها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية وارتفاع سعر صرفها، يظهر أن التضخم يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية وعلى سعر الصرف، ويمكن أن يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة في سعر الصرف للعملات الأجنبية[1].

خامسا: التغيرات في سعر الفائدة

على سعر الصرف يعتمد على عدة عوامل، حيث يؤثر هذا التغير على حركات الاستثمارات القصيرة الأجل التي تكون حساسة لتغيرات أسعار الفائدة. فعندما ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية، يصبح العائد المتوقع أكبر في المناطق التي تقدم هذه الفوائد، مما يجذب رؤوس الأموال الأجنبية ويؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي. وفي الحالة المعاكسة، عندما تنخفض أسعار الفائدة، يقل الجذب نحو العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها.

سادسا: تعاملات سوق الأوراق المالية

العوامل النفسية تلعب دورًا مهمًا في تحديد سعر الصرف. على سبيل المثال، إذا انخفضت أسعار الأسهم في سوق معينة وأصبح المستثمرون الأجانب يخشون من تكبد خسائر، فقد يقومون بسحب استثماراتهم وتحويل العملة المحلية إلى عملات أجنبية. هذا يزيد العرض من العملة المحلية ويزيد الطلب على العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية.

[1] عباس محمود، بخيت شوكي، **أثر تغيرات سعر الصرف علي معدل التضخم في مصر في الفترة (1991 -2010)**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة سوهاج ،2014، ص 62.

بشكل عام، يتبدل سعر الصرف بناءً على مجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية والنفسية، ومن المهم فهم تأثير كل عامل على الآخر وكيفية تفاعلها معًا لتحديد القيمة النهائية للعملة.

سابعا: الاضطرابات الحروب

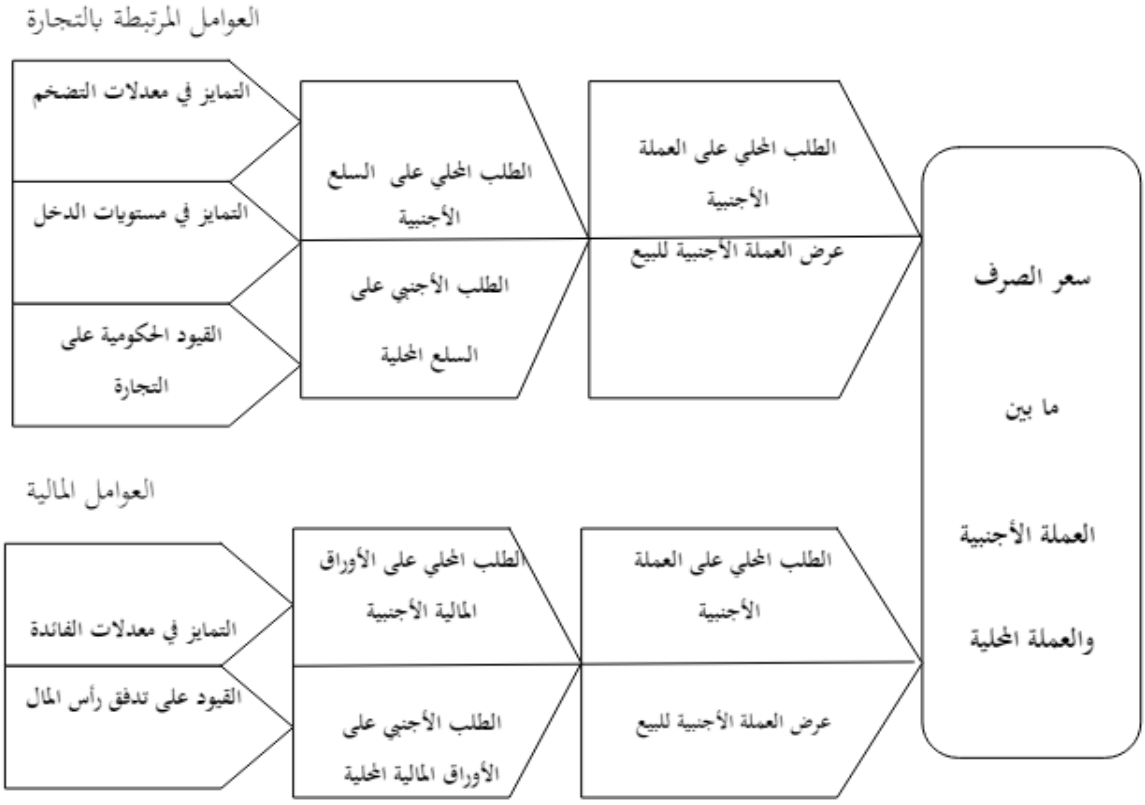
تلعب دورًا كبيرًا في تأثير سعر الصرف، حيث تؤثر على الوضع الاقتصادي للبلد بشكل عام. تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، بوضع حرج نسبيًا. يفقد الاقتصاد الثقة، ويشهد معدلات التضخم ارتفاعًا، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة المحلية وارتفاع سعر الصرف.

ثامنا: الإشاعات والأخبار

فهي تعتبر من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن صحتها. فتعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لفترة قصيرة، ثم يعود سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي بعد انحسار تأثير الإشاعة أو الخبر. يعتمد مدى تأثير سعر الصرف بسرعة على استجابة المتعاملين في السوق، ويعكس ذلك تجارب قوى السوق وسرعتها في التكيف مع المعلومات الجديدة[1].

[1] منال جابر مرسي محمد، مرجع سابق، ص ص511-512

الشكل (02): العوامل المؤثرة في سعر الصرف



المصدر: عدنان تايه النعيمي، **إدارة العملات الأجنبية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص 166.

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف

إن مسألة اختيار نظام سعر الصرف تعتبر مسألة معقدة وتتأثر بالظروف الاقتصادية بحيث تحتاج إلى توافق مع باقي السياسات الاقتصادية الأخرى. ونجد أن الدول تختلف في اختيار نظام سعر الصرف، إذ يجب على أي متعامل في التجارة الخارجية معرفة نظام سعر الصرف السائد بهدف فهم تأثيره على الاقتصاد. فنظام البلد هو الذي يحكم سعر الصرف فيه، أي كيفية تسعير العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى. وبالتالي، فإن نظام سعر الصرف له تأثير كبير على حجم التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال.

أصبحت دول العالم جميعها تبحث عن نظام صرف مناسب لعملتها، فبعضها اختار البقاء على النظام الثابت للصرف بربط عملتها بعملة موثوق بها، بينما ربطت بعض الدول عملتها بسلة مكونة من عملات شركائها التجاريين وعملات أخرى، والقليلة الباقية وهي الدول المتقدمة تركت عملتها تعوم في بحر اقتصاد العالم.

المطلب الأول: أنظمة أسعار الصرف الثابتة

في هذا النظام، يتم ربط سعر الصرف الرسمي للدولة بعملة دولة أخرى أو بسعر الذهب. الغرض من هذا النظام هو الحفاظ على قيمة العملة ضمن نطاق معين يحدده البنك المركزي. وبالتالي، يتحمل المركزي مسؤولية المحافظة على هذا السعر ضمن النطاق المحدد من خلال شراء وبيع عملته في سوق الصرف الأجنبي مقابل العملة المرتبطة به، على سبيل المثال، إذا تم تحديد أن قيمة وحدة واحدة من العملة المحلية تساوي 3 دولارات أمريكية، فإن البنك المركزي يتأكد من توفير هذا المبلغ من الدولارات

في السوق مقابل كل وحدة من العملة المحلية. وللحفاظ على السعر، يجب على البنك المركزي الاحتفاظ بمستوى عالٍ من الاحتياطيات الأجنبية[1].

تعتبر احتياطيات النقد الأجنبي خط الدفاع الأول الذي يستخدمه البنك المركزي لضمان توفير عملة محلية، كما يمكن تعديل سعر الصرف الرسمي عند الضرورة. هذا النظام يساعد على تعزيز الاستقرار النقدي نسبيًا، ويشجع على جذب الاستثمارات ويحفز الإنتاج، وذلك بتجنب تقلبات أسعار الصرف المرتبطة بعدم اليقين. كما يؤثر موقف الميزان التجاري بشكل أكبر مع هذا النظام بالمقارنة بالنظام العائم، لأنه يرتبط بتقلبات أسعار الصرف. يستخدم العديد من الدول المصدرة للنفط هذا النوع من نظم سعر الصرف، نظرًا لأن عملة بيع النفط هي الدولار الأمريكي، الذي يعتبر العملة الاحتياطية الأولى في العالم.

في ظل أسعار الصرف الثابتة، تجري البنوك المركزية تعديلات على أسعار الصرف الحقيقية لتأثير إيجابي على موقف الميزان التجاري[2].

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر الصرف العملة إلى:

- ✓ **عملة واحدة:** تتميز بمواصفات معينة كالقوة والإستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الإقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة بدون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات، كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي، وكما هو حال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي، ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحدة سنة 1996: 20 عملة بالدولار الأمريكي.

14 عملة بالفرنك الفرنسي

[1] الوليد أحمد طلحة، **سياسات تحرير سعر الصرف في الدول العربية**، صندوق النقد العربي 2022، عدد: 99، ص 6.

[2] الوليد أحمد طلحة، المرجع السابق، ص 6.

- ✓ **سلة عملات:** وعادة ما يتم إختيار العملات إنطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص كما هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط حاليا باليورو باعتباره إمتدادا لسلة العملات المكونة للإيكو سابقا ولقد تم تسجيل 20 عملة مرتبطة بسلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة في سنة 1996 م.
- ✓ **ضمن هوامش معينة:** سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.[1]

في ظل هذا النظام، تتجه عملات الدول التي تعتمد قاعدة الذهب إلى ثبات تبادلي بعضها بالبعض. على سبيل المثال، إذا كان جرام الذهب يباع بسعر 10 ريالات أو 20 جنيهًا مصريًا، فإن سعر الصرف التوازني للريال في مصر هو 2 جنيهات مصرية. ويمكن أن يتجاوز سعر الصرف هذا السعر أو يقل عنه في حدود ضيقة تمثلها تكلفة نقل الذهب. بمعنى آخر، يمكن أن يؤثر تغير سعر الصرف في السوق على التوازن بين قيمة العملات المختلفة المرتبطة بالذهب. فعلى سبيل المثال، إذا كان سعر الصرف للريال في مصر يتجاوز 2 جنيه مصري، فقد يصبح من المغري للأفراد شراء الريال مقابل الجنيه المصري، وذلك لتحقيق ربح من بيعه لاحقًا بسعر أعلى.

ومن ناحية أخرى، إذا كان سعر الصرف للريال أقل من 2 جنيه مصري، فقد يصبح من المغري للأفراد بيع الريال مقابل الجنيه المصري، وذلك لتحقيق ربح من شراءه لاحقًا بسعر أقل.

ومع ذلك، يجب أخذ الحيطة والحذر في هذه العمليات، حيث تكون الفروقات الصغيرة في سعر الصرف تقلل من فرص الربح، بالنظر إلى تكاليف وعوائد نقل الذهب والعملات.

[1] الفت ملوك، **مقرر التجارة الزراعية الدولية**، محاضرة سعر الصرف، للفرقة الرابعة اقتصاد، ص ص 6-7.

من عيوب هذا النظام ما يلي:

- في حالة الربط بعملة أجنبية واحدة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة السلطات النقدية على مراقبة النقد، وذلك من خلال زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الداخل.
- في حالة الربط بسلة من العملات، يمكن أن يؤثر تقلب وزن إحدى العملات في السلة على سعر الصرف بسبب الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية لبلد هذه العملة.
- في ظل أسعار الصرف الثابتة، يمكن أن تحدث اختلالات في ميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى تغييرات في الاحتياطات النقدية وكذلك في الأسعار المحلية[1].

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف المعومة (المرنة)

أسعار الصرف المرنة ليست فكرة جديدة، بل تم استخدامها بشكل أساسي في الفترات التي تتميز بعدم الاستقرار مثل الحروب والأزمات. فعلى سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية التي كانت تابعة للسيطرة الاستعمارية الإسبانية والبرتغالية، كانت تعتمد عادة على أسعار الصرف المرنة خلال القرن التاسع عشر. كما أن الدول التي كانت تتبنى قاعدة المعدنين الذهب والفضة، بالإضافة إلى الدول التي تتبنى قاعدة الذهب، كانت تتميز التبادلات بينها بعدم ثبات معدل الصرف نتيجة لعدم استقرار قيمة المعادن.

وقد لجأت بعض الدول إلى تعويم عملتها في فترات ما بعد الحرب العالمية الأولى، مثل ألمانيا خلال أزمة الكساد الكبير في عام 1933، وفي السبعينات من القرن العشرين، عندما فشلت محاولات بريطانيا وفرنسا في المحافظة على استقرار قيمة عملاتهما نتيجة عجز ميزان المدفوعات الأمريكي وفقدان الثقة في الدولار. وتوسعت تقلبات أسعار العملات في تلك الفترات، مما أدى إلى اضطرابات في سوق الصرف الأجنبي وجعل من الصعب التحكم فيها عن طريق تدخل السلطات النقدية. لذلك، لجأت أغلب الدول إلى

[1] Hend Sfaxi Benahji, **Choix des politiques de change dans les pays en developpements** : Etude de la competitivite de la Tunisie, Panoeconomicus, 2008,Tunisie, p354.

تعويم عملاتها، وبذلك شهد نظام استقرار أسعار الصرف تحولًا جذريًا، حيث تركت البنوك المركزية مساندة أسعار العملات الوطنية وتركت أسعار العملات تتحدد بحرية وفقًا لقوى العرض والطلب في السوق[1].

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها، المؤشرات الإقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوئها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

- ✓ **التعويم المُدار:** ضمن هذا النظام المتطور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الإحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب، وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.
- ✓ **التعويم الحر:** هو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملات أن تتغير صعودا وهبوطا حسب السوق ويسمح التعويم للسياسات الإقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لأن تشكل قيدا [2]

في النظام المرن، قد تؤثر ضغوط السوق على التغييرات في سعر الصرف. في هذه الحالة، قد يتدخل البنك المركزي عند الضرورة لضمان الاستقرار وتجنب المعدلات المفرطة من التضخم، وذلك لدعم آلية التصحيح الذاتي. أما في النظام الثابت، فيمكن للسوق الموازي والمضاربين فيه أن يؤثروا على السعر، مما يجعل البنك المركزي يضطر في بعض الأحيان إلى إعادة تقييم السعر الرسمي أو خفض قيمته أو إعادة النظر في

[1] عبد الرحمان علي الجيلاني، **أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4،العدد 3، 2015، ص 12.

[2] عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص116

النطاقات، بهدف توافق السعر مع السعر غير الرسمي، وبالتالي يتوقف نشاط السوق السوداء.

يمكن أن يتباين نظام التعويم المدار في هذا الصدد، حيث يسمح لسعر الصرف بالتقلب في حدود نطاق محدد كما هو الحال في نظام سعر الصرف الثابت ذو النطاقات. وفي هذا النظام، قد يكون التقلب في النطاق أكبر بحيث يتأثر بأي تقلبات حادة في آلية السوق. ومن المهم التنبه إلى أن هذا النظام يعتبر أكثر حساسية، مما يجعله يتأثر بشكل أكبر بالتقلبات السريعة في السوق، مما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج سلبية[1].

كشفت التطورات السياسية والاقتصادية في بداية الستينات أن نظام النقد الدولي القائم على مبادئ مؤتمر بريتون وودز، الذي اعتمد على نظام أسعار الصرف الثابتة المرتكز على الدولار الأمريكي القابل للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت، أصبح غير قادر على ضبط التقلبات المستمرة والعنيفة في أسعار صرف العملات للدول الأعضاء. تعود الأسباب الرئيسية لهذا العجز إلى:

- **اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول الصناعية الكبرى:** ظهرت أوروبا الغربية واليابان كقوى اقتصادية كبيرة، مما زاد من المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية
- **اختلاف معدلات التضخم بين الدول الصناعية:** أدى ذلك إلى تقلبات في أسعار الفائدة، ومن ثم إلى تقلبات في أسعار صرف العملات.
- **تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي:** نتج ذلك عن زيادة الإنفاق الأمريكي سواء على الاستثمار الخارجي أو لتمويل نفقات حرب فيتنام.

[1] الوليد أحمد طلحة، المرجع السابق، ص 7

- **تزايد التنافس وتناقض المصالح بين الدول الصناعية المتقدمة:** أدى هذا التنافس إلى تصاعد الخلافات الاقتصادية، مما زاد من عدم الاستقرار في نظام أسعار الصرف الثابتة.

هذه العوامل مجتمعة دفعت العديد من الدول إلى تبني نظام التعويم للتعامل مع التحديات الاقتصادية المتزايدة[1].

المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف

الرقابة على الصرف يقصد بها تقييد الدولة لحرية المعاملات في مجال الصرف والعلاقات المالية مع الخارج، وكذلك حركة رؤوس الأموال. هذا المصطلح مستخدم في التشريع الحالي وفي القانون المتعلق بالنقد والقرض[2].

نظام الرقابة على سعر الصرف هو مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تتبناها السلطات النقدية، مثل البنك المركزي، للتحكم في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. يهدف هذا النظام إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال تنظيم التدفقات المالية والتحكم في الطلب والعرض على العملات الأجنبية.

تعد سياسة الصرف من القطاعات الحساسة لذا تحظى بأهمية بالغة لإقتصاديات الدول وفقا لشروط وقواعد قانونية تفرضها، من أجل الحفاظ على قيمة الصرف وحمايته من الج ارئم الواقعة في حقه، لذا تم استحداث أجهزة و ّ آليات تسهر على رقابة الصرف، وكذا سن قوانين داخلية وأخرى دولية تنص على النظام الصرفي وحمايته من الإنتهاكات التي يتعرض لها[3].

[1] عبد الرحمان علي الجيلاني، المرجع السابق، ص 11

[2] عبد المجيد زعلاني، **الرقابة على الصرف في الجزائر**، مداخلة قدمت ضمن أعمال المؤتمر العالمي الثالث للقوانين المصريين، القاهرة، ديسمبر 2002، ص 9

[3] ليندة بلحارث، **نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتواره في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2014، ص9.

يمكن تلخيص أهداف نظام الرقابة على الصرف فيما يلي:

- معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق الحد من الواردات باستخدام الرقابة على الصرف الأجنبي بدلا من تخفيض سعر الصرف، ودون الحاجة إلى تطبيق إجراءات اقتصادية انكماشية على المستوى المحلي.
- رغبة الدول في الحصول على إيرادات تساهم في تمويل الخزينة العامة عن طريق تحديد سعر منخفض للصرف الأجنبي في حالة الشراء وأخر مرتفع في حالة البيع. وهذا يحد من استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.
- الحفاظ على القيمة الخارجية للعملة وتجنب اللجوء إلى تخفيض سعر الصرف في حالة التقييم المرتفع نظرا لما يمكن أن يسببه التخفيض من تضخم وما يتبع ذلك من متاعب وصعوبات اقتصادية، خاصة إذا كانت الدولة مثقلة بالديون الخارجية.
- الحد من الآثار السلبية الناتجة عن عملية المضاربة، منع هروب رؤوس الأموال الوطنية، والحد من ممارسة غسيل الأموال غير المشروعة.
- السيطرة على قطاع التجارة الخارجية للدولة وحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية سواء كان ذلك عن طريق رفض الترخيص بالصرف حيث يراد استخدامه في تمويل استيراد سلع ينتج مثلها في الداخل أو عن طريق فرض سعر مرتفع للعملات الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض.
- دعم خطط التنمية الاقتصادية للدولة عن طريق إعطاء معاملة تفضيلية للواردات الأساسية التي تخدم مشروعات التنمية الاقتصادية والمحافظة على احتياطي البلد من الصرف الأجنبي.
- تشجيع السياحة في الدولة عن طريق شراء الصرف الأجنبي المتحصل من معاملات السياحة بسعر أعلى من متوسط الأسعار التي يشترى بمقتضاها المتحصل من غيرها.

- تحقيق أهداف سياسية أو ممارسة ضغوط اقتصادية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما عمدت إليه ألمانيا خلال الثلاثينات من القرن الماضي لتعزيز استعدادها للحرب بإنشاء منطقة اكتفاء ذاتي من الدول المجاورة لها والتي توصلت للسيطرة عليها عن طريق استخدام بعض أساليب الرقابة على الصرف [1].

المبحث الثالث: النّظريات والنماذج المفسرة لسعر الصرف ومخاطرها

يلعب سعر الصرف دورًا حيويًا في الاقتصاد العالمي، حيث يؤثر على التجارة الدولية، تدفقات رأس المال، والاستقرار الاقتصادي للدول. فهم كيفية تحديد أسعار الصرف والمخاطر المرتبطة بها يعد أمرًا أساسيًا لصناع القرار والمستثمرين على حد سواء. لذا، ظهرت العديد من النظريات والنماذج الاقتصادية التي تسعى لتفسير سلوك أسعار الصرف والعوامل المؤثرة فيها.

تعتمد هذه النظريات على مجموعة من الفرضيات والأسس الاقتصادية، وتختلف في تفسيرها لكيفية تحديد أسعار الصرف وتأثيرها على الاقتصاد الكلي. من بين هذه النظريات البارزة، نجد نظرية تعادل القدرة الشرائية، ونظرية تعادل معدلات الفائدة، ونموذج ميزان المدفوعات. كل واحدة من هذه النظريات تقدم إطارًا مختلفًا لفهم ديناميكيات أسعار الصرف، سواء كان ذلك على المدى القصير أو الطويل.

المطلب الأول: النّظريات المفسرة لسعر الصرف

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية: نظرية غوستاف كاسل

تم وضع نظرية تعادل القوة الشرائية من طرف الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل سنة 1918. تقوم النظرية على فكرة أن السلع المتجانسة المتبادلة على المستوى العالمي

[1] فلاق شبرة جمال الدين، **اثر سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية** ، مذكرة ماجيستير، نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2012، ص ص32-33

يجب أن يكون لها نفس السعر في جميع الدول إذا ما تم تقييمها بنفس العملة[1]، أي أن الوحدة النقدية للدولة يجب أن تسمح بالحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات المحلية التي يتم الحصول عليها من السلع والخدمات الأجنبية عند تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية. حسب النظرية، سعر الصرف بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها المحلي مع قوتها الشرائية في دولة أخرى، بعد تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية وفق سعر الصرف المحقق للتبادل[2].

يُعتبر مبدأ تعادل القوة الشرائية من أقدم النظريات في دراسة العوامل المحددة لتغيرات أسعار الصرف وتوقع اتجاه حركتها. ترجع جذوره إلى أعمال اقتصاديي القرن الخامس عشر مثل "Navarro" و"Malynes de Gerard"، وفيما بعد إلى "Ricardo" الذي دافع عن فكرة أن قيمة العملة يجب أن تكون نفسها في كل مكان. الفضل في صياغة هذه النظرية بصورتها الحديثة يعود إلى الاقتصادي السويدي"G. Cassel" ، الذي أشار إلى أن تغيرات أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية بين الدول. سعر التوازن لسعر الصرف يعني تساوي القوة الشرائية للعملتين في وقت معين. وقد قدمت النظرية في ثلاث صيغ: المطلقة، النسبية، والنقدية[3].

حيث تفترض النظرية إهمال نفقات المعاملات، والفروق الضريبية والقيود على التجارة، وبذلك تعتبر أن السلع والخدمات المتجانسة التي يتم الاتجار بها ينبغي أن يكون لها نفس السعر في الدولتين بعد تحويل أسعارها إلى عملة مشتركة. وللنظرية صيغتان: الصيغة المطلقة والصيغة النسبية[4].

[1] Peter H. Lindert, Thomas A. **Pugel, Economie internationale**, 10e édition, économica, France, 1997, p. 518.

[2] Bernard Guillochon, Annie Kawachi, **Economie internationale**, 5e édition, Dunod, France, 2006, p. 295

[3] فاطمة قسول ، **تطور نظرية تحديد سعر الصرف الحقيقي على المدى طويل والمتوسط والقصير**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي، الجزائر، عد: الثامن، السنة الثامنة، 2017، ص913

[4] جوزيف دانيالز وآخرون، **اقتصاديات النقود والتمويل الدولي**، دار المريخ، الرياض، ،2010، ص 89.

إلا أنه في ظل الفروض التي قامت عليها هذه النظرية، فقد وجدت لها عدة انتقادات[1]:

- صعوبة تقدير الأرقام القياسية لمدة مستقبلية تزيد عن السنة وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار، فضلاً عن وجود سلع كثيرة يتضمنها الرقم القياسي للأسعار لا تدخل في نطاق التجارة الدولية مثل السلع سريعة التلف وخدمات السكن، ومن ثم فإن تغير أسعار مثل هذه السلع والخدمات لن يؤدي – رغم تأثيره على الرقم القياسي للأسعار – إلى أي تغيير في أسعار الصرف طالما أن هذه السلع خارجة عن نطاق التبادل الدولي.
- أثبتت التجربة أن القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية لا تتوقف على عنصر السعر وحده، وإنما تدخل عناصر أخرى كثيرة في الاعتبار مثل مستوى الدخل وسعر الفائدة وأثرهما على الواردات والطلب على العملة الأجنبية، كذلك أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات، وأثر الرقابة على النقد الأجنبي، وأثر التغيرات في أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية، ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف، كذلك أثر نفقات نقل السلع وشحنها من دولة إلى أخرى وأثر الرسوم الجمركية في تحديد أسعار السلع.
- تفشل هذه النظرية في إعطاء التفسيرات الملائمة لتغيرات سعر الصرف في الأجل القصير، وإن كان أداؤها أفضل في الأجل الطويل.

وبالرغم من الانتقادات السابقة، فإن هذه النظرية لا تزال مهمة في تحديد سعر الصرف، إذ حاول فريق من الباحثين تعديل الصياغة الأولية المبسطة لنظرية تعادل القوة الشرائية مع أخذ عنصر الزمن في الحسبان

.

[1] مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب، القاهرة، 1997، ص ص 132-131

ثانيا: نظرية تعادل أسعار الفائدة

بعد إخفاق نظرية تعادل القدرة الشرائية في تحديد وتفسير سعر الصرف الكلي، خاصة في المدى القصير (سعر الصرف العاجل)، ظهرت نظرية تعادل معدلات الفائدة في عام 1923 من قبل كينز. كان لهذه النظرية تأثير على سعر الصرف الآجل والعاجل، مما يرشحها كعامل هام في تفسير الانحرافات المؤقتة لأسعار الصرف عن قيمتها التعادلية. بهذا، تعد هذه النظرية محوراً رئيسياً في نظرية توازن الأسواق المالية[1].

إذ أن الرفع من سعر الخصم في دولة ما، من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة، مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار باعتبار أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية ومنه ارتفاع قيمة عملة هذا البلد، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الخصم. ففي الربع الأخير من سنة 1960 وبداية 1961 عندما انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني، قامت بريطانيا في جويلية 1961 باتخاذ إجراءات عدة من بينها الرفع في سعر إعادة الخصم من 5 إلى 7% فنتج عن ذلك تحسن في قيمة الجنيه.[2]

فحسب هذه النظرية، عند توظيف مبلغ من المال M في السوق المحلي لمدة سنة مثلاً، يحصل المستثمر في نهاية التوظيف على(M + M * iD) ، ويجب أن يكون هذا المبلغ مساوياً للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملة أجنبية بسعر الصرف الآني وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل الفائدةiF ، وعندها يتم تحويل المبلغ المحصل عليه إلى العملة المحلية، ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا.

---

[1] سليمان شيباني، **سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963 .2006)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 2008، ،ص 71

[2] فلاق شبرة جمال الدين، مرجع سابق، ص69

$$M(1+I_D) = \frac{M}{CC}\ (1+i_e)\times CT(1) \quad \text{—}$$

حيث أن:

CC : سعر الصرف الآني (نقدا).

CT: سعر الصرف الآجل.

i_e: معدل الفائدة الخارجي الإسمي.

i_d : معدل الفائدة الداخلي الإسمي.

المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+i_d}{1+i_e} \quad \text{——} \quad (2)$$

نطرح (1) من طرفي المعادلة (2) ونحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+i_d}{1+i_e} - 1 \quad \text{—} \quad (3)$$

ويمكننا كتابة المعادلة كما يلي:

$$\frac{CT-CC}{CC} = i_d + i_e$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.[1]

ثالثا: نظرية الأرصدة (ميزان المدفوعات)

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 121-122

المقاربة التقليدية لتحليل سلوك سعر الصرف تتركز على شرط توازن ميزان المدفوعات كمحدد مباشر لتوازن أسعار الصرف. حيث تفترض النماذج التي تتبنى هذه المقاربة أن زيادة أسعار الصرف الأجنبي تعني ارتفاع الأسعار النسبية لواردات بلد ما مقارنة بصادراته. هذا الارتفاع يؤدي إلى زيادة التكلفة على المستوردين المحليين، مما يقلل من كمية الواردات، بينما تصبح صادرات البلد أكثر تنافسية في الأسواق العالمية نظرًا لانخفاض أسعارها النسبية. نتيجة لذلك، تنمو التدفقات الداخلة الصافية من العملة الأجنبية عبر معاملات الحساب الجاري، والتي تشمل التجارة في السلع والخدمات بالإضافة إلى الدخل والتحويلات الجارية. هذه التدفقات تتضمن زيادة في إيرادات الصادرات وتناقص في نفقات الواردات، مما يعزز من احتياطيات البلد من العملات الأجنبية. توازن ميزان المدفوعات يتطلب أن تكون التدفقات الداخلة والخارجة من العملة الأجنبية متساوية، وعند حدوث زيادة في التدفقات الداخلة، يتم تعديل سعر الصرف نحو تحقيق توازن جديد يعكس التغيرات في التدفقات التجارية والنقدية بين البلد وبقية العالم[1].

ولقد أثبت بعض الاقتصاديين الألمان أمثال Diehl صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى فالأسعار الخارجية للمارك الألماني حينذاك لم تتأثر بالرغم من الزيادة الكبيرة في كمية النقود وسرعة تداولها وارتفاع الأسعار، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الميزان الحسابي كان متعادلا فلم يسمح لألمانيا بزيادة وارداتها عن صادراتها أي لم يكن هناك أي رصيد مدين أو دائن يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.[2]

رابعا: نظرية المرونات

تحدد سعر الصرف من خلال تدفق العملة في سوق الصرف الأجنبي، حيث يتركز الاهتمام أساسًا على حساب التجارة. عند تقديم هذه النظرية، كانت تدفقات رأس

[1] John.f.o.Bilson ; Richard C Martson,**Exchange rate theory and practice**, the national Bureau of Economic Research, USA ,1988,p27.

[2] فلاق شبرة جمال الدين، مرجع سابق، ص69

المال مقيدة بدرجة كبيرة، وتم التعامل معها كمتغيرات خارجية (تتحدد خارج النموذج كصدمات خارجية) أكثر من كونها متغيرات داخلية (تتحدد داخل النموذج). يتحدد سعر الصرف عن طريق العرض من العملة الأجنبية والطلب عليها. يحصل المصدرون على قيمة صادراتهم بعملتهم الوطنية، ويؤدي التصدير إلى زيادة المعروض من الصرف الأجنبي من قبل الأجانب، الذين يشترون العملة المحلية لدفع قيمة مشترياتهم من المصدرين المحليين. من جهة أخرى، تؤدي زيادة واردات البلد المعني إلى زيادة الطلب على الصرف الأجنبي، حيث يتعين على المستوردين سداد قيمة الواردات بعملة البلد المصدر. أي زيادة في معدل الفائدة سوف تتسبب في ارتفاع سعر الصرف، والعكس صحيح. النتائج المتعلقة بالعلاقة بين التغيرات في معدلات الفائدة وأسعار الصرف قد تكون في تناقض شديد مقارنة بالنتائج المشتقة من نماذج منهج الأصول المالية لسعر الصرف[1].

خامسا: نظرية كفاءة سوق الصرف

السوق الكفء هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتوفرة، ويفترض هذا أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الحصول على المعلومات، سواء كانت تتعلق بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو السابقة، مثل الإعلان عن فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، عجز الميزانية، معدل التضخم، وغيرها.

في أسواق الصرف الكفؤة نسبياً، قام مجموعة من المنظرين باختبار درجة كفاءة هذه الأسواق. إلا أن اختبارات الكفاءة لا تعطي دوماً نفس النتائج. بعض الدراسات، مثل دراسة دافي وجيدي (1975 و1976)، خلصت إلى وجود كفاءة في سوق الصرف. أما

[1] رونالد ماكدونالد، هالوود سي بول، **النقود و التمويل الدولي**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص ص 63-66

دراسات أخرى، مثل دراسة هانت (1986) ودراسة كيرني وماكدونالد (1989)، فخلصت إلى الكفاءة النسبية لسوق الصرف[1].

يعتبر السوق كفء إذا كانت الأسعار تعكس كل المعلومات المتاحة، والمعاملات ضعيفة وتغيرات أسعار الصرف عشوائية، وبذلك يُفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلقت بالأمر المعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازني، معدل التضخم،... وهذا مفاده أنه لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب، كما أن التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر قوي على السعر الآني المستقبلي. حيث يرى المنظرون أن الأسواق تعد كفؤة في حين يؤكد الممارسون على عدم وجود كفاءة نسبية في أسواق الصرف[2].

المطلب الثاني: نماذج تحديد سعر الصرف

تعد نماذج تحديد سعر الصرف أدوات أساسية لفهم كيفية تفاعل العملات مع بعضها البعض في السوق العالمية، وتحديد القيم النسبية للعملات بناءً على مجموعة من العوامل الاقتصادية. إن شروط التعادل القياسية، مثل تعادل القوة الشرائية وتعادل أسعار الفائدة، تقيم علاقات التوازن بين سعر الصرف ومستوى الأسعار أو أسعار الفائدة. هذه المتغيرات، التي تولد التوازن الاقتصادي الحالي، يجب أن تكون ذات منشأ داخلي من أجل الحصول على نماذج إجمالية لتحديد سعر الصرف. بمعنى آخر، يجب أن تكون هذه المتغيرات مدمجة في النظام الاقتصادي الداخلي وتعمل وفقاً للقوى الداخلية للسوق لضمان توازن واستقرار أسعار الصرف على المدى الطويل. فيما يلي بعض النماذج الرئيسية لتحديد سعر الصرف:

[1] Peyrard Josette: " **Gestion Financiere International**" Vuibert, edition:5,1999, P:79

[2] سعود جايد مشكور العامري، **المالية الدولية**، دار زهران، عمان، ،2008، ص ص 167-168

أولا: النموذج النقدي

يمثل سعر الصرف كسعر نسبي لعملة بوحدات لعملة أخرى.مثل كل الأسعار الأخرى.يتغير سعر الصرف تبعاً للعروض والطلبات النسبية لهذه العملات.هذا المنطق وجد في أساسيات النماذج النقدية لسعر الصرف. وجدت هذه الطريقة ضالتها وتوسعها في بداية سنوات السبعينيات حينما كان نظام(برتن ودز) فى طريق الإنهيار والزوال. يوجد نوعان من النماذج النقدية لسعر الصرف ؛النموذج الأول كان تحت شكل أولي بعدها تطور ليأخذ بعين الإعتبار التوقعات العقلانية مثلما أشار كل من (موس،1976)[1]، (فرانكيل1976) و (بلزن،1978[2]) و هكذا بإمكاننا توضيح النموذج الأول وفقاً للعبارة الآتية :

$$E_t = (m_t - m_t^*) + \partial (y_t^* - y_t) + \beta (i_t - i_t^*) \qquad (5,1)$$

أين تشير رموز المعادلة رقم(5،1)[1] إلى :

E : سعر الصرف الإسمي مسعر بالتسعيرة غير الأكيدة.

m، : M^* . على التوالي الكتلة النقدية المحلية و الأجنبية

y،Y^* . الدخل الحقيقي المحلي و الأجنبي على التوالي:

[1] Mussa,"**The Exchange Rate Policy Under a Payments and Monetary and Fiscal , the Balance of** pp 229 **Regime of Controlled Floating"**, edition : Scandinavian Journal of Economics 78 May,1976 ,

[2] Bilson,"**The monetary approach to exchange rate: some empirical evidence"**, edition :IMF Staff Papers vol 25 1978 , N01 , pp 48

. مرونات الفائدة للطلب على النقود ∂:

. مرونات الدخل بين البلد المحلي و الأجنبي β:

. الفترة الزمنية t :

يسمح هذا النموذج باستنتاجات حول إرتباط سعر الصرف بـ :

- ينخفض سعر صرف بلد ما لما تزداد الكتلة النقدية.

- سعر صرف مرتبط بتطور مستقبلي للكتلة النقدية والدخل الحقيقي في البلدين.

ثانيا: نموذج إحلال النقود

وبطريقة أخرى، فإن تحديد سعر الصرف يتحصل عليه عن طريق إدخال كل من متغير الميزان التجاري ورؤوس الأموال، و يحدث هذا من خلال أثر الثروة. وهكذا فإن الثروة المحلية لا تزداد إلا تحت أثر تراكم العملة الأجنبية القادمة من خلال زيادة الفائض التجاري. عكس النموذج النقدي البسيط، الذي وضع تركيزه حول مخزون عرض العملة. أما نماذج إحلال العملات فركزت حول نمو عرض العملة (كالف و ردريقاز،1977[1]) و بسبب العيب الأساسي فإن نماذج الإحلال تبقى محدودة بسبب تنوع المحافظ المالية أكثر فأكثر في الإطار العالمي. هذا النقص سوف يأخذ بعين الإعتبار بواسطة نظرية المحافظ المالية أين سعر الصرف سوف يحدد بواسطة مجموعة أسواق العملة و أيضاً أسواق السندات. من خلال عنوان بحثه الشهير إستخلص (فرانكيل،1976) من خلال معطيات التضخم الكبير لألمانيا خلال سنة (1920) أن النموذج النقدي مثلما يؤكده كل من(بلزن،1978) و(دورنبش وآخرون،[2] 1979) بالنسبة للتضخم الكبير خلال السبعينيات. وحسب الإختبارات التجريبية أدى إلى رفض النموذج النقدي بعد نهاية سنوات السبعينيات.

---

1 Calvo Guil ermo A. and Rodreguez Carlos Alfredo,"**A Model Of Exchange rate determination under currency substitution and rational expectations** ", edition : Journal Of Political Economy , vol(85) 1977 , pp 617-625.

2 Dornbusch R ., Huizinga , John and Marcus **"Money demand during hyperinflation**", Journal Of Monetary Economics, edition : Elsevier, vol15(1) January,1979,,pp 97-104.

ثالثا: نموذج تجاوز أسعار الصرف

قدّم Dornbusch عام 1976 نظرية التجاوز التي تركز على الاختلاف في سرعة التصحيح بين أسواق السلع والأصول المالية. هذه النظرية تُعد واحدة من التحاليل الأولى التي حاولت تفسير تقلبات سعر الصرف حول مستواه التوازني. حسبDornbusch ، يحدث عدم استقرار سعر الصرف بسبب اختلاف سرعة التصحيح في السوق المالي عن سوق السلع والخدمات.

تستند الفرضية إلى أن أسعار الأصول المالية تتكيف تلقائيًا مع التغيرات في العرض والطلب بسرعة، بينما تكون أسعار السلع والخدمات غير مرنة في المدى القصير، مما يؤدي إلى تأخرها في الاستجابة للانحرافات بين العرض والطلب. في المدى الطويل، يتم تحقيق توازن سعر الصرف من خلال تعادل القوة الشرائية(PPP) ، حيث يتحدد تطور أسعار الصرف بناءً على معدلات التضخم بين الدول.

في المدى القصير، يسيطر تدفق رؤوس الأموال على سوق الصرف، مما يتطلب تعادل معدلات الفائدة غير المغطاة(UIP) ، حيث يكون الفارق في معدلات الفائدة بين عملتين مساويًا للتوقعات بانخفاض سعر الصرف[1].

في المدى القصير، تتسبب الصدمات النقدية، مثل زيادة عرض النقود، في انخفاض سعر الفائدة المحلي. يؤدي هذا الانخفاض إلى توقعات المستثمرين بانخفاض قيمة العملة، حيث يتوقعون أن تؤدي زيادة عرض النقود إلى تراجع قيمتها وفقًا للنماذج النقدية. نتيجة لذلك، ينخفض سعر الصرف بشكل حاد وفوري، متجاوزًا القيمة الجديدة المتوقعة على المدى الطويل، مع مراعاة مبدأ تعادل القوة الشرائية.(PPP)

[1]محمد حبوري، **التأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2012-2013، ص ص 23، 22

بمعنى آخر، يتجاوز سعر الصرف مؤقتًا مستواه التوازني. هذه الحركة الفورية القوية ناتجة عن التوقعات بانخفاض قيمة العملة، مما يؤدي تدريجيًا إلى تصحيح في تبادل السلع والخدمات. مع مرور الوقت، يتحسن الميزان التجاري نتيجة لانخفاض قيمة العملة، مما يعيد سعر الصرف إلى مستوى التوازن الذي يعكس تعادل القوة الشرائية.

في المقابل، عندما يتراجع عرض النقود، يتحدد المسار التوازني لسعر الصرف على المدى الطويل بناءً على مبدأ تعادل القوة الشرائية. وفقًا لهذه النظرية، من المتوقع أن تنخفض الأسعار ويرتفع سعر الصرف الإسمي بما يتناسب مع الصدمة النقدية. هذا التكيف التدريجي يعيد سعر الصرف إلى مستواه التوازني، الذي يعكس التغيرات في العرض والطلب على النقود[1].

رابعا: نموذج المحفظة

هو أداة تحليلية يستخدمها المستثمرون لتحديد مزيج الاستثمارات الأمثل لتحقيق أهدافهم المالية. يستند النموذج إلى مبدأ التنويع، الذي يقضي بتوزيع الأموال على مجموعة متنوعة من الأصول لتقليل المخاطر الإجمالية للمحفظة. يهدف التنويع إلى حماية المحفظة من التقلبات الكبيرة في قيمة أحد الأصول من خلال توزيع المخاطر على أصول متعددة.

يتألف نموذج المحفظة من عدة مكونات أساسية تشمل الأصول، العائد المتوقع، المخاطرة، والتنويع. الأصول هي الاستثمارات التي يمكن للمستثمرين شراؤها مثل الأسهم والسندات والعقارات والسلع. العائد المتوقع هو المردود الذي يتوقعه المستثمر من كل أصل في المحفظة، بينما المخاطرة تشير إلى احتمال عدم تحقيق العائد المتوقع من أحد

[1] نوة قايدي ، فطوم بورابة ، **محددات سعر الصرف في الجزائر خلال فترة (1990-2018)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2019، 2020، ص 24

الأصول. التنويع هو استراتيجية توزيع الأموال على مجموعة من الأصول المختلفة لتقليل المخاطر الإجمالية للمحفظة. توجد علاقة طردية بين العائد المتوقع والمخاطرة؛ بمعنى أنه كلما زاد العائد المتوقع لأصل ما، زادت أيضًا مخاطرته. يتعين على المستثمرين الموازنة بين العائد والمخاطرة عند اختيار الأصول لمحافظهم. هذا التوازن يساعد المستثمرين على تحقيق أهدافهم المالية مع الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطرة. حدود الكفاءة هي منحنى يمثل المحافظ التي توفر أعلى عائد متوقع لمستوى معين من المخاطرة. المحافظ التي تقع على حدود الكفاءة تُعتبر "كفؤة" لأنها تحقق أفضل توازن بين العائد والمخاطرة. أي محفظة تقع خارج حدود الكفاءة يمكن تحسينها إما بزيادة العائد المتوقع أو بتقليل المخاطرة[1].

تتعدد نماذج المحفظة، ومن أبرزها نموذج ماركويتز، الذي يستخدم لتحليل المحافظ الكفؤة عبر الرياضيات. نموذج هودجيس يعتمد على تحليل العوامل التي تؤثر على أسعار الأصول، بينما نموذج بلات يركز على تحليل السلوك النفسي للمستثمرين. هذه النماذج توفر أدوات مختلفة للمستثمرين لتحقيق توازن مثالي بين العائد والمخاطرة. يمكن استخدام نموذج المحفظة لتحقيق مجموعة من الأهداف المالية، منها زيادة العائد المتوقع عبر اختيار الأصول ذات المخاطر العالية، أو تقليل المخاطرة من خلال اختيار الأصول ذات المخاطر المنخفضة. كما يمكن للمستثمرين تحقيق توازن بين العائد والمخاطرة باختيار مزيج من الأصول ذات المخاطر المختلفة[2].

نموذج المحفظة يشمل عدة معادلات توضح العلاقات بين العوامل المختلفة المؤثرة في الاقتصاد. ها هي المعادلات المهمة:

[1] سعيدة شطباني، **محددات سعر الصرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر تخصص علوم التجارية، فرع تقنيات كمية التسيير، جامعة المسيلة 2011-2012، ص 26

[2] نورة قايدي ، فطوم بورابة ، مرجع سابق، ص 25

المعادلة الأولى:

$$M = m(i;\ i + S^a)W$$

- **M:** عرض النقود المحلية
- **$m(i;\ i + S^a)$:** دالة الطلب على النقود المحلية، وهي تعتمد على سعر الفائدة المحلي (i) والمعدل المتوقع لسعر الصرف ($i + S^a$).
- **W:** ثروة الأعوان الاقتصاديين

تُظهر هذه المعادلة أن عرض النقود المحلية (M) يعتمد على سعر الفائدة المحلي (i) والمعدل المتوقع لسعر الصرف ($i + S^a$). بمعنى آخر، كلما زاد سعر الفائدة المحلي، انخفض عرض النقود المحلية. وكلما زاد المعدل المتوقع لسعر الصرف، زاد عرض النقود المحلية.

المعادلة الثانية:

$$b = B(i;\ i + S^a)W$$

- **b:** الطلب على السندات بالعملة المحلية
- **$B(i;\ i + S^a)$:** دالة الطلب على السندات بالعملة المحلية، وهي تعتمد على سعر الفائدة المحلي (i) والمعدل المتوقع لسعر الصرف ($i + S^a$).
- **W:** ثروة الأعوان الاقتصاديين

تُظهر هذه المعادلة أن الطلب على السندات بالعملة المحلية (b) يعتمد على سعر الفائدة المحلي (i) والمعدل المتوقع لسعر الصرف ($i + S^a$). بمعنى آخر، كلما زاد سعر الفائدة

المحلي، انخفض الطلب على السندات بالعملة المحلية. وكلما زاد المعدل المتوقع لسعر الصرف، زاد الطلب على السندات بالعملة المحلية.[1]

المعادلة الثالثة:

$$SP = i(F; i + W)Sa$$

- **SP:** الطلب على السندات بالعملة الأجنبية
- **i(F; i + W):** دالة الطلب على السندات بالعملة الأجنبية، وهي تعتمد على سعر الفائدة الأجنبية (F) وسعر الفائدة المحلي (i) وثروة الأعوان الاقتصاديين (W).
- **Sa:** سعر الصرف الفوري

تُظهر هذه المعادلة أن الطلب على السندات بالعملة الأجنبية (SP) يعتمد على سعر الفائدة الأجنبية (F) وسعر الفائدة المحلي (i) وثروة الأعوان الاقتصاديين (W) وسعر الصرف الفوري (Sa). بمعنى آخر، كلما زاد سعر الفائدة الأجنبية، زاد الطلب على السندات بالعملة الأجنبية. وكلما زاد سعر الفائدة المحلي، انخفض الطلب على السندات بالعملة الأجنبية. وكلما زادت ثروة الأعوان الاقتصاديين، زاد الطلب على السندات بالعملة الأجنبية. وكلما زاد سعر الصرف الفوري، انخفض الطلب على السندات بالعملة الأجنبية.[2]

المطلب الثالث: مخاطر سعر الصرف

إن مصطلح "الخطر" يثير الخوف، وكثيراً ما نفضل عدم استحضار المخاطر المعروفة أو غير المعروفة لدينا. ففي بعض الأحيان يُجهل متخذي القرارات المخاطر المحتملة التي تحيط بقراراتهم، غير أن هذه المخاطر لا تنفك عن وجودها. استنادًا إلىPickett ،

[1] نورة قايدي ، فطوم بورابة ، مرجع سابق، ص 25

[2] نفس المرجع

فإن "الخطر" كلمة مشتقة من الكلمة الإيطالية (Risicare) بمعنى "التجرؤ"، وبهذا المعنى فهو اختيار وليس مصير. يمكننا أن نعرف الخطر بالنسبة للمؤسسة بأنه "يتعلق بحدث غير متوقع أو غير متأكد من وقوعه، قد يؤثر سلباً على مالك المؤسسة أو ذمتها المالية أو نتائج أنشطتها."

وهكذا يتبين أن الخطر هو حدث محتمل الوقوع يتعرض له منظمة الأعمال، ينتج عن وقوعه حصول خسائر غير محسوبة وغير متوقعة، وهذا يعني أن المخاطر تهدد تحقيق أهداف المنظمة. إن النظرة الحديثة للخطر تعتبر هذا الأخير تحديا يجب مواجهته، وقد لا يكون النجاح في الابتعاد عنه، بل قد تتحول المخاطر من فرصة خسارة إلى فرصة مكسب؛ ووفقًا لهذه المقاربة فإن المخاطر لا تكون لها إعتبار إلا بربطها بالأهداف المراد تحقيقها، والتأكد من تأثيرها في المنشأة ومنعها من الوصول إلى الأهداف المنشودة[1].

مفهوم خطر سعر الصرف ينطوي على تحديات مرتبطة بتقلبات أسعار صرف العملات، ويُعرف بأنه الخطر المرتبط بتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على الأعمال التجارية للمؤسسات ذات النشاط الدولي، مثل عمليات الاستيراد والتصدير والتمويل.

ويُمكن تقديم مخاطر سعر الصرف بمفهوم تغيرات أسعار الصرف المترتبة عن العمليات التجارية والمالية التي تتم بالعملات الأجنبية، سواء كان ذلك بسبب عمليات الاستيراد والتصدير أو بسبب الاقتراض بالعملة الأجنبية. هذه المخاطر تتطلب تحليلًا دقيقًا وسياسات فعّالة لإدارتها، خاصة للمؤسسات ذات العلاقات التجارية والمالية الواسعة مع الخارج.

[1] نور الدين مزياني، **إدارة مخاطر سعر الصرف في المؤسسات الاقتصادية: الإستراتيجيات والوسائل**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد: 02 –العدد 01 (2016) ، ص84

وتتمحور أهمية خطر الصرف حول الضرر المالي الذي يمكن أن يلحق بالمؤسسات الناتج عن تقلبات أسعار صرف العملات التي تعمل بها تلك المؤسسات. ويُلاحظ أن هذا الخطر لا يظهر فجأة عند إتمام الصفقة التجارية أو المالية، بل يكون موجودًا منذ المفاوضات الأولية حول العقود وحتى إتمام التسوية النهائية[1].

أولا: أنواع مخاطر الصرف

إن إبرام المؤسسات لتعاملاتها بالعملة الأجنبية يعرض المؤسسة إلى مخاطر الصرف:

- ✓ **مخاطر الصفقات المالية** :هذه المخاطر مرتبطة بعمليات الاقتراض والاقتراض التي تتم بالعملة الأجنبية، سواء كانت على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل. يمكن أن تتضمن هذه المخاطر تغيرات في أسعار الصرف التي تؤدي إلى زيادة التزامات المؤسسة المالية. على سبيل المثال، إذا كانت المؤسسة تقوم بأخذ قروض سندية بعملة أجنبية وحدث ارتفاع في سعر صرف تلك العملة، فإنها قد تضطر إلى دفع مبالغ أكبر لتسديد الديون مما كان متوقعاً في البداية. بالمقابل، قد ينعكس هذا التغير في سعر الصرف على المستثمرين الذين قد يواجهون خسائر على استثماراتهم.
- ✓ **مخاطر الاستثمارات المباشرة في الخارج** :تنشأ هذه المخاطر عند تحويل الأموال من الفروع الخارجية إلى الشركة الأم. في هذه الحالة، يتعين على المؤسسة استخدام سعر الصرف لتحويل حسابات الفروع الأجنبية إلى العملة المحلية للشركة الأم. تتسبب هذه المخاطر في مشكلات إدارة العملة وتكاليف التحويل التي قد تؤثر سلبًا على الأداء المالي للشركة.

[1] عبد الحفيظ يحياوي ، **سياسات إدارة مخاطر الصرف**، مطبوعة محاضرات جامعية في مقياس، جامعة الجلفة – الجزائر، 2019/2018، ص ص 70-71

✓ **مخاطر المنافسة** :يؤثر تقلب سعر الصرف على وضعية التنافسية للمؤسسة ومنتجاتها، حيث يعتبر سعر الصرف مؤشرًا هامًا على التنافسية. يمكن أن تؤدي هذه المخاطر إما إلى زيادة أو انخفاض أسعار منتجات المؤسسة مقارنة بمنافسيها في الخارج، مما قد يؤثر على صادراتها وارداتها وبالتالي على أدائها العام[1].

مجالات ظهور مخاطر الصرف يمكن تصنيفها كما يلي:

➢ **مخاطر الصرف على مستوى العمليات التجارية:**

- تشمل عمليات الاستيراد والتصدير، حيث يمكن أن يؤدي تغير أسعار الصرف إلى تأثير مباشر على تكلفة المشتريات أو قيمة المبيعات.
- كما تشمل المخاطر التي قد تنشأ في المناقصات الدولية، حيث يصعب التنبؤ بتغيرات سعر الصرف خلال فترة المناقصة.

➢ **مخاطر الصرف على مستوى العمليات المالية:**

- تشمل المخاطر المتعلقة بالقروض بالعملات الأجنبية، حيث يمكن أن يؤدي التغير في سعر الصرف إلى زيادة التكلفة أو تقليل القيمة الفعلية للقروض.
- كما تشمل المخاطر المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن أن يؤثر تغير سعر الصرف على قيمة الأصول والالتزامات المالية للمؤسسة في الخارج[2].

تلك المخاطر تعرض المؤسسات لمخاطر مالية ومحاسبية، وتتطلب استراتيجيات محكمة لإدارتها بفعالية.

[1] نور الدين مزياني، مرجع سابق، ص85

[2] عبد الحفيظ يحياوي، مرجع سابق، ص ص 74-75

خلاصة

في فصل التحليل النظري لمفهوم سعر الصرف، قمنا بتقديم فهم عميق لسعر الصرف ودوره في الاقتصاد. بدأنا بتعريف سعر الصرف كمعدل تحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية والعكس، وأوضحنا أهمية سعر الصرف في تحديد قيمة العملات وتأثيره على التجارة الدولية والاستثمار والسياسات الاقتصادية.

ثم تطرقنا إلى العوامل التي تؤثر على سعر الصرف، بما في ذلك العوامل الاقتصادية مثل الفائدة والتضخم والتجارة الخارجية، والعوامل السياسية والمؤسسية مثل السياسات النقدية والتجارية والاستقرار السياسي. كما تناولنا الأنظمة النقدية المختلفة مثل النظام الثابت والنظام المرن وأثر كل منها على سوق الصرف.

أخيرًا، استعرضنا النظريات الرئيسية لتحليل سعر الصرف، بما في ذلك نظرية القوة الشرائية ونظرية المضاربة ونظرية العرض والطلب. كل هذه النظريات تساهم في فهم تحركات سعر الصرف والعوامل التي تؤثر عليه.

بهذا، يمكن اعتبار الفصل كمقدمة شاملة لمفهوم سعر الصرف والأسس النظرية التي تقوم عليها تحليلات الصرف، وهو خطوة أساسية في فهم دور الصرف في الاقتصاد العالمي واتخاذ القرارات الاقتصادية الناجحة.

الفصل الثاني :

النّمو الاقتصادي-المفاهيم والنّظريات-

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع في الاقتصاد، حيث يسعى الاقتصاديون إلى فهم كيفية تحقيق الازدهار والتطور الاقتصادي على المستوى الوطني والعالمي.

سنبدأ بتعريف مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهية الشعوب. ثم سنستعرض العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، مثل الاستثمار، والابتكار، والعوامل الإنتاجية، وسوق العمل، والسياسات الاقتصادية.

بعد ذلك، سنقدم نظرة عامة على النظريات المختلفة للنمو الاقتصادي، بما في ذلك نظرية الاستثمار الرأسمالي ونموذج سولو ونظرية الانتقال الهيكلي. سنتناول أيضًا النقاشات حول دور الدولة والقطاع الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

باختصار، سيكون هذا الفصل فرصة لفهم الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية التي تحكم النمو الاقتصادي، وكيفية تطبيقها على الواقع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو مفهوم أساسي في علم الاقتصاد يشير إلى الزيادة المستدامة في الإنتاج الإجمالي للسلع والخدمات في مجتمع ما على مدى فترة زمنية طويلة. يعبر عن قدرة الاقتصاد على تحقيق تقدم ملحوظ من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وزيادة كمية ونوعية السلع والخدمات المنتجة. النمو الاقتصادي يتضمن جوانب متعددة تشمل زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع دخل الفرد، وتحسين مستوى المعيشة. يعتبر النمو الاقتصادي هدفًا رئيسيًا للسياسات الاقتصادية في معظم الدول، لأنه يسهم في تقليل الفقر، خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز رفاهية المجتمع بشكل عام. يتم قياس النمو الاقتصادي عادةً من خلال مؤشرات اقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نمو دخل الفرد، ويعتمد على عدة عوامل منها الاستثمارات، الابتكار، التعليم، وتطور البنية التحتية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وخصائصه

النمو الاقتصادي هو العملية التي تشهد زيادة أو توسعًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو في دخل الفرد المستند إلى الناتج القومي الحقيقي. هذا النمو يعزز من القدرة على تخفيف الضغط الناتج عن ندرة الموارد المتاحة، حيث يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج القومي. وكنتيجة لهذا الازدهار الاقتصادي، يصبح المجتمع أكثر قدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية، مثل البطالة والتضخم، وتحسين مستوى المعيشة العام للسكان[1].

يُعتبر النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يُعبّر عن زيادة الإنتاج على المدى الطويل. يُعرَّف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة المستدامة في إنتاج البلد على المدى الطويل". يمكن أيضاً الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، والذي يعني الزيادة الظرفية في الإنتاج. بناءً

[1] محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية**، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2000، ص ص51-50

على ذلك، يمكن القول إن النمو الاقتصادي هو محطة ضمن سلسلة التوسعات الاقتصادية المتتالية. بما أن النمو يعبر عن زيادة الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي معدل نمو الدخل الفردي.

وفقاً لما سبق، يتجلى النمو الاقتصادي في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين زمنيتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون مصحوباً بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصحوب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوياً لمعدل نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان أعلى من معدل نمو الناتج الوطني، فإن النمو حينها يكون مصحوباً بتراجع اقتصادي. يُعتبر شرطاً ضرورياً لكنه غير كافٍ لرفع المستوى المعيشي للأفراد؛ فالشرط الآخر هو كيفية توزيع الزيادة المحققة بين الأفراد، وهو موضوع شائك يرتبط بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة[1].

يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه زيادة قدرة الاقتصاد على توفير السلع والخدمات على مدى فترة زمنية معينة، بغض النظر عن مصدر هذه الزيادة سواء كان محليًا أو خارجيًا. بصفة عامة، يمكن القول إن النمو الاقتصادي يشير إلى العملية التي يحدث من خلالها زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات. يشمل ذلك نصيب الفرد

[1] جلال خشيب، **النمو الاقتصادي مفاهيم والنظريات**، شبكة الالوكة، ص5

من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي أو متوسط الدخل الفردي على مدى فترة طويلة من الزمن[1].

وبتعبير أدق، فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

- ارتفاع مستدام في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات.
- زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي.
- نمو متوسط الدخل الفردي عبر فترة زمنية ممتدة.

يعد النمو الاقتصادي عملية طويلة الأمد تهدف إلى تحقيق تحسينات ملموسة في مستوى معيشة الأفراد عن طريق زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد بشكل مستدام.

يعرف النمو الإقتصادي على أنه الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من GDP الحقيقي (القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية) و التي تقيس مستوى المعيشة . وعليه يعطى معدل نمو بلد ما (ليكن y نصيب الفرد من الدخل الحقيقي) كالآتي:

$$g_y = \frac{y_{t+1} - y_t}{y_t}$$

يعتبر النمو الاقتصادي آلية قوية لتحقيق زيادات طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل، وكذلك لتفسير الاختلافات في مستويات المعيشة الناجمة عن التفاوت في معدلات النمو عبر مناطق وبلدان العالم. هذا ليس مبالغًا فيه، حيث تدعمه العديد من الدراسات التجريبية وتجارب البلدان، مثل "معجزات" اقتصادات شرق آسيا مقارنة بـ"كوارث" غالبية اقتصادات بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء. حتى الفروقات البسيطة في معدلات نمو

[1] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص21

نصيب الفرد من الدخل بين البلدان، إذا استمرت على فترات زمنية طويلة، يمكن أن تؤدي إلى اختلافات كبيرة في مستويات المعيشة النسبية. يظهر الجدول التالي الأثر المركب للنمو المستدام في مستويات المعيشة لخمس بلدان افتراضية A) إلى(E ، كل منها يبدأ بنصيب للفرد من الدخل يقدر بـ 1000 دولار. تُظهر البيانات كيف أدت الاختلافات في معدلات النمو (g%) بين البلدان على مدار 50 عامًا إلى بروز تباين كبير في مستوى المعيشة النسبية. النمو الاقتصادي يتميز بتأثيراته المركبة بمرور الوقت، فبينما تكون مكاسب النمو على المدى القصير غير محسوسة، إلا أنها تصبح واضحة وجوهرية على المدى الطويل. المعادلة التالية توضح كيف يمكن حساب تأثير معدلات النمو المختلفة على مدى فترات زمنية متعددة $xT=x0\times(1+g)T$xT=x0×(1+g)T : حيث xTهو نصيب الفرد من الدخل بعد فترة زمنية T، و 0xهو نصيب الفرد من الدخل في البداية، و gهو معدل النمو، و Tهي الفترة الزمنية. باستخدام هذه المعادلة مع قيم مختلفة لمعدلات النمو والفترات الزمنية، يمكن فهم تأثير النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل في مستويات المعيشة[1].

ومنه نستنتج سمات النمو الاقتصادي تتضمن:

1. زيادة حجم الإنتاج:

يترافق ذلك مع زيادة في دخل الفرد على مستوى المجتمع، وهذه الزيادة تُقاس على مدى فترة زمنية محددة مقارنة بالفترات السابقة.

[1] أمين حواس، **محاضرات في النمو الاقتصادي**، جامعة إبن خلدون – تيارت، 2016، ص 23

2. **تحسين التنظيم الاقتصادي:**

يشمل ذلك إحداث تغييرات في هيكل التنظيم الاقتصادي بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، بالإضافة إلى البحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية.

3. **التقدم الاقتصادي :**

يساهم النمو الاقتصادي في تحقيق تقدم اقتصادي من خلال زيادة كفاءة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة للأفراد.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها، لأنه يعكس قدرة الاقتصاد على زيادة إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة والرفاهية العامة للسكان. يمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى أنواع متعددة بناءً على سماته ومسبباته، كما أيضا لقياس النمو الاقتصادي، يتم الاعتماد على مؤشرات رئيسية، من خلال فهم الأنواع المختلفة للنمو الاقتصادي وكيفية قياسه، يمكن للدول تصميم سياسات اقتصادية فعالة تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ورفع مستوى الرفاهية لمواطنيها.

أولا: أنواع النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو مفهوم مركزي في الاقتصاد يعبر عن الزيادة المستدامة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات. هناك أنواع مختلفة من النمو الاقتصادي يمكن تصنيفها بناءً على عدة معايير، إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية

لنصيب الفرد من الناتج الوطني خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين خمسة أنواع من النمو الاقتصادي:

1. النمو الطبيعي:

هذا النوع من النمو حدث تاريخياً عندما انتقلت المجتمعات من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي. تمت هذه العملية عبر مسارات تاريخية واجتماعية قادت إلى تطورات مهمة مثل التقسيم الاجتماعي للعمل، وتراكم رأس المال، وسيادة الإنتاج السلعي بهدف المبادلة. بالإضافة إلى ذلك، أدى هذا النمو إلى تكوين السوق الداخلية، حيث يكون لكل منتج سوق تعرض فيه منتجاته وتجد فيها طلباً.

2. النمو المخطط:

هو النمو الذي يتحقق نتيجة عمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته. تعتمد قوة وفعالية هذا النوع من النمو على قدرة المخططين، وواقعية الخطط المرسومة، وكفاءة التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط. إذا استمر هذا النوع من النمو خلال فترة طويلة تتجاوز بضعة عقود، فإنه يتحول إلى نمو مطرد، وبالتالي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

3. النمو العابر أو غير المستقر:

يتميز هذا النمو بعدم الاستمرارية، إذ يكون ناتجاً عن ظروف طارئة غالباً ما تكون خارجية وسرعان ما تزول، مما يؤدي إلى زوال النمو الذي أحدثته. يمثل هذا النوع من النمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية. يحدث هذا النمو في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذا فهو غير قادر

[1] محي الدين حمدان، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، أطروحة دكتوره، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ،2009 ، ص 8

على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل، وفي أفضل الحالات يؤدي إلى نمو اقتصادي دون تحقيق تنمية مستدامة[1].

4. النمو الاقتصادي الموسع:

يتمثل هذا النوع من النمو في أن نمو الدخل يتساوى مع نمو السكان، مما يعني أن نصيب الفرد من الدخل يبقى ثابتًا. في هذه الحالة، لا يشهد الدخل الفردي أي زيادة فعلية، حيث أن زيادة الدخل الكلي تُستهلك بالكامل في تلبية احتياجات السكان المتزايدة، مما يؤدي إلى حالة من الاستقرار النسبي في مستوى المعيشة.

5. النمو الاقتصادي المكثف:

في هذا النوع من النمو، يفوق نمو الدخل معدل نمو السكان، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل. عند التحول من النمو الموسع إلى النمو المكثف، يحدث ما يسمى بنقطة الانقلاب، وهي النقطة التي يبدأ عندها مستوى المعيشة في التحسن بشكل ملموس. هذا التحول يعكس تحسنًا في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، حيث يصبح الدخل الفردي أكبر وتتحسن القدرة الشرائية للأفراد، مما يؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية العامة[2].

المطلب الثالث: اقتصاديات النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي يتطلب النظر إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكذلك في متوسط دخل الفرد. لهذا الغرض، يتم تقييم نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعبر عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في فترة زمنية محددة،

[1] محي الدين حمدان، مرجع سابق، ص ص ،8 9.

[2] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ،2013، ص 65.

مع تعديله لأخذ التضخم بعين الاعتبار. بالإضافة إلى ذلك، يتم قياس نمو متوسط دخل الفرد، والذي يعكس نصيب كل فرد من الناتج الإجمالي، مما يعطي صورة أوضح عن التغيرات في مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية للمواطنين. من خلال قياس كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو متوسط دخل الفرد، يمكن الحصول على تقدير شامل لمستوى النمو الاقتصادي وتحديد مدى تحسن الظروف الاقتصادية للمجتمع ككل.

1. الناتج الوطني:

يمكن تعريف الناتج الوطني بأنه مجموع السلع والخدمات الاقتصادية التي تنتجها دولة ما خلال فترة زمنية محددة، وغالبًا ما تكون هذه الفترة سنة.[1] يمثل الناتج الوطني مقياسًا لحصيلة النشاط الإنتاجي في الدولة، وحساب معدل نموه يُعرف بمعدل النمو الاقتصادي. يتم حساب الناتج الوطني من خلال تقدير القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في البلد باستخدام العملة الوطنية، ثم مقارنة هذه القيمة بالقيمة الناتجة في الفترة السابقة لتحديد معدل النمو.

مع ذلك، يُعاب على هذه المعدلات أنها تعتمد على القيم النقدية ولا تأخذ في الاعتبار أثر التضخم، مما قد يؤدي إلى تضليل في تفسير النمو الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك، نظراً لأن لكل دولة عملتها الوطنية الخاصة، لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان مباشرة باستخدام هذه العملة. لتسهيل المقارنة بين معدلات النمو في الدول المختلفة، يُستخدم غالبًا مقياس يعتمد على عملة دولية واحدة، مثل الدولار الأمريكي، لتقييم الناتج

[1] مالكوم حيلز وآخرون، ترجمة: طه عبد الله المنصور، عبد العظيم مصطفى، **اقتصاديات التنمية**، دار المريخ، الرياض، 1995، ص 31

الوطني لمختلف البلدان. هذا يساعد في الحصول على مقارنة دقيقة وموحدة لمعدلات النمو المحققة بينها[1].

يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والناتج الوطني الإجمالي (GNP) على أنهما القيم الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة والمباعة في السوق، والتي يتم إنتاجها من قبل المجتمع أو الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية محددة، عادةً ما تكون سنة، داخل حدود الدولة.

يتميز الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بكونه يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة والمباعة داخل حدود الدولة من قبل جميع المقيمين فيها، سواء كانوا مواطنين أو أجانب. في المقابل، يعبر الناتج الوطني الإجمالي (GNP) عن قيمة السلع والخدمات المنتجة والمباعة من قبل المواطنين، سواء كانوا داخل الدولة أو خارجها. يكمن الفرق الرئيسي بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي في التحويلات المالية من الخارج، مثل صافي دخل عناصر الإنتاج التي يحققها المواطنون في الخارج.

لحساب الناتج المحلي الإجمالي، يتم استخدام أسعار السوق وكذلك تكاليف الإنتاج، مما يساعد في تقديم صورة دقيقة وشاملة للأداء الاقتصادي للدولة. هذه الحسابات تتيح تقييم النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو بشكل أكثر دقة ووضوحًا، مما يساهم في وضع السياسات الاقتصادية المناسبة وتحقيق التنمية المستدامة[2].

---

[1] زكرياء مسعودي، خليفة عزي، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS وECM**، مجلة التنمية مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، مج: 04 – عد 07 – ديسمبر .2019، ص 120

[2] صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ،2006 ص 26

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة والمباعة في السوق، ويمكن حسابه عن طريق ضرب كميات السلع والخدمات بأسعارها. يتم التعبير عن هذا الحساب بالصيغة التالية GDP= Q1P1 + Q2P2 + Q3P3+ : ....+ QnPn

أما الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة، فهو المبالغ التي يدفعها المنتجون لعناصر الإنتاج مثل أجور العمال وفوائد لرأس المال وأرباح المنظمين. يتم التعبير عن هذا الحساب بالصيغة التالية=GDP :الأجور+الفوائد+الأرباح=GDPالأجور+الفوائد+الأرباح

ويمكن تحويل الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة إلى الدخل الوطني، حيث يعادل الدخل الوطني مجموع الدخول التي تعود على مالكي عناصر الإنتاج مقابل خدمات هذه العناصر[1].

2. **الناتج المحلي الإسمي والحقيقي:**

يتمثل في مفهوم السعر المستخدم لحساب كل منهما:

أ– **الناتج المحلي الإسمي:** هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين، ويتم حسابه باستخدام أسعار السوق الحالية. يُعبر عنه بالأسعار الحالية دون أي تعديل للتضخم.

ب– **الناتج المحلي الحقيقي:** يتم حسابه بعد تثبيت أسعار المستهلكين أو المستثمرين، ويتم استخدام أسعار ثابتة لفترة زمنية معينة، وذلك لاستبعاد تأثير التضخم على القيمة

[1] نداء محمد الصوص، **الاقتصاد الكلي**، مكتبة اجتماع العرب، الرياض، 2006، ص15

النهائية. هذا يسمح بقياس النمو الاقتصادي بشكل أكثر دقة، حيث يُظهر النمو الحقيقي الزيادة في الإنتاج بعيدًا عن تقلبات الأسعار[1].

3. الدخل الفردي الحقيقي

يُعرف كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويُقدر عادة بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان في البلد. هذا الدخل الفردي يُستخدم كمقياس لمدى الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد، حيث يُمثل متوسط الدخل الذي يمكن للفرد الحصول عليه في الدولة. من خلال معرفة مستوى الدخل الفردي، يمكن وضع الخطط اللازمة لتحقيق نمو الدخل الفردي على المدى الطويل، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية والحياة للمواطنين[2].

معادلة "سنجر singer

في عام 1952، وضع Singer معادلة النمو الاقتصادي التالية:

D = R–SP حيث تمثل D معدل النمو السنوي لدخل الفرد، و S معدل الادخار الصافي، و P إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين يمثل R معدل نمو السكان.

Singer افترض أن S 6% هي من الدخل الوطني، 0.2% P، و 1.25% R، لذا فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد يُعبر عنه ب 0.5 D، مما يشير إلى أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور.

[1] حسام داوود وآخرون، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، دار المسيرة، عمان، 2005، ص 64

[2] ضياء مجيد الموسوي،"التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون نشر، ص 29

لكن في الوقت الحالي، تغيرت الظروف والعوامل التفسيرية لبعض هذه البلدان، حيث يمكن لبعض الدول الآن أن تدخر نسبة أكبر من 6%، وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أعلى من 0.2%، كما يمكن أن يفوق معدل النمو السكاني 1.25%[1]

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي إهتماما بالغا في نظر الاقتصادين والنظريات الاقتصادية ومن خلال هذا المبحث سنقوم بمعرفة النظريات التي تطرقت للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: إسهام النظرية الكلاسيكية والكلاسيكية المحدثة في النمو الاقتصادي

1. النظرية الكلاسيكية :

- **نموذج آدم سميث 1790 – 1723 (Smith Adam):**

بالنسبة لـ " آدم سميث " فهو يرى بأن أساس التنمية الاقتصادية هو تراكم رؤوس الأموال الناتجة عن فائض الإنتاج أي الفارق بين الدخل الناتج والتكاليف الأولية، على أساس أن يستعمل هذا التراكم في استثمارات جديدة. ويعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو ادخار الفائض قصد استثماره بعد ذلك، وهكذا لا ترى النظرية الكلاسيكية بعين الرضا المغالاة في الاستهلاك بل تنادي إلى نوع من التقشف الذاتي واستعمال الأرباح والعوائد في شراء الآلات والمعدات. [2]

إن " آدم سميث" يعتقد أن الإنتاج يجب أن يسوق إلى الخارج من أجل توسيع السوق للسلع المحليةً ولدى توسع السوق فإن تقسيم العمل سيحصل تلقائياً أيضا وأن الإنتاجية سوف تزداد، وستؤدي زيادتها إلى زيادة الدخل الوطني وهذا سيؤدي أيضا إلى زيادة السكان و. يشير " آدم سميث " كذلك إلى أن زيادة هذا الأخير مرهونة بزيادة الدخل وهذا

[1] اسماعيل محمد بن قانة " ، اقتصاد التنمية ،" دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، ط1 ، 2012، ص 250.

[2] عائشة مسلم. **اتجاهات النمو الإقتصادي خلال فترة 1990-2004** ، مذكرة ، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص30

الأمر يؤدي إلى توسيع الأسواق وانخفاض معدل كلفة الإنتاج نتيجة للوفورات الخارجية الحاصلة بسبب توسع خدمات النقل وأساليب الإنتاج الجديدة. وعلى الرغم من أن " آدم سميث " عد العمل المعيار الوحيد للقيمة إلا أنه قد اعترف بأن عناصر الإنتاج المهمة الثلاثة موجودة وهي العمل ورأس المال والأرض[1] لذلك فإن دالة الإنتاج في نظامه هي:

$$Y = f(K, L, N)$$

حيث :

Y :الإنتاج، K : رأس المال ، L : العمل، N : الأرض

يرى " آدم سميث " أن معدل النمو السنوي في الإنتاج للاقتصاد الوطني يمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل المعادلة السابقة وبالشكل الآتي :

$$\frac{dy}{dt} = \frac{\partial f}{\partial L} \cdot \frac{dl}{dt} + \frac{\partial f}{\partial k} \cdot \frac{dk}{dt} + \frac{\partial f}{\partial N} \cdot \frac{dN}{dt}$$

حيث :

$\frac{\partial f}{\partial L}$: الإنتاجية الحدية للعمل

$\frac{dy}{dt}$: معدل نمو الإنتاج السنوي

$\frac{\partial f}{\partial k}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال

$\frac{\partial f}{\partial N}$: الإنتاجية الحدية للأرض

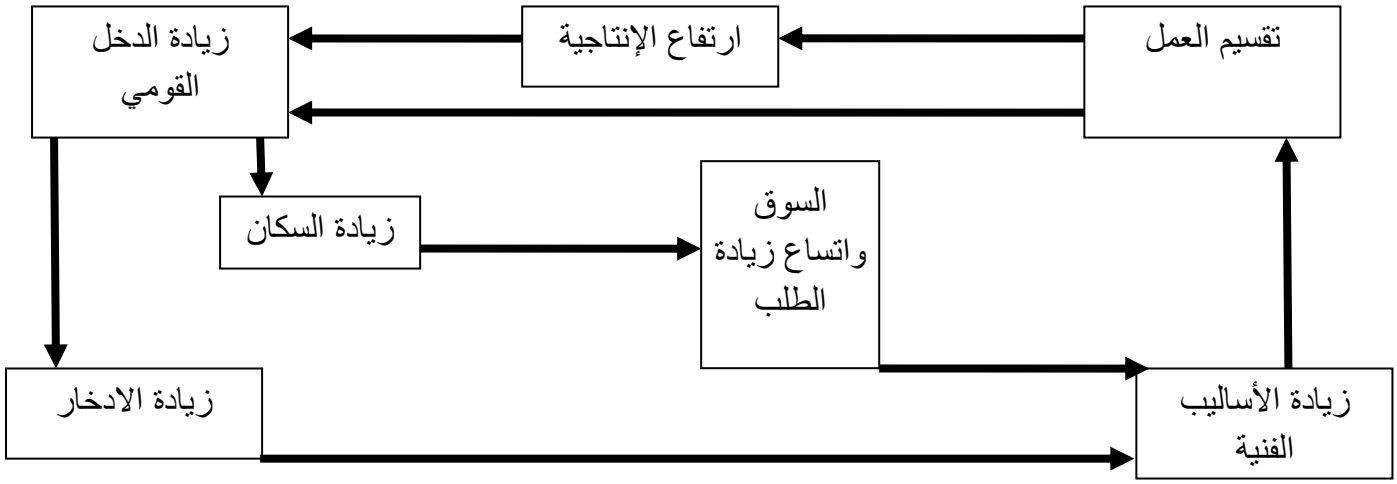
واعتقد " آدم سميث " أن مسألة النمو الاقتصادي مسألة تراكمية فحين يبدأ تقسيم العمل يترتب عليه ارتفاع الإنتاجية لاسيما عندما يتوافر قدر من الطلب الفعال والحجم المناسب من رأس المال فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الدخل الوطني ومً ن ثم يؤثر تزايد الدخل في زيادة السكان لأنّه يعد حافزاً ودافعا له، وما أن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو، حتى يزداد

[1] المرجع نفسه، ص27

الطلب وتتسع السوق وتعقب ذلك زيادة الادخار بوصفه عاملا يتأثر بزيادة الدخل.

ويمكن تلخيص تصورات " آدم سميث " بالشكل الآتي: [1]

الشكل رقم (03): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دط، مديرية دار الكتب للطباعة، العراق، 1988، ص 61.

– نموذج مالتوس " Malthus " (1767 – 1832) :

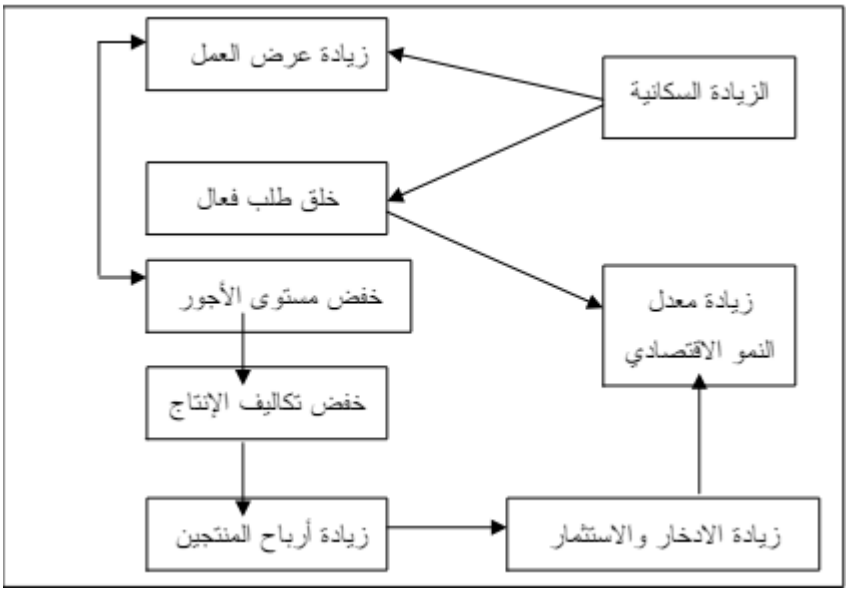
يعتبر مالتوس أول من أدرج النواحي الأخلاقية والدينية (التمسك بتعاليم الدين الذي يؤثر في المواطنين تأثير السحر ويدفعهم إلى العمل والجد) ضمن عوامل النمو كما يؤكد على أهمية توفر عامل الاستقرار السياسي في الدولة .وحين يناقش " مالتوس " العلاقة بين زيادة السكان والنمو الاقتصادي فإنه يرى أن الزيادة في العدد فقط لا تعطي عامل حث للتوسع الاقتصادي وأن نمو السكان يشجع النمو الاقتصادي فقط عندما يصاحب ذلك النمو السكاني زيادة في الطلب الفعال .وللوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي يقترح "مالتوس " فكرة " الميل الأمثل للادخار " ذلك أن

[1] عائشة مسلم، المرجع السابق، ص28

الادخار إلى نقطة معينة مطلوب لتمويل الاستثمار الذي تتوفر له الفرص المربحة. وبعد تلك النقطة فإن الادخار سيؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي مما سيحول دون تطور الاستثمار أيضا أو تشجيعه .واعتقد " مالتوس " أن الزيادات السكانية الحاصلة ستؤدي إلى زيادة عرض العمل ومن ثم فإن هذه الزيادة في العمل تعد سبباً في خفض الأجور حتى تصل إلى مستوى الكفاف.[1]

والمستوى الأخير من الأجور سوف يزيد من معدلات النمو الاقتصادي ويمكن تلخيص هذا النموذج بالشكل الآتي :

الشكل رقم (04): نموذج مالتوس في النمو الاقتصادي



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دط، مديرية دار الكتب للطباعة، العراق، 1988، ص 63

[1] عائشة مسلم، مرجع سابق، ص29

- **نموذج دافيد ريكاردو Ricardo David (1772 - 1823) :**

في تحليل " ريكاردو " احتل القطاع الزراعي المركز الأول في الأهمية فقد قسم النظام الاقتصادي إلى الرأسماليين وأصحاب الأراضي والعمال. وضمن هذا النظام تعهد الرأسماليون بالقيام بالدور الرئيس في النمو الاقتصادي والقيام بالبحث عن أسواق أوسع وزيادة في الأرباح أما أصحاب الأراضي فإنهم يحكمون السيطرة على الأراضي ويحصل لديهم تراكما من الريع نتيجة لملكيتهم للأرض. وطالما أن القطاع الزراعي هو القطاع الأساسي، فقد طور ريكاردو نظرية الريع، التي تنص على أن حجم السكان ينمو فيؤدي إلى دخول الأراضي الرديئة (الأقل خصوبة) إلى الإنتاج ويبدأ تناقص الإيرادات. [1]

المطلب الثاني: إسهام نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي

- **تحليل شومبيتر Schumpeter(1883-1950):**

قدم شومبيتر أفكارا أساسية لنظريات النمو الاقتصادية في كتابه Theory of Economic development(1911), واكتملت أفكاره في كتابه 1939) Cycles Business (Schumpeter, ، الذي يعتبر بمثابة تحليل نظري وتاريخي وإحصائي للعملية الرأسمالية، والفكرة الرئيسة فيه أن العملية الرأسمالية هي بالضرورة دورية Cyclical

ولم يقتنع شومبيتر بتفسيرات النظرية النيوكالسيك عن النمو، فقد اتفق مع ماركس ، في أن عملية النمو تتم بطريقة مفاجئة، ناتجة عن تدفقات غير منتظمة. وفى ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة، يحتاج الاقتصاد الى المنظمEntrepreneur ، لأنه أكثر قدرة على تحمل مخاطر الانتاج التي لا يمكن التأمين ضدها، كم إنه يقوم بإدخال

[1] عائشة مسلم. ،المرجع السابق، ص30

الابتكارات Innovationsفي الاقتصاد. وبالتالي المنظم في رأيه له دور قيادي في عملية التنمية في ظل النظام الرأسمالي.

وقد تشاءم شومبيتر بشأن مستقبل النظام الرأسمالي، ففي رأيه كلما ازداد نجاح الرأسمالية، ازداد اقترابها من نهايتها. بيد أن تنبؤاته بنهاية النظام الرأسمالي ليست مبنية على أسس قوية، فلم يحل النظام الاشتراكي محل النظام الرأسمالي، بل على العكس فإن الاشتراكية هي التي انهارت، ومن ناحية أخرى فإن نموذج شومبيتر لا يتناسب مع ظروف الدول النامية بسبب اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي ووجود عديد من العقبات فيها، كالزيادة السكانية، والنقص في عنصر المنظمين. كما بالغ شومبيتر في أهمية الابتكارات في العملية التنموية، واستند في مناقشته على الابتكارات العظيمة منذ أكثر من مائتي عام، التي كانت لها ظروف مختلفة عن الواقع الحالي لتلك الدول. من أن تكون مساهمةً كما تعتبر نظرية شومبيتر مساهمة في تحليل دورة الاعمال بدلا من أن تكون مساهمة في تحليل التنمية الاقتصادية، وقد أقر شومبيتر أن العمليات الرأسمالية هي عملية دورية ولكنه لم يقدم أي تفسير منظم للاتجاهات. [1]

المطلب الثالث: إسهام النظرية الكينزية والنيوكينزية ونظرية النمو الحديثة في النمو الاقتصادي النظرية الكينزية

في العشرينيات من القرن الماضي وتحديدا في عام 1929، اجتاح الاقتصاد العاملي ما يعرف بالكساد العظيم Great Depression ، واستمرت البطالة الإجبارية في الارتفاع بشكل مخيف، ولم تكن مؤقتة – كما اعتقدً الكلاسيك – بعد الكساد العظيم وفي تلك الفترة وخصوصا بعد الكساد العظيم ، ظهر كتاب النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود ,,The General Theory Of Employment, Interest, and Money

[1] عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي** ،2021، ص12

لكينز (Keynes 1936 .) , الذي وجه انتقادات شديدة للتحليل الكلاسيكي وبخاصة فيما يتعلق بفرضية التوظف الكامل والمنافسة الكاملة, ففي رأيه قد تكون هناك بطالة إجبارية في الأجل الطويل بسبب انخفاض مستوى الطلب الفعال و حالة جمود الأجور Wage Rigidity. ولذلك يرى كينز ضرورة تدخل الدولة بأدواتها، وذلك للحفاظ على الطلب الفعال عند مستوى التوظف الكامل؛ لأن مستوى التوظف الكامل لا يتحقق بطريقة تلقائية، وهذا على عكس ما أقره قانون ساي الكلاسيكي.

كما استعان كينز بفكرة المضاعف Multiplier والمعجل Accelerator في شرح آليات نمو الدخل القومي .وكيف يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار، والاستثمار يؤثر بدوره على الدخل ومستوى التوظف، ويستمر رجال الاعمال في الاستثمار طالما أن معدل العائد أكبر من معدل الفائدة، غير أنه كان يرى عدم فاعلية سعر الفائدة في حث الاقتصاد على النهوض من الكساد خاصة في منطقة فخ السيولة، ولذا كان يرى عدم فاعلية السياسة النقدية وسعر الفائدة، ومن ثم على الدولة أن تتدخل لزيادة الانفلاق العام وخفض الضرائب. كما أنه اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، على غير النيوكالسيك اللذين اعتبروا أن الادخار دالة في سعر الفائدةً ثم الدخل ثانيا[1]

- ✓ **النظرية النيوكينزية:**

جاء هارود ودومار بعد كينز وقاما بتطوير نظرية كينز، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا هاما ورئيسيا في عملية النمو، وذلك استنادا على تجربة البلدان المتقدمة، وبحثا في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان وكذا الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو ، فقد حاول كل من هارود ودومار دراسة العلاقة بين التكوين

[1] عبد الحليم شاهين، مرجع سابق، ص13

الرأسمالي أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل (الاستثمار) والنمو الاقتصادي انطلاقا من عدة افتراضات أهمها :

- الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال(K)المستثمر في الوحدة الإنتاجية.
- معدل النمو في الناتج $\frac{\Delta y}{y}$يعتمد على الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta y}{__}$ وكذا معامل الرأس المال على الناتج $\frac{k}{y}$.
- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار (s= $\frac{__}{\Delta y}$ =$\frac{S}{y}$ معدل الادخار).

وفقا للفرضيات السابقة تم صياغة النموذج التالي :

عند التوازن لدينا S = I :(الاستثمار يساوي الادخار)

كذلك I = iY :i معدل الاستثمار

($\Delta k = I$الاستثمار هو التغير الذي يحصل في مخزون الرأسمال)

كما لدينا $k = \frac{\Delta k}{\Delta y} = \frac{I}{\Delta y}$ أي Δy = I/k

بقسمة طرفي المعادلة السابقة على Y نحصل على المعادلة الأخيرة التالية:

$\frac{\Delta y}{y} = \frac{I/y}{k} \Rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{k}$(عند التوازن)

حيث : $\frac{\Delta y}{y}$معدل نمو الناتج، sمعدل الادخار، kالمعامل الحدي لرأس المال على الناتج. من خلال المعادلة الأخيرة التي توصل إليها كل من هارود ودومار أن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال على الناتج، فيمكن لمعدل النمو أن يزداد برفع نسبة الادخار في الدخل أو

تخفيض معامل رأس المال على الناتج، وبالتالي معدل النمو هو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، وأنه غير مستقر .واجهت هذه النظرية عدة انتقادات، على أن الافتراضات السابقة غير واقعية، حيث تميز النموذج السابق بتشاؤمه حول إمكانية الجمع بين النمو المستمر والاستخدام الكامل (التام) في الآجل الطويل، وهذا مما يؤكد أن الاستثمار لا يؤثر على النمو طويل الآجل، لأن أي زيادة في معدل الادخار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج k/γ تاركا معدل النمو طويل الآجل دون تغيير[1] .

نظرية النمو الحديثة:

أدى الأداء الضعيف للنظريات النيوكالسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل إلى فشلها في إعطاء تفسير مقبول للنمو الذي حدث عبر التاريخ للاقتصاديات حول العالم. وقد برزت نظرية النمو الحديثة The New Growth Theory، أو ما يعرف بنموذج النمو الداخلي Endogenous Growth Model في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، كرد فعل للانتقادات التي وجهت لنموذج سولو للنمو، فهي تحاول تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الناتج القومي الإجماليGNP ، الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكالسيكى لسولو – بواقي سولو – Solow Residual ويعتمد فيها معدل التغير التكنولوجي في الأجل الطويل على المعلمات الأساسية للنموذج مثل معدلات الاستثمار في رأس المال المادي والبشري ومعدل النمو السكاني. وقد ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبالتالي فإن تلك النماذج تعزز من دور السياسات الحكومية الرامية إلى زيادة الاستثمارات في تكوين

[1] ساطور رشيد، **دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط** ،2013، ص ص 163،164

رأس المال البشري، وتشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية في الصناعات كثيفة المعرفة، مثل برامج الحاسوب والاتصالات.

ويلاحظ أن نماذج النمو الداخلي تتشابه كثيرا في هيكلها مع النماذج النيوكالسيكية، فهي تتفق معها في التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق النمو السريع في العالم النامي، ولكنها تختلف بدرجة كبيرة عنها في الافتراضات والاستنتاجات، فقد أسقط نموذج النمو الداخلي افتراض تناقص الغلة النيوكالسيكي، وأن هناك تزايد غلة للعمل ورأس المال، وبالتالي فإن زيادة الاستثمار في رأس المال المادي والبشري ، يمكن أن تحدث الوفورات الخارجية والتحسينات الإنتاجية (Lipsey 1999) . et al.كما توصلت إلى أن استمرار زيادة فجوة الدخل بين الدول الفقيرة والدول الغنية، لا ترجع إلى العوامل التي ذكرتها النظريات التقليدية، وإنما لمجموعة من العوامل تتعلق بشكل كبير برأس المال البشرى كالتعليم والبحث والتطوير (R&D) والخدمات الصحية وحماية الحقوق الفكرية.

وإجمالا يمكن القول إن تلك النظرية قد استبعدت تماما أن يتحدد النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بمتغيرات خارجية، وركزت على أهمية رأس المال البشري وتراكمه في تحقيق النمو، ولعل أبرز نماذج النمو الداخلي، لبول رومر (1986) Romer, ،وروبرت لوكاس (Lucas 1988) ، اللذان اوضحا دور قناتين رئيستين للنمو هما رأس المال البشري والمعرفة، وأن هناك آثار خارجية ايجابية Externalities Positive مصاحبة لتكوين رأس المال البشري – تعليم، تدريب – والبحوث والتطوير. كما تعتبر دراسة روبرت بارو(Barro1996) ، من أهم الدراسات المتعلقة بنظرية النمو الحديثة التي أضافت عوامل أخرى كالسياسة التجارية ومدى الانفتاح على العالم الخارجي – الصادرات والواردات – والاستثمار الأجنبي والاستقرار السياسي ونظم الشفافية والمساءلة القانونية واستقلال القضاء. وتنتقد تلك النظرية على أساس أنها مازالت تعتمد على عدد

من الفروض النيوكالسيكية التقليدية التي غالبا ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم النامي. كما أنها ركزت بشدة على محددات معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وأهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط.[1]

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

نماذج النمو الاقتصادي تعتبر من النماذج المهمة في اقتصاديات الدول سنتطرق إلى بعض النماذج

المطلب الأول: النماذج النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

1. نموذجSolow–Swan

يتعامل نموذج Harrod – Domar مع العلاقة الموجودة بين رأس المال والناتج (v)على أنها معلمة ثابتة، لذلك لن يعرف مخزون رأس المال ولا نسبة رأس المال إلى العمل زيادة إلا إذا زاد معدل الادخار. مع ذلك، يفترض النموذج أن الميل الحدي للادخار والاستهلاك محددان بشكل خارجي عن النموذج، لذلك لا يمكن ضمان حدوث تقارب نحو وضعية التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

لمواجهة هذه التناقضات التي أشار إليها Harrod – Domar حول عدم إمكانية تحقيق الاقتصاد للنمو والاستقرار عند مستوى التوظيف الكامل، قدم الخبير الاقتصادي الأمريكي Robert Solow (حائز على جائزة نوبل عام 1987) نموذجا نيو كلاسيكيا للنمو في ورقته "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي A Contribution To The Theory of Economic Growth" (1956)، وفي نفس السنة نشر الاقتصادي الأسترالي Trevor Swan عمله "النمو الاقتصادي و تراكم رأس المال Economic"

[1] عبد الحليم شاهين، المرجع السابق، ص ص22-23

Growth and Capital Accumulation مقدما نموذجا مماثلا لما أصبح يعرف الآن بنموذجSolor Swan ، كان غرض هذا النموذج هو إظهار إمكانية نمو الاقتصاد الرأسمالي (نمو الناتج الكلي) عند معدل نمو عنصر العمل والتقدم التكنولوجي، وأن هذا النمو مستقر أو يقترب نحو حالة التوازن على المدى الطويل بين الطلب الكلي والعرض الكلي[1].

تكمن المشكلة التي أشار إليها نموذج Harrod – Domar (عدم الاستقرار واستحالة النمو عند مستوى التوظيف الكامل في غياب إمكانية إحلال عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل)، وبالتالي يتضمن حل هذه المشكلة افتراض إمكانية حدوث استبدال بين رأس المال والعمل وبهذه الطريقة تصبح نسبة رأس المال إلى الناتج "متغيرة". إذا أمكن ذلك، سيسمح تغير نسبة رأس المال إلى الناتج باقتراب الاقتصاد نحو حالته المستقرة، ولا يوجد سبب لحدوث النمو في ظل بطالة لا إرادية ولا لحدوث عدم الاستقرار.

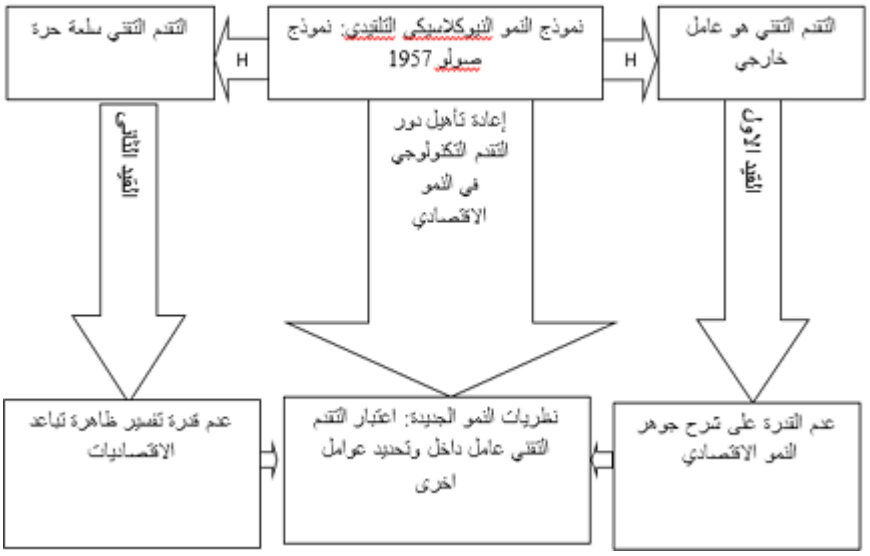
في هذا الصدد، كتب Solow (66: 1956):

"إن الافتراض الحاسم حول الإنتاج يحدث في ظل شروط النسب الثابتة، حيث لا توجد هناك إمكانية لإحلال العمالة من قبل رأس المال في الإنتاج ... من الخصائص المميزة لنموذج Harrod – Domar أنه يدرس باستمرار مشاكل طويلة الأجل بأدوات قصير الأجل المعتادة".

[1]أمين حواس، **نماذج النمو الاقتصادي**، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021، ص ص 133-134.

لم يجد Solow الكثير من الواقعية في نموذج Harrod – Domar للنمو الاقتصادي، ورأى أنه في ظل افتراضاته الصارمة ستكون النتائج مضللة، وبالتالي يعتبر نموذج Harrod – Domar للنمو "متوازنا على حافة السكين".[1]

الشكل رقم (05): رسم تخطيطي ملخص لتحديد موقع التقدم التقني/الابتكار في النموذج النيوكلاسيكي التقليدي (سولو، 1957)



source: Mohamed Tlili Hamdi , Mohamed Moëz Yaiche, Op.cit, p 12

أ. نموذج Solow–Swan دون تقدم تكنولوجي

النموذج الذي اقترحه سولو Solow عام 1956 قائم على دالة الانتاج في ظل فرض ثبات الغلة مع الحجم:

المعادلات الأساسية

1. دالة الإنتاج:

[1] أمين حواس، المرجع السابق، ص ص 134-135.

$$y = F(k, L)$$

حيث:

- yهو الناتج الإجمالي.
- kهو رأس المال.
- Lهو العمل.

عادةً ما تكون دالة الإنتاج المستخدمة في نموذج سولو هي دالة كوبا–دوغلاس

$$y = k^{\alpha-1}L^{\alpha}$$

حيث $\propto$هو معامل رأس المال $(a < 1 > 0)$

معادلة تراكم رأس المال:

$$\Delta K = sY - \delta K$$

حيث:

- s هو معدل الادخار.
- δ هو معدل اهتلاك رأس المال.
- ΔK هو التغير في رأس المال بمرور الوقت[1].

نصيب الفرد من رأس المال والإنتاج:

باستخدام تعريف نصيب الفرد من رأس المال $k = k / L$ ونصيب الفرد من الإنتاج $y = y / L$، يمكن اعادة صياغة المعادلات كالتالي:

$$y = k^{\alpha}$$

[1] أمين حواس، المرجع السابق، ص 136.

$$\Delta k = n(k + \delta) - sy$$

حيث:

n معدل نمو السكان.

الحالة المستقرة:

في الحالة المستقرة، التغير في رأس المال لكل فرد $\Delta k = 0$، وبالتالي يمكن إيجاد مستوى رأس المال المستقر k^* :

$$0 = n * (k + \delta) - sK^{\alpha^*}$$

بتبسيط المعادلة:

$$y^* = (\frac{8}{\delta + n})^{\frac{1}{\alpha-1}} = \alpha k^*$$

وبالتالي يمكن إيجاد مستوى الإنتاج المستقر لكل فرد y^*:

$$y^* = (\frac{s}{\delta + n})^{\frac{\alpha}{\alpha-1}} = \alpha(k^*)$$

ب. نموذج Solow Swan مع تقدم تكنولوجي خارجي

يقدم نموذج Solow–Swan استنتاجا مثيرا مفاده أن الافتراضات النيوكلاسيكية تسمح بنمو الناتج بمعدل مساو النمو السكاني عند مستوى التوظيف الكامل، لكنها في المقابل تولد ركود نصيب الفرد من الدخل (أي عدم إمكانية نمو نصيب الفرد من الناتج على المدى الطويل، إلا أن الأدلة التجريبية تشير أن نصيب الفرد من GDP يشهد نموا موجبا عبر الزمن وعبر البلدان. في هذه الحالة، لا يمكن لنموذج Solow–Swan تفسير نمو نصيب العامل من الناتج إلا بإدراج عامل خارجي آخر في النموذج. أو بعبارة أخرى باستخدام دالة الانتاج النيوكلاسيكية لا يمكن تفسير نمو الناتج بشكل كلي بدلالة نمو

عوامل الإنتاج فقط بل هناك "بواقي" في عملية محاسبة النمو كما رأيناه في الفصل الأول[1].

بدأت مناقشة احتمال وجود بواقي عملية محاسبة النمو في ثلاثينات القرن الماضي، ونسبت عدة التسميات لهذه البواقي التقدم التقني، الكفاءة والتغير التكنولوجي وغيرها، وقد تم بناء أنواع متعددة من المؤشرات بهدف التقاط هذه البواقي وتحليل تطورها عبر الزمن.

مع ذلك، أدرك الاقتصاديون والمتخصصون في مجال الاقتصاد القياسي منذ ذلك الوقت وجود قيود مفروضة على البيانات مؤكدين على ضرورة استخدام تقديراتهم بعناية دقيقة. وكمثال على هذا الوعي الموجود بين الاقتصاديين، أشار Abramovitz (1956) إلى هذه المؤشرات بمصطلح "مقياس جهلنا". [2]

في عام (1957)، قام Solow بدمج النظرية الاقتصادية القائمة على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية مع منهجية الحسابات والمؤشرات المطورة حتى ذلك الحين.

وتدعم النتائج التي اكتشفها Solow باستخدام التقدم التقني (المحايد) بمعناه الواسع النتائج التي قدمتها الأدبيات السابقة بشكل عام يتم تفسير جزء كبير من نمو الناتج ونصيب الفرد من الناتج بدلالة التغير التقني. بعد ذلك، قام Denison (1986) بتجزئة التغير التقني الذي تم حسابه من قبل Solow ووجد أن نمو رأس المال البشري والتقدم التقني هي العوامل الأكثر أهمية لشرح النمو.

مع ذلك، يشير Solow (1988) أن عمله المنشور عام (1957) وعمل Denison (1985) يعتمدان بشكل كبير على العوامل التي تعوض الناتج الحدي وعلى افتراض حيادية التقدم التقني.

[1] Griliches, **ZThe Discovery of the Residual : a Historical Note**. *Journal of Economic Literature* 34(3), (1996), :1324-1330

.The Discovery of the Residual : a Historical Note. *pp* 1324-1330 , [2]Griliches, Z

الشكل رقم 06: تقديرات البواقي لمعدل النمو في الولايات المتحدة (نسبة النمو غير المفسرة بدلالة العوامل)

المصدر	الفترة	في الناتج (النسبة)	في نصيب الفرد من الناتج (النسبة)
دراسة Tinbergen (1942)	1914-1870	% 27	%100
دراسة Stigler (1947) حول الصناعة	1937-1904	-	% 89
دراسة Schmookler (1952) حول الصناعة	1938-1869	% 37	-
	1928-1869	%31	%89
دراسة Fabricant (1954)	1950-1870	-	% 92
دراسة Kendrick (1955) حول الصناعة	1948-1899	-	% 87
دراسة Abramovitz (1956)	1878-1869 إلى 1953-1944	% 48	%86
دراسة Solow (1957)	1949-1909	% 52	% 88

المصدر: أمين حواس، المرجع السابق، ص 177

باختصار، يمكن لنموذج Solow – Swan تفسير نمو نصيب الفرد من الناتج بإدراج عامل خارجي التقدم التقني) في دالة الإنتاج[1] (يتم تقديم نموذج Solow بتقدم تقني خارجي).

[1]وفق هذه الفكرة، فإن السبب الرئيسي وراء قدرة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وغيرها من البلدان ذات الدخل المرتفع للحفاظ على نمو دخل الفرد على مدى فترات طويلة جدًا يكمن في التقدم التكنولوجي الذي سمح لنصيب الفرد من الناتج بمواصلة النمو.

ينبغي الإشارة أن نموذج Solow لا يشرح كيفية يحدث التقدم التكنولوجي، لكنه بدلا من ذلك يُعطى أنه خارجي (مصدره غير معروف) ويُظهر كيف يتفاعل مع المتغيرات الأخرى في عملية النمو الاقتصادي.

لكن مع ذلك، المشكلة الأولى التي تواجهنا تتمثل في كيفية إدراج التقدم التكنولوجي الخارجي في النموذج لأن هذا التقدم قد يتخذ أشكالا مختلفة: قد تمسح التكنولوجيا بتوليد نفس الحجم من الإنتاج سواء برأس مال أو عمالة أقل نسبيا، وهي حالات يُشار إليها بالتقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال أو الموفر للعمالة (كما لو أن الاقتصاد يملك المزيد من رأس المال أو العمالة لإنتاج نفس الكمية من الإنتاج)، وتسمى التكنولوجيا التي لا توفر نسبيا أي من المدخلات بـ " المحايدة أو غير المتحيزة".

رغم أن جميع أشكال التقدم التكنولوجي قد تبدو قابلة للتطبيق، إلا أننا سنرى عدم إمكانية تحقيق النمو المتوازن إلا إذا أدرجنا التقدم التكنولوجي الموسع للعمالة أو حيادية Harrod.[1]

وهكذا، اعتماد دالة إنتاج من نوعCobb–Douglas تتميز بخاصية ثبات حصص عوامل الإنتاج من الدخل (في ظل الوضعية التنافسية).

والتي تبدو صحيحة في حالة العديد من الاقتصاديات المتقدمة وفق حقيقة Kaldor) يكون صائبا بافتراض تقدم تكنولوجي موسع للعمالة.

دالة الإنتاج:

$$Y=F(K,L,A)$$

حيث:

[1] أمين حواس، المرجع السابق، ص ص 178-179.

Y هو الناتج الإجمالي.

K هو رأس المال.

هو العمل.

A هو التقدم التكنولوجي (والذي يُعتبر خارجيًا).

دالة الإنتاج المستخدمة عادةً هي دالة كوبا–دوغلاس المعدلة:

$$Y= {}^{\alpha-1}k^{\alpha}(AL)$$

حيثα هو معامل رأس المال $(0 < \alpha < 1)$.

معادلة تراكم رأس المال:

$$\Delta K=sY-\delta K$$

حيث:

s هو معدل الادخار.

δ هو معدل اهتلاك رأس المال.

ΔK هو التغير في رأس المال بمرور الوقت.

نصيب الفرد من رأس المال والإنتاج

باستخدام تعريف نصيب الفرد من رأس المال $K/L = K$ ونصيب الفرد من الإنتاج $Y/L=Y$ ، يمكن إعادة صياغة المعادلات كالتالي :

$$k^{\alpha}=Y$$

$$\Delta k=sY-(\delta+n)k$$

حيث:

n هو معدل نمو السكان.

في الحالة المستقرة، التغير في رأس المال لكل فرد $\Delta k=0$، وبالتالي يمكن إيجاد مستوى رأس المال المستقر :K*

$$sk^{*\alpha}-(\delta+n)k^*=0$$

بتبسيط المعادلة:

$$\left(\frac{s}{\delta+n}\right)^{\frac{\alpha}{\alpha-1}} = K^*$$

وبالتالي يمكن إيجاد مستوى الإنتاج المستقر لكل فرد : Y*

$$\left(\frac{s}{\delta+n}\right)^{\frac{\alpha}{\alpha-1}} = (k^*)^{\alpha} = Y^*$$

المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي

✓ **نماذج النمو الداخلي من خلال زيادة مخزون الأفكار والابتكار:**

في النموذج الذي قدمه "رومر" (1990) اعتبر ان التقدم التقني نتيجة انتاج الافكار من طرف الباحثين تحت دافع الربح ، فبالنسبة لرومر تتميز الأفكار بكونها سلعا غير تنافسية ،وحصرية جزئيا بسبب براءات الاختراع ، مما يولد اثرا للوفرات ومعدل عائد متزايد مما يترتب وجود منافسة غير كاملة. ولتوضيح "رومر" لنموذجه اعتمد على الفرضيات التالية:

- يوجد عاملان اساسيان للانتاج : كمية محدودة من العمل وسلع راسمالية متنوعة .
- يعتبر نموذج متعدد القطاعات (قطاع البحث والتطوير، قطاع السلع النهائية وقطاع السلع الوسيطة).

- ينتج قطاع البحث والتطوير تصاميم اوابتكارات لأنواع جديدة من السلع الراسمالية. ويستعمل هذا القطاع كمية L_2 من اجمالي كمية العمل .كما يتميز هذا القطاع بوجود وفرات المعرفية الايجابية .
- يستعمل قطاع السلع الوسيطة التصاميم او الابتكارات لانتاج السلع الراسمالية الوسيطة المختلفة ويتميز القطاع بسيادة المنافسة الاحتكارية .
- يعمل قطاع السلع النهائية تحت المنافسة الكاملة. والتي تعتبر في النهاية سلعة متجانسة واحدة. دالة الانتاج من الشكل:

$$y = k^{\alpha}(AL_A)$$

$$0 < 1 - \alpha < 1$$

حيث ان K : راس المال ، L :حجم العمل المطلوب للحصول على الانتاج Y وباستخدام مخزون افكار A

واذا تم اعتبار الافكار كعامل من عوامل الانتاج فان دالة الانتاج تصبح ذات عوائد متزايدة .

وبالنسبة ل "رومر" فان الأفكار الجديدة المتولدة في كل لحظة تتناسب وعدد الباحثين L_A ، في حين العمل يستعمل من اجل انتاج السلع او الافكار. وقد اظهر" رومر" بان الناتج للفرد الواحد ،راس المال للفرد الواحد ومخزون المعارف تنمو بمعدلات متساوية مع معدل النمو المتوازن. وحسب هذا النموذج فان معدل نمو الاقتصادات الاكثر تطورا يجب ان ترتفع بشكل كبير في القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العاملية الثانية والتي اتضحت انها لم تحقق او على الاقل ليس بالقوة التي أشار اليها "رومر" في نموذجه. تعتبر النماذج المرتبطة بالابتكار والتي تعتبر قريبة من التي قدمها "شومبير " تم اقتراحها من طرف Howitt et Aghion(1988) ، (1992ويشير فيها الى ان النمو ناتج مباشرة من

الابتكار الذي يترجم من خلال سلسلة من التحسينات النوعية التي تعود بالفائدة على مجمل القطاعات .هذه الابتكارات النوعية التي لها تاثير في جعل التكنولوجيا الموجودة متقادمة مما يدل على ما يسمى بظاهرة التدمير الخلاق عند "شومبيتر". حيث في النموذج البسيط الذي قدمه دالة الانتاج ترتبط بكمية السلع الوسيطة $Y=AX^{\alpha}$

ويتضمن الابتكار اختراع نوع جديد من السلع الوسيطة التي تحل محل السلع القديمة وفي نفس الوقت تزيد من العمل A الذي يشكل نسبة ثابتة من Y . الكمية المحددة من العمل الاقتصاد L يمكن توظيفها من اجل انتاج سلعة وسيطة او من اجل البحث

$L= x + n$ حيث تمثل x كمية العمل الموظفة في القطاع الانتاجي و n تمثل كمية العمل الموظفة في البحث. وكل مؤسسة تقوم بالابتكار تستفيد من الربح المحتكر الى غاية ظهور ابتكار جديد يدمر هذا العائد. ومع هذه الفرضيات يظهر بان معدل النمو في الحالة المستقرة ياخذ الشكل: $\lambda nLny$ حيث : λ تمثل انتاجية البحث.

وتعتبر بديهية الاختلاف بين معدلات النمو لمختلف الاقتصاديات احد اهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذا النموذج، الا ان هذا النموذج يتجاهل تماما تراكم راس المال ، وبهذا يكون قد ساهم في احياء الجدل حول مصادر النمو : الابتكار او تراكم راس المال ، وقد ظهر ذلك جليا بعد اعتراف Aghion et Howitt انه غير مرضي بهذا النموذج من هذه الناحية، وبالتالي فهو يرى بانه ليس نتاج التراكم راس المال ولا للابتكارات وانما هذين العنصرين يشكلان نفس العملية التي تؤدي الى النمو. وساعدت ردة الفعل هذه على تحسين النموذج القاعدي من خلال بناء نموذج متعدد القطاعات مع الاخذ بعين الاعتبار تعدد السلع الوسيطة التي تنتج السلعة النهائية. وقاموا بذلك بادخال راس المال في النموذج مفترضين ان الاستثمارات في السلع الراسمالية تسمح بانتاج التكنولوجيا الجديدة وبان راس المال يزظف في البحث. والنتيجة الرئيسية التي تم التوصل

اليها هي ان معدل النمو في المدى الطويل يتحدد من خلال الحوافز على البحث والتطوير وتراكم راس المال. [1]

✓ نماذج النمو الداخلية عن طريق تراكم راس المال البشري:

قام لوكاس بافتتاح جملة من البحوث سنة 1988 حيث يعتبر اول من جعل من راس المال البشري كعنصر هام في التقدم الاقتصادي للدول باعتباره المحرك الرئيسي للنمو .ودالة الإنتاج هي دالة مماثلة لدالة الانتاج التي قدمها "رومر"

$$y = k^{\alpha}(hl)$$

$$0 < 1 - \alpha < 1$$

h يمثل رأس المال البشري حيث : h=(1−u)h و u يمثل الوقت المستغرق في العمل و 1−u هو الوقت المخصص لتراكم المؤهلات .يعتبر هذا النموذج الاقرب الى نموذج "صولو" حيث يفترض ان التقدم التقني محايد بالمعنى الذي جاء به "هاورد" .ان الزيادة المستمرة في الوقت المخصص للتكوين يؤدي الى زيادة معدل نمو انتاج لكل فرد بشكل مستمر . وفي اطار هذه النماذج نمو دخل كل فرد يتوقف في نهاية المطاف بغياب النمو الخارجي للسكان النشطين ولهذا نجد في بعض الأحيان من يطلق على هذه النماذج اسم "شبه داخلية" . وباستخدام نموذج مماثل اظهر كل من(Barro(1995 و Barro et Sala –i– martin (1995) بان البنية التحتية العامة هي بالمقابل مصدر للنمو الداخلي.

وبهذا فهم يعترفون بان الحكومة توفر خدمات عامة مجانية للانتاج الخاص من خلال سلع غير تنافسية وغير حصرية وبشكل صريح جدا البحوث الأساسية. [2]

[1] عبد الحفيظ بوخرص، **المتغيرات الاقتصادية الكلية**، ص ص16-18

[2] نفس المرجع السابق ص18-19

✓ **نماذج النمو الداخلية المرتبطة بالتنوع والجودة:**

وتشير هذه النماذج الى انه يمكن للتقدم التقني ان يكون في شكل زيادة في تنوع السلع المنتجة والمستهلكة، وبالتالي فان الابتكار ينتج عنه سلعة جديدة او ظهور صناعات جديدة. وقد تم تقديم وتطوير هذا النوع من النماذج من طرف(1976) Dixt ، Spence،(1977)Stiglitz،(1987)Romer،وفي هذه النماذج يتم اعتبار ان الانتاج يستخدم العديد من السلع الوسيطة ودالة الانتاج تاخذ الشكل:

$$y_t = AL_{\mathrm{i}}{}^{1-\alpha} \sum_{j=1}^{N} \left(X_{ij}\right)^{\alpha}$$

حيث Y يمثل الانتاج، Liيمثل عنصر العمل ، X_{ij} يمثل الكمية المستعملة i من السلع الوسيطة و j نوع السلعة الوسيطة. والافتراض الذي تقوم عليه النماذج هو ان الانتاجية الحدية لكل عامل متناقصة وتؤدي هذه العوامل مجتمعة الى انتاج غلة حجم ثابتة ، ومن المسلم به ان المنتج الجديد ليس بديلا مباشرا ولا مكملا مباشرا للمنتجات الحالية .حيث ان الافتراض الاساسي يعني ان اكتشاف منتجات جديدة لا يجعل من المنتجات الحالية متقادمة .

وياخذ التقدم التقني شكل زيادة في عدد Nمن السلع الوسيطة ، والذي يحول دون انخفاض في العائدات ، فالزيادة في التنوع يتطلب جهد كبير في البحث والتطوير ، كما ان هذه النماذج تقوم على افتراض ان المخترع يتحصل على عائد الاحتكار المستمر في الانتاج والبيع للمنتج الذي صممه والذي يعتبر كحافز على الابداع .ومعدل النمو الناتج عن التنوع سواء في الانتاج او الاستهلاك يساوي الى :

$$y = \frac{1}{\theta}\left(\frac{\mathrm{L}}{\mu}\mathrm{A}^{\frac{1}{1-\alpha}}\frac{1-\alpha}{\alpha}\alpha^{\frac{2}{1-\alpha}} - 1\right.$$

اما بالنسبة للعوامل المحددة للنمو فتتمثل في كل من : تفضيلات الاسر(معدل التفضيل للحاضر ومرونة الاحلال)ومستوى التكنولوجيا*A*، بالاضافة تاثير تكلفة*N* منتج جديد مخترع.

زيادة على ذلك فان اي اقتصاد سيباشر في البحث والتطوير من تلقاء نفسه، وان الدول الكبرى هي التي سيكون اداءها افضل لان اسواقها متسعة يمكن لها ان تستوعب عددا اكبر من وحدات الانتاج وبتكاليف الابداع ايضا. اما فيما يتعلق بالنوعية فقد قدم كل من Howitt et Aghion(1992)اول نموذج للنمو الداخلي الذي يرتبط بتحسين نوعية المنتجات ، وذلك بافتراض ان التنوع في المنتجات ثابت في حين انه يمكن تحسين نوعية اي منتج من خلال انتظاما من تطوير المنتجات والتقنيات .علاوة على ذلك ، فيفترض بان السلعة ذات النوعية الجيدة تحل محل المنتجات الاقل نوعية بكل سهولة ، وتصبح هذه الاخيرة متقادمة مقارنة بالمنتجات الجديدة المخترعة ذات النوعية .والنتيجة الرئيسية التي يمكن الوصول اليها هي انه على الرغم من ان هذه النماذج استطاعت التوفيق بين التراكم والابتكار ليكونا عاملين محددين للنمو الا ان كل نموذج من النماذج التي تناولت النمو الاقتصادي لا تمثل الا جزء من الحقيقة.[1]

✓ نموذج AK :

يعتبر نموذج *AK* من بين اهم نماذج النمو الداخلي وابسطها وهو ايضا من النماذج التي شكلت اساسا لنظرية النمو الداخلي، وتتميز دالة الانتاج بغياب العوائد المتناقصة لراس المال وقد تم اقتراحها من طرف *Rebelo* سنة 1991، واطلق عليه اسم *AK* بسبب شكله *AK=Y* :حيث *A* عبارة عن ثابت ايجابي الذي يعكس مستوى التكنولوجيا ، *K*هو راس المال، ويمكن ايضا ان يفسر على انه يشمل راس المال البشري المعرفة.

[1]بوخرص عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص ص19-20

كما تم الافتراض من هذا النموذج ان الانتاجية المتوسطة والحدية لراس المال ثابتة وتساوي الى A ، وتم التوصل من خلال هذا النموذج الى ان النمو الداخلي يعني بان محرك النمو لم يعد عامل خارجي كما تم اعتبار التقدم التقني في النماذج السابقة، كما ان معدل نمو الاقتصاد يعتمد بشكل ايجابي على معدل الاستثمار وأو الادخار، وبالتالي فان التدابير التي تقوم بها السياسات العامة التي تؤدي الى تزايد معدل الادخار فانه يساهم في تسارع النمو الاقتصادي بشكل دائم، بالاضافة الى ان هذا النموذج يتضمن التباين في الدخل الدولي . فاذا ما بدات اقتصاديين بمخزونين مختلفين من راس المال، فستتشكل فجوة مطلقة بعد ذلك بل تصبح اكبر مع تقدم الوقت. [1]

المطلب الثالث: تقييم نظريات النمو الذاتي

إن من أهم عيوب نظرية النمو الداخلي أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية للنيوكلاسيكية، والتي تعتبر غير مواتية للدول النامية.

وأن النمو الاقتصادي في الدول النامية غالبا ما يتعلق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البيئة الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأسمال والسلع غير الكاملة، وسبب إهمال هذه النظرية هذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها تكون محدودة خاصة عند المقارنة بين البلدين، كما أن الدراسات التطبيقية التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تعد إلى تأييد كبير, ورغم أنها لا تزال في مراحلها التكوينية فهي تساهم في فهم أفضل الاختلافات النمو طويل الأمد في تجارب البلدان النامية والمتقدمة من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي.

نشأت النظرية الاقتصادية للنمو عبر مراحل ويعتبر الكلاسيك هم السباقون في ذلك إذ اهتم الكلاسيكي بعملية النمو، واتجه إلى البحث عن أسباب النمو الطويل فمنهم من

[1] بوخرص عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص20

أرجعه إلى تقسيم العمل(A.Smith) ، ومنهم من رده إلى أرباح الرأسمالية (Ricardo) ، وبالنسبة ل (Maltus) ، فقد ركزت أفكاره على نظرية السكان والاعتقاد على ميل الأمثل للادخار وعملية تراكم رأس المال، وحسب (Marx) ، يتراكم رأس المال على استغلال العمل حيث أن استثمار الفائض يحقق المزيد من الدخل والأرباح.

في حين ترجم الاقتصاديون النيوكلاسيك أفكارهم فيما يخص النمو الاقتصادي في شكل نماذج حيث اهتم Shumpeter أهمية بارزة لدور المنظم والمبتكر في سياق النمو الاقتصادي، واهتم Domma و Harrodبالإحلال بين رأس المال والعمل واعتبر أن الاستثمار هو السبب الأساسي للنمو، وأنه لا يوجد إحلال بين رأس المال والعمل.

فيما ركز Slow على دور التقدم التكنولوجي في عملية النمو والذي يفسر بقاء وتطور النمو على المدى الطويل، وجاءت نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو الاقتصادي لأسباب وعناصر داخلية في النموذج كرأس المال البشري عند Lucas والمعارف عند Romerوفي نموذج آخر للنمو الداخلي أدخل Barro كعامل للإنتاج تدفق نفقات العامة المرتبطة بالبنى التحتية التي تقدمها الدولة وتدعم الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص .

بعد التعرف على مختلف النظريات والنماذج الأساسية للنمو الاقتصادي سيتم الانتقال إلى الفصل الثالث الموالي إلى دراسة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي وتحليل وضعيتها في الجزائر. [1]

[1]حواشين رماح.. النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية(2014 2000) .2019. ص81-82

خلاصة

تناول هذا الفصل موضوع النمو الاقتصادي، والذي يعد مفهوماً أساسياً في فهم تطور الاقتصاديات المتقدمة. يعرّف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الطويلة الأمد في الناتج من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، ويقاس عادةً بالناتج القومي أو الوطني الإجمالي الحقيقي لتجنب تأثير التضخم. ويُعتبر متوسط الدخل الفردي مقياساً أدق لقياس النمو الاقتصادي، خاصة في الدول التي تفتقر إلى إحصاءات دقيقة عن حجم السكان.

يتحدد النمو الاقتصادي بعوامل عدة، أبرزها: تراكم رأس المال، الذي يشمل زيادة الطاقة الإنتاجية والمحافظة على الطاقات القائمة، رأس المال البشري، والتطوير والابتكار التكنولوجي، إضافة إلى التنظيم والتسيير. من ناحية أخرى، تتسم التنمية بكونها عملية حضارية شاملة تتجاوز الجوانب الاقتصادية لتشمل التغيرات الثقافية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية. وتعتبر التنمية المستدامة جزءاً مهماً من هذا المفهوم، حيث تهدف إلى تحقيق توازن بين الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لضمان استدامة النمو والتطور على المدى الطويل. بالتالي، يؤكد هذا الفصل على أهمية التمييز بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية، ويبرز دور النمو كعنصر أساسي من عناصر التنمية الاقتصادية الشاملة.

الفصل الثالث :

دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي

تمهيد

حتى يتمكن التحليل الإقتصادي من تفسير الأحداث والوقائع الإقتصادية، يلجأ إلى عزل أسباب الظاهرة (الموضوعة قيد الدراسة) وإختيار أهمها وجمعها في نموذج، وغالبا ما تستعمل الصياغة الرياضية في عملية النمذجة. فالنموذج إذن مفهوم علمي، الغاية منه تبسيط الواقع، وذلك بالأخذ بعين الإعتبار الظاهرة الأساسية والملائمة، ويربط النموذج الإقتصادي بين بعض الظواهر الإقتصادية على أساس علاقات سببية.

كما يمكن من تقدير وضع ما على أساس وضع آخر، وذلك دائما مع تبسيط الواقع المعقد، وهذا لا يعني أن النموذج الذي يحتوي على عدد كبير من المتغيرات أحسن حتما من النموذج الذي يحتوي على عدد أقل فذلك ليس بسلوك إقتصادي وعقلاني إذا كان لا يزيد من فهمنا للظاهرة إلا بشكل هامشي.

والحقيقة أن هدف النماذج القياسية هو التنبؤ، ولقد واجهت النماذج الإقتصادية الهيكلية، جملة من الإنتقادات (غرانجر 1969 وسيمس 1980) بسبب هشاشتها في مواجهة الإختلالات الإقتصادية، وعدم صلاحية التنبؤات المبنية عليها، مما أدى إلى إعادة صياغة وتقدير النماذج الهيكلية باللجوء إلى دراسات مكثفة وجد مكلفة توصلوا من خلالها إلى النماذج الديناميكية

إن الهدف الأساسي من بحثنا هو دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر، وكذا تحليل التفاعل بين المتغيرات خلال فترة الدراسة 1990-2021 من خلال الإستعانة بالإختبارات الإحصائية والقياسية الضرورية. ومن أجل توسيع المفاهيم وإسقاطها على الواقع سنتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين:

- ✓ **المبحث الأول:** دراسة تطور سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

✓ **المبحث الثاني:** تقدير نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: تطور سعر الصرف والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

عرف الإقتصاد الجزائري العديد من المشاكل الإقتصادية خلال مسيرته، خاصة في نهاية الثمانينيات التي حالت دون تقدمه، ولعل أهم هذه المشاكل ضعف النمو الإقتصادي بشكل عام ، وإختلالات التوازنات الداخلية والخارجية، والعجز عن تسديد الديون فضلا عن المعدلات العالية للتضخم، نتيجة لذلك تبنت الجزائر العديد من الإصلاحات، إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات الدولية، تهدف في مجملها إلى تصحيح الإختلالات في سعر صرف الدينار، وإعادة توجيه الإقتصاد الوطني لقوى السوق، والإنفتاح الإقتصادي ومن بين أهم الإجراءات التي إتخذتها الحكومة الجزائرية لتحسين معدلات النمو الإقتصادي، تطبيق سياسات تنموية على كل قطاعات الدولة، من خلال إعتمادها على برامج إصلاحات إقتصادية مبنية على إستراتيجية جديدة تساعد على الإنتقال إلى إقتصاد السوق، كما أعادت النظر في سياسة سعر الصرف من خلال تطبيق جملة من التخفيضات قصد العودة بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية، من خلال التخلي التدريجي عن الرقابة على الصرف، التي أثبتت عدم نجاعتها في ظل التوجه الذي يعرفه العالم نحو الإنفتاح الإقتصادي، من أجل هذا إتجهت الجزائر إلى تبني شكل من أشكال التعويم لعملتها المحلية، وذلك بإتباع سعر صرف التعويم المدار منذ سنة 1996، وهذا قصد إحداث تغيير سلوك العديد من المتغيرات الإقتصادية إلى الإتجاه المرغوب تماشيا مع الإصلاحات و الأهداف الإقتصادية، قصد اللحاق بالركب العالمي، حيث سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى كل مرحلة من المراحل التي مر بها سعر الصرف، والنمو الاقتصادي خلال فتيرة الدراسة

المطلب الأول: دراسة تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

عرف الإقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، وذلك حسب كل مرحلة من مراحل التنمية الإقتصادية، بداية من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم المدار، حيث سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى كل مرحلة من المراحل التي مر بها سعر الصرف خلال الفترة 1990-2021.

أولا: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

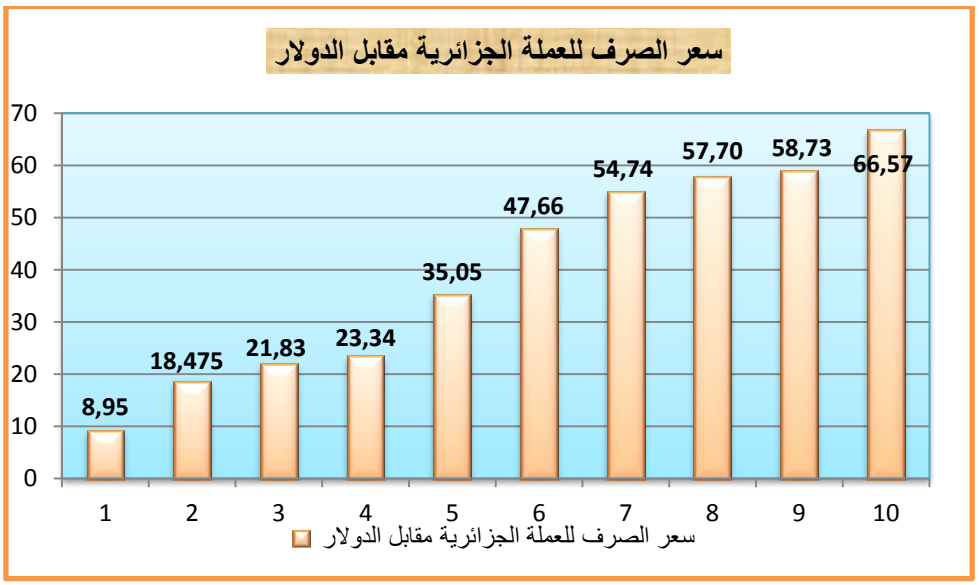
سعر الصرف هو المرآة العاكسة لأي بلد، وله تأثير هام على اقتصاديات الدول لأنه يؤثر متغيرات الاقتصاد الكلي كونه مرتبط بأسعار السلع والخدمات المنتجة محليا أو المستورد من العالم الخارجي، ولتتبع تطور سعر صرف الدينار الجزائري قمنا بالإعتماد على مؤشر سعر الصرف للعملة الجزائرية مقابل الدولار، والجدول الموالي رقم (03)، والشكل رقم (07) يبينان لنا تطور سعر الصرف خلال الفترة 1990-1990.

الجدول رقم (03): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ER	8,95	18,47	21,83	23,34	35,05	47,66	54,74	57,70	58,73	66,57

المصدر: من إعداد الطالب إعتماد على معطيات الملحق رقم 01

الشكل رقم (07): تطور سعر الصرف خلال الفترة 1990-1999



المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا عل معطيات الملحق 01

من خلال الشكل والجدول السابقين نلاحظ أن سعر الصرف قد شهد تطورات عديدة خلال الفترة 1990-1999 حيث نلاحظ أنه كان في سنة 1990 مقدرا ب8.95 لتنخفض قيمة العملة الحلية الجزائرية إلى 23.34 دينار مقابل دينار واحد سنة 1993 لتواصل قيمة العملة المحلية في الانخفاض وتصل إلى إلى 66.57 دينار مقابل دولار واحد سنة 1990.

وفيما يلي أهم المراحل التي مر بها سعر الصرف خلال هذه الفترة.

أ. تطور سعر الصرف خلال الفترة 1990-1994.

من خلال قانون 90.10 الصادر خلال 1990/04/14 الذي ركز اهتمامه على الرقابة على الصرف والذي جعل للبنك المركزي من خلال مجلس النقد والقرض وأعطاه صلاحيات مطلقة من أجل توفير شروط أفضل أحسن للنمو، وذلك من خلال السهر على الإستقرار الداخلي للنقد وذلك بتنظيم وتوجيه ومراقبة الحركة النقدية والقرض، وحتى تقوم

الدولة بتصحيح مستوى الأسعار النسبية وزيادة الإنفتاح التجاري مع دول الخارج، وأيضا من أجل التقليص من الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي قامت السلطات النقدية بتخفيض الدينار في سبتمبر 1991 من 18.5 دينار للدولار الواحد ليصبح 22.5 دينار جزائري مقابل واحد دولار أمريكي[1]، في نهاية سبتمبر 1991 تم إتخاذ قرار من قبل السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22 % مقابل الدولار الأمريكي ، وذلك بموجب الإتفاق الثاني (ستاند باي 2) المبرم مع صندوق النقد الولي في جوان 1991 ، وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22.5 دج/$ وكان الهدف من عملية التخفيض هذه هو تحقيق مايلي[2] :

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية.
- العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل.
- رفع الدعم عن المنتجات المحلية، وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب.
- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط في إتفاقية الإستعداد الإئتماني.
- وبعد هذا التخفيض قام مجلس النقد والقرض بتخفيض للعملة المحلية بنسبة 40.17% وأصبح معدل الصرف في أفريل 1994 مساويا ل36.0075دينار لكل دولار

[1] بوعلام مولاي، **سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1963-2003**، مذكرة ماجستير غير منشورة، اقتصاد كمي، كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 49.

[2] نعمان سعيدي، **سياسة الصرف في اطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية ، جامعة الجزائر، 1998، ص 102.

وهذا كان في إطار برنامج التعديل الهيكلي، من أجل تحويل الدينار والتحرير جزئيا للتجارة ونمط الصرف[1].

ب. تطور سعر الصرف خلال الفترة 1995-1999

كان من نتائج المرحلة السابقة بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكرا على بنك الجزائر ، فكان لابد من ترك المجال لسوق الصرف البينية في تحديد قيمة الدينار ، وفي هذا الإطار جاء برنامج التصحيح الهيكلي، الذي يغطي الفترة الممتدة بين أفريل 1995 ومارس 1998 ، وإيمانا بالأهمية البالغة التي تمثلها أسواق العملات الأجنبية، ودورها في تأمين عمليات عرض و طلب العملات و من ثن تحديد أسعار صرف حقيقية للعملة المحلية أصدر بنك الجزائر في 23 ديسمبر 1995 اللائحة رقم 95-08، والتي تتضمن إنشاء سوق بينية يتدخل فيها يوميا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية ، وذلك من أجل بيع و شراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري ، وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة ، و بدأ نشاطه رسميا في 2 جانفي 1996 وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:[2]

- بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقينة مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المدعمة في حساب الدينار المحول.
- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.

---

[1] عبد العزيز مقراني، **محاولة محاكاة أثر تخفيض الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2007-2008، ص 62.

[2] محمد علة ، **الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد واثر الدولار على الاقتصاد الجزائري** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2003/2002 ، ص 139.

ثانيا: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

خلال عام 1996 حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية وبين 1995 و 1998 إرتفع سعر الصرف الفعلي الحقيق للدينار بأكثر من 20 % وتبعه إنخفاض بحوالي 13 % بين 1998 و2001 وتواصل هذا الإنخفاض خلال 16 شهرا المالية، وهذا منذ أوائل 2002 وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5% ، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية ، لا سيما بعد إتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي و قيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية و بين جوان وديسمبر 2003 إرتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11 % وإرتفع سعر الصرف الحقيق الفعلي بـ 5.7% ، وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي الواحد بحوالي 73.3625 و91.3014 بالنسبة للأورو وفي سنة 2006 إنخفضإلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو، و واصل إنخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد إرتفعإلى 98.33 في هذه الفترة .

منذ تبني هذا النظام كانت سياسة الصرف في الجزائر تهدف إلى المحافظة على سعر صرف حقيقي مستقر وبتدخله في سوق الصرف فإن بنك الجزائر يؤثر بقوة على سعر الصرف الإسمي كي يحقق هدف سعر الصرف الحقيقي ومن الناحية العملية فإن بنك الجزائر يحتفظ بمقابل كل العملات في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لتضافر ثلاثة عوامل[1] :

[1]TalineKorancheliane , **The Equilibrium real exchange rate in a CommodityExporting Country Algeria'sExperiance** ,IMF workingpaper 05/135 ,International MonetaryFund, Washington ,July 2005 ,p5.

- حساب صادرات النفط والغاز تمثل أكثر من 96 % من إجمالي الصادرات.
- إيصالات صرف العملات الأجنبية من صادرات النفط والغاز، لابد من تحويلها إلى الدينار الجزائري مباشرة في البنك المركزي.
- معاملات حساب رأس المال تخضع لضوابط صارمة.

الجدول الموالي فيبين تطور سعر الصرف للدينار الجزائري بالنسبة للأورو الأوروبي بين السوق الرسمية والسوق الموازية منذ 2001 الى 2013.

الشكل رقم (04): تطور سعر الصرف غير الرسمي و سعر الصرف الرسمي الفترة 2001-2013 الوحدة: الاورو والدينار

السنة	2001	2002	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الصرف الرسمي	72.25	78	86	93.60	99.70	99.70	107	101	93	109	103	103
سعر الصرف الموازي	85	96	120	94.5	100	105	120	125	127	142	150	141

المصدر: حورية بورعدة، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران ، 2013-2014 ، ص 153.

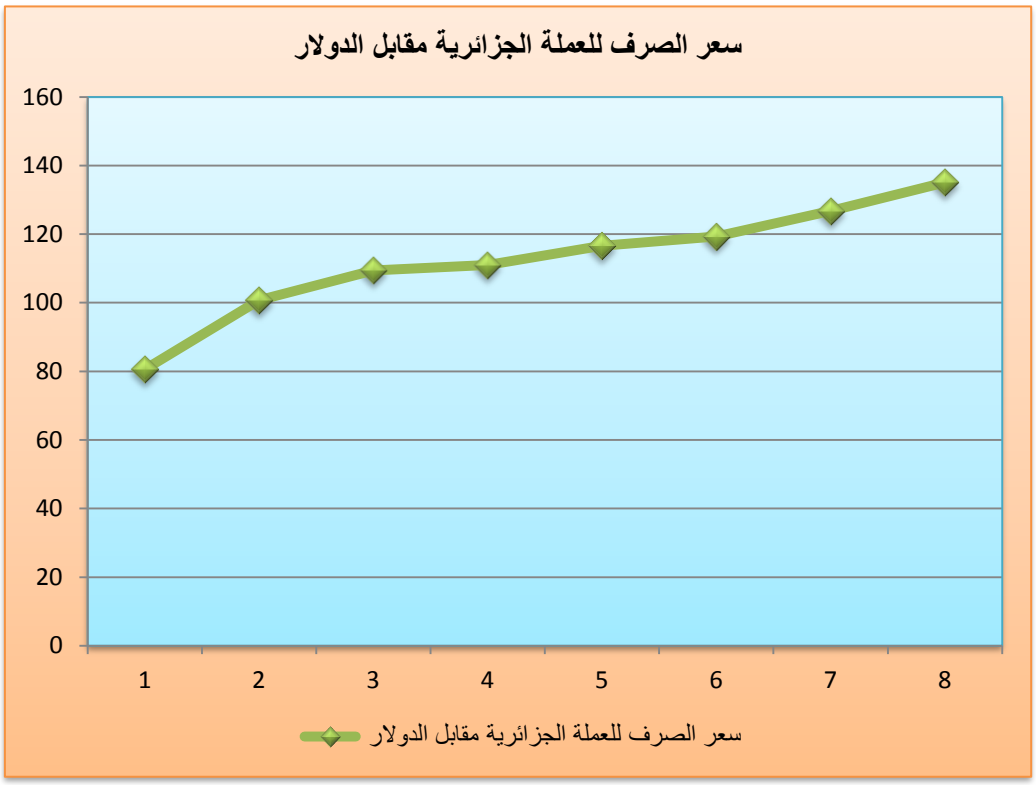
نلاحظ من الجدول أن سعر الصرف عرف إستقرارا إبتداء من سنة 2005، إذ بلغت قيمة العملة الصعبة في السوق الموازي 94.5 دج مقابل 96 دج في السوق الرسمي، و يمكن إرجاع ذلك إلى القانون الذي أصدر من قبل السلطات الجزائرية، الذي مفاده منع إستيراد السيارات من الخارج التي يتجاوز عمرها 3 سنوات بالإضافة إلى القرار

الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2004 والمتضمن رفع رأسمال شركات الإستيراد إلى 20 مليون دج ، مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الموازي .

أما في سنوات 2007-2013، فنلاحظ أن سعر الصرف غير الرسمي إرتفع من جديد، نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي أهمها إرتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار، كما يرجع هذا الإرتفاع أيضا إلى الزيادة في الأجور لفئات كثيرة من عمال القطاع العام، وكذا مؤخرات الزيادة في الأجور بأثر رجعي ما يفتح لهم المجال للإنفاق أكثر.

الشكل الموالي رقم يبين لنا تطور سعر الصرف من 2014-2021

الشكل رقم (08): تطور سعر الصرف خلال الفترة 2014-2021.



المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على الملحق رقم 01.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن سعر الصرف في إرتفاع مستمر من سنة 2014 إلى غاية 2021 إبتداء من 80.57 دينار مقابل دولار واحد إلى غاية 135.06 دينار مقابل دولار واحد على التوالي، وهذا معناه أن العملة المحلية في إنخفاض مستمر، حيث قام بنك الجزائر بالتوضيح في منشوراته فيما يخص وضعية سعر الصرف خلال سنتي 2017-2018 بأن هذا الأخير عرف إرتفاعا طفيفا بين 2016 وسنة 2017 بنسبة مقدرة ب1.36%، وانخفاض قيمة العملة المحلية الجزائرية بسبب اختلال الحسابات الخارجية والعمومية، والتطور السلبي في بعض أسس الاقتصاد الوطني[1].

أما ارتفاع سعر الصرف إلى 135.06 سنة 2021 بعدما كان سنة 2017 مساويا ب110.97 فراجع لإنخفاض المداخيل الخاصة بالمحروقات بسبب Covid 19 التي أثرت على الطلب العالمي للبترول، كون الجزائر تعتمد على مداخيل هذا الأخير كمصدر وحيد للدخل.

المطلب الثاني: دراسة تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

سنقوم في هذا المبحث بتقسيم الفترة إلى فترتين الفترة الأولى من 1990-1999، والفترة الثانية من 2000-2021.

أولا: تطور معدل النمو خلال الفترة 1990-1999.

مكنت الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية، ولتحليل ذلك وبهدف عرض النمو

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص38.

العام، وكذا نمو أهم القطاعات الإقتصادية خلال هذه المرحلة قمنا بتقسيمها إلى فترتين[1] :

1. الفترة (1990 -1994):

تتلخص معدلات النمو القطاعية ومعدل النمو العام في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (1990-1994)

الوحدة: نسبة مئوية

	1990	1991	1992	1993	1994
النمو العام	0.8	-1.2	1.6	-2.2	-0.2
الفلاحة	-6.2	15.4	2.0	-4.4	-5
الصناعة(خارج المحروقات)	3.5	-0.7	-5.6	-1.3	-2.2
البناء والاشغال العمومية	-3.1	-7.9	0.4	-4	0.9
الخدمات	2.7	-0.5	3.1	-0.5	2.3
المحروقات	4.1	0.9	1.1	-0.8	-0.4

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

شهدت هذه الفترة معدلات نمو ضعيفة، حيث بلغ الناتج الوطني الإجمالي 0.64 % نتيجة لتراجع سعر البترول وبداية الأزمة السياسية، مما إنعكس على نمو القطاعات الإقتصادية، حيث تراوحت معدلات نمو قطاع الفلاحة خلال هذه الفترة بين 6.2-% و 2% ماعدا سنة 1991 أين بلغت 15% ويمكن إرجاع التذبذب الشديد الذي عرفته

[1] Abdelmadjidbouzidi، **les annés 90 de l'economiealgerienne** , el watan , alger , 2001 ,p57 .

معدلات النمو بهذا القطاع إلى إرتباطه بالظروف المناخية، كما جاءت أغلب معدلات النمو في قطاع الصناعة خارج المحروقات سلبية، نتيجة تخلي الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية في إطار الإصلاحات الإقتصادية التي إلتزمت بها أمام الهيئات الدولية بغرض الحصول على تمويلات تمكنها من الخروج من الأزمة، في حين تعرضت مؤسسات أخرى لعمليات تخريب ونهب بسبب تردي الأوضاع الأمنية أنذاك فضلا عن عزوف القطاع الخاص عن الإستثمار في المجال الصناعي، وعرف قطاع البناء والأشغال العمومية بدوره معدلات نمو ضعيفة، إلى جانب قطاع الخدمات الذي سجل متوسط نمو قدره 2.66% لتراجع القيمة المضافة لكل قطاعات السكن ، الري ، الطرقات ، النقل ، الإتصالات والسياحة نتيجة إهتمام الدولة بالوضعية الأمنية، وبالرغم من تجاوز متوسط معدل نمو قطاع المحروقات لمتوسط معدل النمو العام حيث بلغ 1.59%، إلا أنه يعتبر محتشما ويفسر بإنخفاض أسعار البترول .

2. **الفترة (1995-1999):** إجمالي معدلات النمو القطاعية ومعدل النمو في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (1995-1999) **الوحدة : نسبة مئوية**

	1995	1996	1997	1998	1999
النمو العام	3.8	4.4	1.1	5.1	3.2
الفلاحة	15.0	23.7	-13.5	11.4	2.7
الصناعة(خارج المحروقات)	-1.4	-8.7	-3.8	8.4	1.6
البناء و الأشغال العمومية	2.7	4.5	2.5	2.4	1.4
الخدمات	2.4	6.0	5.4	7.9	5.7

المحروقات	4.4	3.6	6.0	4.0	6.1

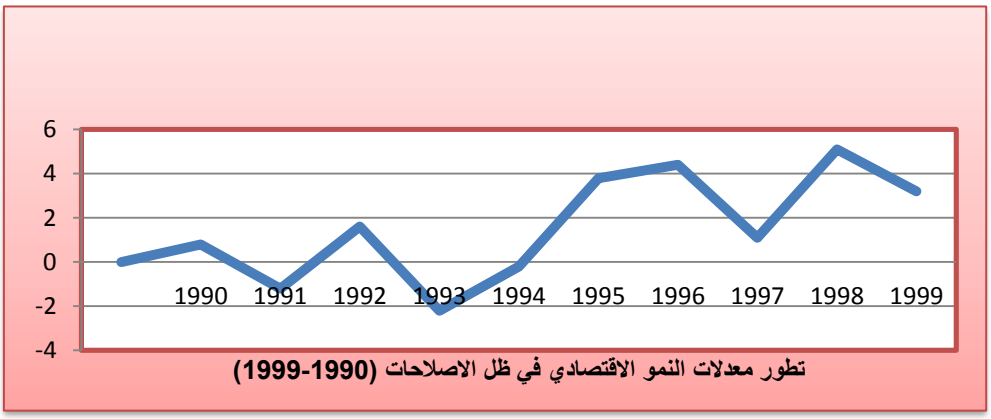
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

لقد عرفت هذه الفترة تحسنا في معدل النمو، إذ سجلت سنة 1995 أول معدل نمو إيجابي بعد سنوات النمو السلبي بـ 3.8% ليتحسن أكثر سنة 1996 ، في حين بلغ أدنى مستوياته السنة التي والتها ليبلغ أعلى معدلاته سنة 1998 بما يفوق 5% و يرجع ذلك لتطبيق الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي ، وعلى الرغم من إنتعاش معدلات النمو العام بعد سنوات من الركود، إلا أنها تبقى غير كافية وهشة لإعتمادها على قطاع المحروقات فقط حيث بلغ متوسط معدل نمو هذا القطاع 4.71%، إلى جانب معدلات النمو الهامة التي سجلها القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة بإستثناء سنتي 1997 و 1999، حيث إنتقلت من 15 % الى 27.3% بين سنتي 1995 و1996 وصلت إلى 11.4 % ما يدل على مكانة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري ومدى مساهمته في خلق القيمة المضافة التي تحسن معدلات النمو العام، في الوقت الذي عرفت فيه معدلات نمو قطاع الصناعة تدهورا كبيرا، نتيجة تراجع الدولة عن الإستثمار في الصناعات الثقيلة (المعدنية و الميكانيكية)، حيث دفعتها هذه الأخيرة إلى العجز المالي ومن ثم الإقتراض كما شهدت جل فروع الصناعة الأخرى تراجعا كبيرا ما عدا فرعي الصناعات الغذائية والبلاستيك التي يرجع لهما الفضل في تسجيل معدل نمو قدر بـ 8.4 % بقطاع سنة 1998 .

وشهد قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو إيجابية لكنها متواضعة لتراجع حجم الإستثمار العام أو الخاص في هذا المجال، في حين تحسنت معدلات نمو قطاع الخدمات لبطئ إنفتاحه على السوق الدولية حيث بلغ معدل النمو بهذا القطاع سنة 1998 ما يقار 8% ، الشيئ الذي يؤكد مكانة هذا القطاع وقدرته على جلب القيمة

المضافة . والشكل التالي يوضح تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الإصلاحات الإقتصادية.

الشكل رقم (09): تطور معدلات النمو الإقتصادي في ظل الإصلاحات خلال الفترة (1990-1999)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم 01

ثانيا: تحليل تطور النمو الإقتصادي خلال مرحلة تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي (2000-2021)

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى أربع فترات:

أ-**الفترة (2000-2004)**: تتلخص معدلات النمو القطاعية ومعدل النمو العام في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2000-2004) **الوحدة: نسبة مئوية**

	2000	2001	2002	2003	2004
النمو العام	2.2	2.7	4.8	6.9	5.2
الفلاحة	-5	13.5	-1.3	19.7	3.2
الصناعة (خارج المحروقات)	1.3	5.0	5.2	5.9	6.2
البناء والاشغال العمومية	5.1	2.8	8.2	5.5	8.0
الخدمات	5.1	3.8	5.3	4.2	7.7
المحروقات	4.9	-1.6	3.7	8.8	3.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

عرف النمو في الفترة محل الدراسة معدلات نمو أحسن من الفترتين السابقتين أين بلغ في المتوسط 3.99 % لارتفاع اسعار البترول وتحسن مناخ الاستثمار بسبب تحسن الأوضاع الأمنية، الأمر الذي رفع الإستثمارات الأجنبية المباشرة والإستثمارات المحلية ، حيث إحتل القطاع الفلاحي الصدارة بمعدل نمو متوسط بلغ 7.87 % بفضل سياسات الدعم التي طبقتها الدولة، والتي تهدف بالأساس إلى تحسين إنتاجية هذا القطاع ، متبوعا بقطاع الأشغال العمومية بنمو متوسط قارب 5.5% والمتأتي من الإستثمار في مجال السكن والبنيى التحتية، كما سجل قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية معدلات نمو فاقت تلك التي عرفتها في الفترة السابقة بمتوسط نمو قدره 5.06% نتيجة إنتعاش قطاع النقل ، الإتصالات والسياحة ، وبلغ متوسط نمو قطاع الصناعة خلال هذه الفترة 4.15 % وهو معدل يفوق متوسط معدل النمو العام لكنه يعتبر ضئيلا إذا ما قورن بحجم التشجيع والتسهيلات التي عرفها الإستثمار الخاص في هذا المجال ، كما حقق قطاع

المحروقات تراجعا عن الفترة السابقة في معدل نموه المتوسط، رغم تحسنه مقارنة بالفترة الأولى إذ بلغ 4.8%.

ب-الفترة (2005-2009): تتمثل معدلات النمو القطاعية ومعدل النمو العام في الجدول التالي:

الجدول رقم(08): معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلا الفترة (2005-2009) الوحدة: نسبة مئوية

	2005	2006	2007	2008	2009
النمو العام	5.1	2.0	3.0	2.4	2.1
الفلاحة	1.9	4.9	5.0	-5.3	6.2
الصناعة(القطاع العام)	-4.5	-2.2	-3.9	1.9	3.5
الصناعة (القطاع الخاص)	1.7	2.1	3.2	.	2.3
البناء و الأشغال العمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	10.2
الخدمات(خ الإدارات العامة)	6.0	6.5	6.8	7.8	6.7
خدمات الادارة العامة	3.0	3.1	6.5	7.4	5.2
المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-1.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

بعد تحسن معدلات النمو خلال الفترة السابقة عرفت هذه الفترة تراجعا خصوصا بعد سنة 2007 تزامنا مع تداعيات الأزمة العالمية وتأثيراتها في الطلب على البترول حيث إنخفضت أسعاره، وبالتالي تسجيل قطاع المحروقات لمعدلات نمو سالبة، في حين شهد النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا سيما في قطاع البناء والأشغال العمومية حيث بلغ متوسط النمو به 9.57 % لمواصلة الدولة تنفيذ برنامجها القاضي بتدعيم البنى التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة كالطرقات والري وقطاع الخدمات خاصة منها تلك المقدمة خارج الإدارة العمومية إذ فاق معدل النمو المتوسط لها 6.73% متجاوزا بذلك

معدلات نمو خدمات الإدارة العمومية نتيجة إستثمارات الخواص في هذا القطاع كفروع الإتصالات والسياحة ، كما تحسنت مردودية القطاع الفلاحي سنتي 2006 و2007 ليسجل نمو سالبا سنة 2008 بفعل الجفاف، ثم عاود الإرتفاع بعد ذلك ليبلغ 6.2 % سنة 2009 بفضل مردود الحبوب تلك السنة ، ورغم كل هذا بقي النمو بالقطاع الصناعي غير كافي خاصة العمومي منه، إذ تجاوزت معدلات النمو القطاع الخاص تلك المسجلة بالقطاع العام إلا أنها تعتبر غير كافية مقارنة بالأليات والتحفيزات التي طبقت قصد دعم إنتاجية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار.

ج-الفترة (2010-2014) :

يمكن إستعراض معدلات النمو ومعدلات النمو القطاعية في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2012) **الوحدة: نسبة مئوية**

	2010	2011	2012
النمو العام	3.6	2.8	3.3
الفلاحة	6	8.5	6.8
الصناعة خارج المحروقات	0.9	2.2	4.3
البناء والاشغال العمومية	6.6	5.9	7.3
الخدمات	6.9	7.1	6.8
المحروقات	-2.6	-3.2	-3.4

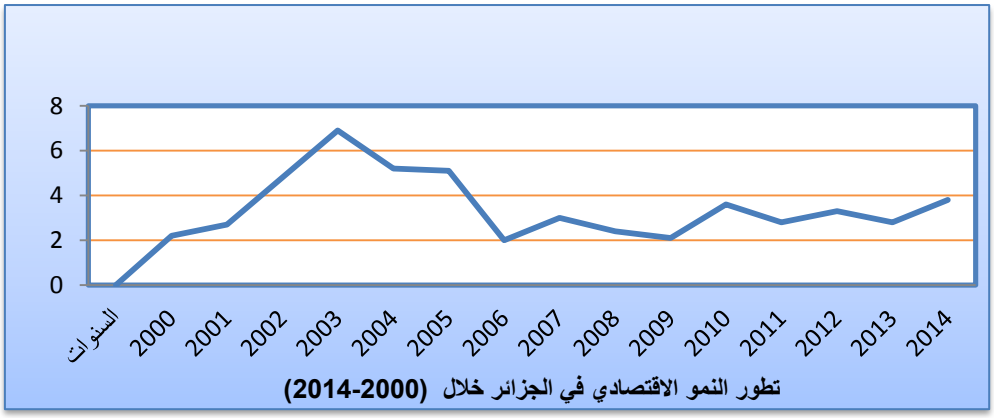
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

عرف النمو الإقتصادي خلال الفترة محل الدراسة تحسنا ضئيلا مقارنة بالفترة السابقة سواء في مستواه العام (حيث إنتقل من 2.1% سنة 2009 إلى 3.3 % سنة 2012) ، في قطاع الصناعة خارج المحروقات خاصة سنة 2012 أو في القطاع الفلاحي لا سيما

سنة 2011 (أين بلغ 8.5%)، في الوقت الذي حافظ فيه النمو خارج قطاع المحروقات على مستوياته المعهودة تماما، كما حدث في قطاع الخدمات حيث تراوحت معدلات النمو بهذا الأخير بين 6.8 و7.1 % فضلا عن قطاع البناء والأشغال العمومية، غير أن النمو بقطاع المحروقات تراجع قليلا.

وللتوضيح أكثر إعتمدنا على الشكل التالي لتوضيح تطورات النمو الإقتصادي خلال الفترة (2000 -2014)

الشكل رقم (10): تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على **الملحق رقم 01**.

د-الفترة (2015-2021).

هذه الفترة تخللها ما يسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي 215-2019 حيث خصص له مبلغ قدره 4079.6 مليار دج سنة 2015، مقابل مبلغ 1894.2 مليار

دينار سنة 2016 ونالت المنشآت الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر[1]، حيث كان محتوى البرنامج كأهداف متمحورة كالتالي[2]:

1. ضرورة تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
2. تقليص حجم البطالة واستحداث مناصب الشغل مع تشجيع الإستثمار الذي يقوم بالإنتاج ويقوم بتوليد الثروة.
3. الأولية منحت لتحسين ظروف المعيشة من خلال تحسين التربية، وبناء مساكن، وتحسين التكوين والصحة.
4. تحسين الزراعة والعمل على التدوير للنفايات والعمل على تحسين السياحة.

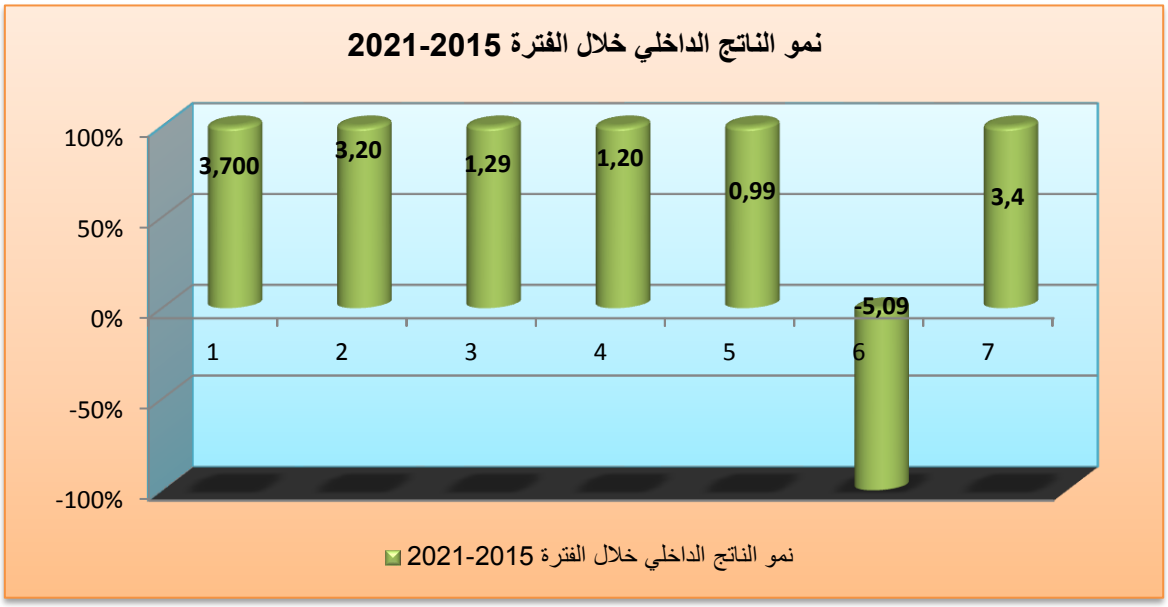
إلا أن هذا البرنامج قد تزامن مع أزمة إنخفاض أسعار البترول، حينها قامت الحكومة بإتخاذ عدة إجراءات من بينها ترشيد النفقات النفقات العمومية سنة 2017-2018 ضمن قانون المالية.

الشكل الموالي يوضح لنا تطور النمو خلال الفترة 2015-2021

[1] هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف مصر، 2020، ص 51.

[2] مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول، 2014 ص 10-16.

الشكل رقم(11): تطور النمو الاقتصادي للفترة 2015-2021



المصدر: إعداد الطالب إعتمادا على الملحق رقم 01.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن معدل النمو كان يتراوح بين 3.7% كأكبر نسبة في سنة 2015، ونسبة 5.09- % سنة 2020، ويرجع سبب المعدل السالب سنة 2020 إلى أزمة Covid.

المبحث الثاني: تقدير نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر

حتى نقوم بنمذجة معادلة لمعرفة مدى تأثير سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 وعلى أساس ماسبق من نماذج النمو، والنظريات الاقتصادية، سنتبع خطوات النمذجة القياسية المتمثلة في تكوين النموذج وبعدها نقوم بتقديره فتقييمه وفي الأخير تحليل النتائج المتوصل لها.

المطلب الأول: تكوين النموذج

يعني تكوين الصيغة الرياضية للظاهرة المدروسة (المتغير التابع)، والعناصر المحدددة له (المتغيرات المفسرة)، وأيضا تحديد طبيعة هذه الصيغة[1]. مماسبق النظرية الاقتصادية علمنا أنا مصادر النمو الاقتصادي الأساسية هي العمالة ورأس المال المادي كمتغيرتين مستقلتين، والناتج الداخلي الخام كمتغير تابع، حيث إعتمد في نمذجة الناتج المحلي على دالة كوب دوغلاس بإتخاذ نموذج صولوا من خلال مدخلي الإنتاج رأس المال والعمالة، يصبح لدينا مع إفتراض أن دالة الإنتاج ذات غلة حجم ثابت:

$$GDP_t = A\, K_t^{\alpha} L_t^{1-\alpha-\partial} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1).$$

بالقسمة على L يصبح لدينا

$$\ln\left(\frac{GDP_t}{L_t}\right) = \ln(A) + \alpha \ln\left(\frac{K_t}{L_t}\right) + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2).$$

أي:

$$\ln(gdp_t) = \ln(A) + \alpha \ln(k_t) + + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3).$$

وبإضافة لوغاريتم سعر الصرف يصبح لدينا النموذج الذي سنقوم بتقديره، وعلى إثره نقوم بتحليل نتائجه كما يلي:

$$\ln(gdp_t) = \ln(A) + \alpha \ln(k_t) + h \ln(ER_{c_t}) + U_t \ldots (5).$$

حيث:

[1] مكيد علي، **الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 11.

gdp: المتغير التابع ويمثل الناتج الداخلي لكل فرد عامل، وgdp_t هو قيمة جميع السلع والخدمات النهائية داخل دولة ما خلال فترة زمنية محددة، عادة ماتكون سنة، معبر عنها بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2010، وبياناته مأخوذة من بيانات البنك الدولي.

k_t: إجمالي تكوين رأس المال الثابت لكل عامل، وK_t تشمل التحسينات التي تدخل على الأراضي (الأسوار والخنادق ومصارف المياه وما إلى ذلك)، واقتناء المرافق والآلات والمعدات، وبناء الطرق والسكك الحديدية وما شابه ذلك، بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمجمعات السكنية الخاصة والمباني التجارية والصناعية. فحسب نظام الحسابات القومية لعام 1993، فإن صافي عمليات اقتناء الممتلكات القيمة يدخل أيضا ضمن تكوين رأس المال، معبر عنه بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2010، وهي مأخوذة من بيانات البنك الدولي.

ER_t: الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي (2010 = 100) مأخوذة من بيانات البنك الدولي.

المطلب الثاني: تقدير النموذج.

تقدير النموذج يعني إيجاد قيم كمية لمعلمات المعادلات المقترحة بإستخدام طرق القياس الاقتصادي، حيث أن الطريقة المعتمدة هي طريقة المربعات الصغرى. عند ظهور القياس الاقتصادي تقدير النموذج كان من خلال تعيين النموذج والدالة المراد معرفة قيمة معلماتها بأخذ البيانات كما هي ولا يراعى فيها إستقراريتها من عدمها. لكن سرعان ما اقترح (Yule 1926) أن الانحدارات المستندة إلى بيانات السلاسل الزمنية التي تحوي إتجاه زمني يمكن أن تكون زائفة.وهذا وهذا ماقام بإتباعه (Granger and Nawbold 1981) وأشار إلى أن إستعمال سلاسل زمنية غير مستقرة في النمذجة القياسية من شأنه الحصول على نتائج خاطئة ومضللة، وذلك بسبب أنه لايوجد علاقة توازنية طويلة الأجل

بين متغرات النموذج، أي لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات معادلة الإنحدار[1]. النقطة الأساسية لموضوع التكامل المشترك هو أنه إذا كانت بالفعل علاقة حقيقية طويلة المدى بين Y_t و X_t ، وبالرغم من أن المتغيرات ترتفع مع مرور الوقت كون لها إتجاه إلا أنه هناك اتجاه مشترك يربطها ببعضها البعض من أجل وجود توازن أو علاقة طويلة المدى. كما أن دراسة (Granger 1986) أوضحت أن إختبار التكامل المشترك يعتبر إختبارا أوليا لتجنب تحليل معادلة الإنحدار المدروسة وهي تحتوي على إنحدار زائف[2]، ثم قاما (Engle and Granger (1987)) بإضفاء الطابع الرسمي على هذا المفهوم من خلال تقديم إختبار بسيط للغاية لوجود علاقات التكامل المشترك (أي التوازن طويل المدى). أشارت دراستهما إلى أن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل متزامن) لإنحدار $(X_t \rightarrowtail I(1))$ على $(Y_t \rightarrowtail I(1))$ حيث $Y_t = \propto + bX_t$ و $\propto$ و b ثوابت حقيقية، يكون لما التوليفة الخطية بينهما (مزيجهما) يعطينا متغيرا مستقرا أي: $Y_t - (\propto + bX_t) = Z_t \rightarrowtail I(0)$[3]. من إحدى عيوب إختبار (Engle and Granger (1987)) أنه يقوم على أساس إختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرتين فقط، وهذا ما إعتبره الاقتصاديون عجزا عند دراسة العلاقة بين عدة متغيرات. ومن هذا المنطلق تم تطوير مفهوم التكامل المشترك بشكل أكبر ليشمل إختبار عدة متغيرات من طرف(Johansen (1988 ; 1991 ; 1995a والذي يدعى نموذج تصحيح الخطأ المتجه Vector error correction model (VECM)[4]، ثم سنة 2001 دراسة pesaren and al (2001)[5] التي طرحت مايسمى بنموذج الفجوات الزمنية

[1] Madala and in-moo kin, **unit root, cointegration, and structural change,** Sixth printing, CAMBRIDGE 2004, p 03. UNIVERSITY PRESS, New York,

[2] GRANGER, Clive William John, et al. **Developments in the study of cointegrated economic variables**. In : Oxford Bulletin of economics and statistics. 1986 ; page 226

[3] ENGLE, Robert F. et GRANGER, Clive WJ. **Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing**. Econometrica: journal of the Econometric Society, 1987, p253.

[4] BOSWIJK, H. Peter et DOORNIK, Jurgen A. **Identifying, estimating and testing restricted cointegrated systems: An overview**. Statistica Neerlandica, 2004, vol. 58, no 4, p 02.

[5] PESARAN, M. Hashem, SHIN, Yongcheol, et SMITH, Richard J. **Bounds testing approaches to the analysis of level relationships**. Journal of applied econometrics, 2001, vol. 16, no 3, p 289-326.

Autoregressive distributed lag model (ARDL)، حيث الVECM يشترط أن تكون جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأول[1]، أما نموذج الARDL فيشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة جميعا في المستوي أو من الدرجة الأولى أو مزيجا منهما[2]، لذلك قبل تقدير النموذج لابد من إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية من عدمه ومعرفة درجة تكاملها ليتسنى لنا معرفة المنهجية التي نتبعها في إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من عدمه بين متغيرات نموذج الدراسة.

1- إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية.

تعد اختبارات جذر الوحدة بشكل أساسي أداة وصفية يتم إجراؤها لتصنيف السلاسل على أنها ثابتة وغير ثابتة، توجد عدة طرق تستخدم في إختبار صفة الإستقرار أو السكون للسلاسل الزمنية، كالملاحظة البسيطة من خلال الرسم البياني، أو من خلال دالة الإرتباط (ACF)، لكن المعايير السابقة لا تؤدي إلى اليقين فيما يخص الإستقراية من عدمها، لذلك سنعتمد في دراستنا على إختبار جذر الوحدة المتداول بكثرة في الدراسات والأبحاث، وهو إختبار ديكي فولر1979 (Dickey–Fuller 1979).

✓ صيغة إختبار ديكي فولر.

يعتمد إختبار ديكي فولر على ستة نماذج (صيغ) هي كالآتي[3]:

✓ نماذج ديكي–فولر البسيط (DF).

تفترض أن الحد العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي (شوشرة بيضاء).

---

[1] SHITTU, Olanrewaju I., YEMITAN, Raphael A., et YAYA, OlaOluwa S. **On autoregressive distributed lag, cointegration and error correction model**. Australian Journal of Business and Management Research, 032012, vol. 2, no 08, p.

[2] LEE, Koon Nam Henry. **Inflation and residential property markets: A bounds testing approach**. *International Journal of Trade, Economics and Finance*, 2012, vol. 3, no 3, p. 184.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص- ص، 656-661.

- نموذج السير العشوائي البسيط (Simple Random Walk)

$Y_t = \rho Y_{t-1} + U_t$.....(01).

- نموذج السير العشوائي مع حد ثابت (Random walk with drift)

$Y_t = \alpha + \rho Y_{t-1} + U_t$.....(02).

- نموذج السير العشوائي بحد ثابت وإتجاه زمني (Random walk with drift and trand)

$Y_t = \alpha + \alpha_1 T + \rho Y_{t-1} + U_t$.....(03).

✓ **نماذج ديكي–فولر المطور (ADF).**

بإدراج عدد من الفروقات ذات الفجوات الزمنية K، والتي من شأنها تزيل مشكلة الإرتباط الخطي إن وجد، وبطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلات في نماذج (DF) يصبح لدينا:

$\Delta Y_t = (1-\rho) Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \partial_j \Delta Y_{t-1} + U_t$.....(04).

$\Delta Y_t = \alpha + \gamma Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \partial_j \Delta Y_{t-1} + U_t$.....(05).

$\Delta Y_t = \alpha + \alpha_1 T + \gamma Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \partial_j \Delta Y_{t-1} + U_t$.....(06).

حيث $\gamma = (1-\rho)$

✓ **شكل الإختبار.**

في إختبار ديكي فولر نقوم بإختبار الفرضية الصفرية H_0 التي تقر بوجود جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة) ضد الفرضية البديلة H_1 التي تقر بعدم وجود جذر وحدة (السلسلة مستقرة) كالآتي:

$H_0 : \gamma = (1-\rho) = 0$ أو $\rho = 1$ (السلسلة غير مستقرة) .

$H_1 : \gamma = (1-\rho) < 0$ أو $\rho < 1$ (السلسلة مستقرة).

لما: $t_c = \frac{\hat{\gamma}}{\hat{\sigma}} \geq t *_t$ نقبل الفرضية الصفرية ونقر بوجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية وبالتالي تعتبر سلسلة غير مستقرة[1].

كما أنه في إختبار ديكي فولر نستخدم إحصائية t، غير أن التوزيع هو توزيع ديكي فولر، وليس توزيع t ستودنت المعروف، بسبب أنه عند إستخدام توزيع هذا الأخير في حالة السلاسل الزمنية غير المستقرة يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية بمعدل أكبر[2]. قبل البد في في تطبيق خطوات الإختبار يجب معرفة ما إذا هناك إرتباط خطي تسلسلي أم لا حتى نتمكن من معرفة ماإذا نستعمل نماذج DF أو ADF . وفيما يخص أي من المعادلات نستخدم في الإختبار، فإننا نستخدم المعادلة (01) أو (04) إذا كانت السلسلة الزمنية تتقلب حول متوسط العينة الذي يساوي الصفر، ونستخدم المعادلة (02) أو (05) إذا كانت السلسلة الزمنية تتقلب حول متوسط العينة الذي لا يساوي الصفر، أما إذا كانت السلسلة الزمنية تتقلب حول إتجاه زمني فإننا نستخدم المعادلة (03) أو (06)[3]. عندما لا تحوي السلسلة الزمنية على جذر وحدة نقول أنها مستقرة في المستوي I(0)، ولما تكون غير مستقرة فإننا نقوم بعملية الفرق الأول للسلسلة ($\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$)، ونقوم بإختبارها بنفس الخطوات المبينة المخطط، وإذا توصلنا إلى أن الفرق الأول من السلسلة مستقر نقول أن السلسلة الزمنية Y_t مستقرة في الفرق الأول أي $Y_t \rightarrow I(1)$.

[1] محمد رملي، **مطبوعة في: تحليل السلاسل الزمنية**، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2019-2020، ص 75.

[2] زين العابدين البشير، **تحليل السلاسل الزمنية في مجال التكرار (في مجال التكرار ومجال الزمن)**، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016، ص 100.

[3] دوزمار غوجاراتي، ترجمة مها محمد زكي، **الإقتصاد القياسي بالأمثلة**، دار حميثرا للنشر، الجمهورية العربية المصرية، 2019، ص ص 363-364.

1. نتائج إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

الجدول الموالي يبين لنا نتائج إختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (10): نتائج إختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة.

السلسلة		النموذج المتوصل له لإختباره	الإحتمال المقارن به	إحتمال قبول الفرضية الصفرية	القرار
$\ln(gdp_t)$	في المستوى	3	0.05	0.0157	غير مستقرة
	الفرق الاول	1	0.05	0.0001	مستقرة
$\ln(k_t)$	في المستوى	3	0.05	0.0048	غير مستقرة
	الفرق الاول		0.05	0.0005	مستقرة
$\ln(ER_{c_t})$	في المستوى	4	0.05	0.1197	غير مستقرة
	الفرق الأول	4	0.05	0.000	مستقرة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن جميع السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي يمكن وجود تكامل متزامن بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ومن خلال منهجية الARDL التي سنعتمدها في دراستنا، والتي نتائج تطبيقها تكون دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيرا، فضلا عن بساطة هذا النموذج في تقدير التكامل المشترك بإستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية، وكذلك إمكانية التمييز بين المتغيرات

التابعة والمتغيرات التفسيرية في النموذج[1]، والسماح بإختبار العلاقة بين المتغيرات الأصلية (في المستوى– Level) بغض النظر فيما إذا كانت المتغيرات التفسيرية هي I(0) و I(1) او مزيج منهما[2]. إن نموذج (ARDL) يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل، كما يمكن الإعتماد بشكل كبير على إختبارات التشخيص.

2. إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج إختبار الحدود (The Bounds Testing Approach).

نلجأ إلى اختبار Pesaran للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في نموذج ARDL ، وذلك من خلال تقدير المعادلة التالية التي تفترض وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات[3] :

$$\Delta Y_t = c + B_1 Y_{t-1} + B_2 X_{1t-1} + B_3 X_{2t-1} + \ldots + B_{k+1} X_{kt-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta X_{2t-i} + \ldots + \sum_{i=0}^{q_k-1} \lambda_{(k+1)i} \Delta X_{kt-i} + e_t \ldots . (6).$$

حيث:

C: الحد الثابت.

$B_1 \ldots . B_{K+1}$: معلمات العلاقة طويلة المدى.

$\lambda_{1i} \ldots . \lambda_{(k+1)i}$: معلمات العلاقة قصيرة المدى.

$e_t \rightsquigarrow N(0; \sigma)$: الشوشرة البيضاء.

[1] Narayan, Paresh. **Reformulating critical values for the bounds F-statistics approach to cointegration: an application to the tourism demand model for Fiji**. Vol. 2. No. 04. Australia: Monash University, 2004 ; p 07.

[2] BOUCHOUCHA, Najeh et ALI, Walid. **The impact of FDI on economic growth in Tunisia: An estimate by the ARDL approach**. 2019 ; p 09.

[3] NKORO, Emeka, UKO, Aham Kelvin, *et al*. **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation**. *Journal of Statistical and Econometric methods*, 2016, vol. 5, no 4 ; p 80.

Δ: الفرق الأول.

قبل تقدير النموذج ، وكما هو الحال مع أي نموذج ديناميكي سيتم استخدام ما يسمى معايير المعلومات لتحديد درجة الإبطاء المثلى (P)، والتي تتفق جميع تلك الإختبارات على أن فترة الإبطاء المثلى (P) هي تلك الفترة التي تعطي أدنى قيمة لمعظم المعايير[1] التي يتم حساب قيمها كما يلي:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي (Final Prediction Error – 1969) ويأخذ الصيغة الآتية[2]:

$$\mathrm{FPE}_{(\mathrm{P})} = \sigma^2 \left(1 + \frac{P}{n}\right)\left(1 - \frac{P}{n}\right)^{-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (7)$$

حيث:

P: رتبة النموذج. n: عدد المشاهدات المقابلة للبواقي، σ^2: تقدير تباين الخطأ.

- معيار معلومات أكيكي (Akaike Information criterion–1973) ومعيار معلومات أكيكي (Akaike Information criterion–1973) يأخذان على التوالي الصيغتان الآتيتان[3]:

$$\mathrm{AIC}_{(\mathrm{P})} = N \ln(wss) + 2M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (8)$$

$$\mathrm{SC}_{(\mathrm{P})} = N \ln(wss) + \ln(N)\, M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (9)$$

---

[1] Yilmaz, Mesut, Yessengali Oskenbayev, and Kanat Abdulla. "**Currency Substitution: A Case of Kazakhstan (2000: 1-2007: 12).**" (2009) p 06.

[2] عبد المجيد حمزة ناصر، وأحلام أحمد جمعة، **المقارنة بين تحديد رتبة نموذج الإنحدار الذاتي الطبيعي (بإستخدام بيانات مولدة وبيانات لبعض العناصر المناخية في العراق)**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، العدد 48، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2007، ص 253.

[3] نادر اسكندر حموي، **استخدام معياري المعلومات أكايك (AIC) وشوارتز (SC) في المفاضلة بين نماذج النمو غير الخطية للأنواع السمكية المختلفة**، مجلة جامعة البعث، المجلد 40، العدد 03، العراق، 2018، ص 52.

حيث: N تمثل عدد المشاهدات، M عدد متغيرات النموذج، wss ثقل مجموع بواقي المربعات وتحسب كما يلي $\text{wws}= \sum_{i=1}^{n} \frac{1}{SD_i^2} \left(Y_{obs;i} - Y_{calculated,i}\right)^2$.

- معيار معلومات حنان وكوين (Hannan & Quinn Criterion–1979): في الإحصاء معيارًا لاختيار النموذج، ويأخذ الصيغة الآتية[1]:

$$\text{H.Q}_{(P)} = L_{max} + 2K\ln(\ln(n)) \dots\dots\dots\dots (10)$$

بواسطة إختبار (Wald) أو إحصاءة إختبار (F)، والتي لها توزيع غير معياري نقوم بإختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (نصيب الفرد العامل) والمتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج، حيث تحسب قيمة إحصاءة (F) وفق العلاقة التالية[2]:

$$F = \frac{(SSeR - SSeu)/M}{SSeu/(n-k)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (11).$$

SSeR: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (فرضية العدم)، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (إنعدام التكامل المشترك بين المتغيرات).

$$H_0 : B_1 = B_2 = \dots\dots\dots\dots = B_{K+1} = 0$$

SSeu: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (الفرضية البديلة)، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات).

$$H_1 : B_1 \neq B_2 \neq \dots\dots\dots\dots \neq B_{K+1} \neq 0$$

M: عدد معلمات الأنموذج المقيد. *n*: عدد المشاهدات (حجم العينة). k: عدد المتغيرات.

[1] https://en.wikipedia.org/wiki/Hannan%E2%80%93Quinn_information_criterion.

[2] KUMA, Jonas Kibala; **Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto: éléments de théorie et pratiques sur logiciels**; 2018 ; p 09.

بعد إحتساب قيمة إحصاءة (F) تتم مقارنتها بقيمة (F) الجدولية المحتسبة من قبل (Pesaran et.al) عام (2001)، ونظراً لأن إختبار(F) له توزيع غير معياري فإن هناك قيمتين حرجتين له:

* قيمة الحد الأدنى: تفترض أن كل المتغيرات ساكنة في مستواها الأصلي، أي متكاملة من الرتبة صفر I(0)

* قيمة الحد الأعلى: تفترض أن كل المتغيرات ساكنة في فرقها الأول، أي متكاملة من الرتبة الأولى I(1)

القرار كالتالي:

* إذا كانت قيمة إحصاءة (F) المحتسبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية، نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل).

*إذا كانت قيمة إحصاءة (F) المحتسبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية، نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل).

*إذا كانت قيمة إحصاءة (F) المحتسبة تقع بين الحدين الأعلى والأدنى لقيمة (F) الجدولية، فان النتائج تكون غير محسومة، مما يعني عدم القدرة على إتخاذ قرار لتحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

الجدول الموالي يبين لنا نتائج الإختبار لوجود تكامل مشترك من عدمه فيما يخص متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (11): نتائج إختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

F_c=12.66		
الحد الأعلى (I(1))	**الحد الأدنى (I(0))**	**مستوى المعنوية**
03.35	**02.63**	**10%**
03.87	**02.63**	**05%**
04.38	**03.25**	**02.5%**
05.00	**04.13**	**01%**

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا غلى الملحق (03).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة فيشر المحتسبة (F_c=06.319563) أكبر من قيم الحد الأعلى 03.35، 03.87، 04.38، 05.00 بمستويات معنوية 10%، 05%، 02.5%، 01%، على التوالي، ومن هذا نستطيع نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك(وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) بين متغيرات الدراسات المتمثلة في المتغيرة التابعة لوغاريتم نصيب الفرد العامل ($\ln(gdp_t)$)، والمتغيرات المستقلة المتمثلين في لوغاريتم نصيب الفرد العامل من رأس المال ($\ln(k_t)$)، لوغاريتم م لوغاريتم نفقات سعر الصرف ($\ln(ER_t)$).

✓ **تقدير النموذج.**

نماذج الانحدار الذاتي ذات التأخير المتدرج (ARDL) تجمع بين خصائص نموذجينK التأخر الموزع (DL)، ونماذج الانحدار الذاتي (AR) ويكتب الشكل العام لما يكون لدينا متغيرتين (Y_t) كمتغير تابع، و(X_t) كمتغير مستقل كالتالي[1]:

$$Y_t = a + a_1 Y_{t-1} + \dots + a_p Y_{t-p} + b_0 X_t + \dots + b_q X_{t-Q} + e_t \dots\dots (12).$$

حيث:

* $e_t \rightsquigarrow N(0;\sigma)$ الشوشرة البيضاء.

* b_0 يعكس التأثير قصير المدى ل X_t على Y_t.

إذا أخذنا في الإعتبار العلاقة طويلة الأجل أو علاقة التوازن التالية:

$$Y_t = C + \emptyset X_t \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (13)$$

بإعتبار أن $X_t = X_{t-1}$ و $Y_t = Y_{t-1}$ نموذج الARDL (02) يصبح كمايلي:

$$Y_t = a + a_1 Y_{t-1} + \dots + a_p Y_t + b_0 X_t + \dots + b_q X_t + e_t$$

اي:

$$Y_t = \frac{a}{1-(a_1+\cdots a_p)} + \frac{b_0+\cdots b_q}{1-(a_1+\cdots a_p)} X_t + \dots + e_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (14)$$

بمطابقة المساواة (13) و(14) فإنه يتم حساب التأثير طويل المدى لـX_t على Y_t على النحو التالي[1]:

[1] ASTERIOU, Dimitrios et HALL, Stephen G; **Applied econometrics**. Macmillan International Higher Education; 2015; p 388.

$\emptyset = \frac{\sum_{j=0}^{q} b_j}{1-\sum_{i=1}^{p} a_i}$ .....(15); $C = \frac{a}{1-\sum_{i=1}^{p} a_i}$.....(16)

كما هو الحال مع أي نموذج ديناميكي، سيتم استخدام معايير المعلومات (AIC و SIC و HQ) لتحديد الإزاحة المثلى (p * أو q *)، التحول الأمثل هو الذي يوفر نموذجه المقدر الحد الأدنى لقيمة أحد المعايير المذكورة، ومن خلال جدول الملحق 02 يتبين لنا أن النموذج كالتالي:

من خلال الملحق رقم 02 السابق نلاحظ أن النموذج الأمثل هو الذي يحوي أقل قيمة أي:

$$ARDL(4\ ;0\ ;0\ ;0) = LY = a_1 Lgdp(-1) - a_2 Lgdp(-2) + b_0 Lgdp(-3) + c_0 Lgdp(-4) + c_1 ER - d_0 LK + C \quad \ldots(17)$$

نتائج التقدير ل ARDL(4 ;0 ;0 ;0) كالتالي:

$$ARDL(4\ ;0\ ;0) = Lgdp = 0.29 Lgdp(-1) - 0.20_2 Lgdp(-2) - 0.14 Lgdp(-3) - 0.15 Lgdp(-4) - 0.19 ER + 0.19 LK + 6.74 \ldots\ldots(18)$$

قبل تقدير نموذج طويل الأجل المشتق من نموذج الARDL، لابد من إختبار ماإذا هذا الأخير له صلاحية ونعتمد نتائجه في التقدير، وذلك من خلال الإختبارات التشخيصية، وإختباري الإستقرايرية لمعلمات النموذج كالتالي:

- **الإختبارات التشخيصية.**

[1] HASSLER, Uwe et WOLTERS, Jürgen. **Autoregressive distributed lag models and cointegration**; In 06. : Modern econometric analysis; Springer, Berlin, Heidelberg, 2006; p

تعتمد هذه الإختبارات على تبيان ما إذا كان حد الخطأ (e_t) في نموذج الARDL يتميز بالخصائص الكلاسيكية، والتي هي أن له تباين ثابت عبر الزمن، ولا يحوي إرتباط ذاتي للأخطاء، وكذلك كونه متغير عشوائي ذو توزيع طبيعي $e_t \rightsquigarrow N(0;\sigma)$. كما يوجد إختبار يبين لنا ماإذا النموذج المستخدم ملائم من ناحية الشكل الدالي أولا.

- **إختبار ما إذا تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن أو لا.**

يوجد عدة إختبارات تبين لنا هذا، لكننا سنقوم بإختبار ثبات التباين الشرطي للأخطاء ARCH–LM[1]، والذي يقوم على أساس تقدير إنحدار مربعات البواقي الناتجة عن إنحدار المعادلة (18) كمتغير تابع، مع مربعات البواقي متخلفة زمنيا كمتغيرات مستقلة أي:

$$e_t{}^2 = aa_1 e_{t-1}{}^2 + aa_2 e_{t-2}{}^2 + \ldots + aa_q e_{t-q}{}^q + F \ldots\ldots (19)$$

نقوم بإختبار الفرضية الصفرية $(H_0 : aa_1 = aa_{21} = aa_1 = 0)$، وذلك من خلال مقارنة قيمة إحصاية مضاعف لاغرونج $(LM = (n-q) * R^2)$، مع إحصائية توزيع X^2 بدرجة حرية q، والقرار هو كالتالي:

- لما $(n-q)X^2$ أصغر من $X^2_{(q)}$ فإننا نقبل الفرضية الصفرية ونقول أنه لايوجد أي معامل من معاملات معادلة ARCH يختلف معنويا عن الصفر وبالتالي نقر بتجانس تباين الأخطاء للنموذج (18)، والعكس صحيح، ومن خلال الملحق 04 لنتائج إختبار ARCH لنا ن إحتمال قبول الفرضية الصفرية هو 0.12 وهو أكبر من إحتمال 0.05 ومنه نقبل الفرضية ونقر بعدم وجود إختلاف في تباين ونقر أن تباين الأخطاء للنموج المقدر ثابت عبر فترة الدراسة.

[1] DAMODAR N, Gujarati, **Basic econometrics**, ©The McGraw−Hill Companies, New York, 2004, p 415.

- **إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء.**

نقوم بإختبار وجود إرتباط ذاتي للأخطاء للنموذج المقدر من خلال إختبار بروش–قولدفراي (Breusch–Godfrey test)، التي خطوات تطبيقه كما يلي[1]:

a) حساب قيم البواقي (e) للنموذج المقدر رقم (18).

b) القيام بإجراء الانحدار المساعد للمعادلة التالية:

$$e_t = \partial_1 e_{t-1} + \partial_2 e_{t-2} + \ldots + \partial_q e_{t-q} + l_t \ldots\ldots\ldots\ldots (19).$$

c) مقارنة قيمة إحصاية مضاعف لاغرونج ($LM = (n-q)*R^2$)، مع إحصائية توزيع X^2 بدرجة حرية q، لما $(n-q)*R^2$ أصغر من $X^2_{(q)}$ نقبل الفرضية الصفرية ($H_0 : \partial_1 = \partial_2 = \partial_q = 0$)، ونقول أنه لايوجد أي معامل من معاملات معادلة (09) يختلف معنويا عن الصفر وبالتالي نقر بعدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء.

من خلال الملحق (4)، نلاحظ أن إحتمال قبول الفرضية الصفرية هو 56.76% وهو أكبر من 5%، وبالتالي فإنه لايوجد إرتباط ذاتي للأخطاء في النموذج المقدر.

- **إختبار مدى ملائمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي.**

لمعرفة مدى تلاؤم النموذج المستخدم في الدراسة من حيث الشكل الدالي نقوم بإختبار ما يسمى إختبار رامسي (1969) Ramsey RESET test، والذي يختبر ما إذا كانت المجموعات غير الخطية للقيم المتوافقة تساعد في تفسير متغير الاستجابة، والهدف الأساسي للإختبار هو أنه إذا كانت المجموعات غير الخطية من المتغيرات التوضيحية لها أي قوة في شرح المتغير التابع، فإن النموذج غير ملائم، أي عملية توليد البيانات قد

[1] Christiaan Heij, Paul de Boer and al; **Econometric Methods with Applications in Business and Economics**; Oxford University Press; New York, 2004, p 391.

يتم تقريبها بشكل أفضل عن طريق متعدد الحدود أو وظيفة غير خطية أخرى شكل. إفترض أن ($\hat{Y}$ =E(Y/X))=BX)، يختبر اختبار رامسي ما إذا كان ($(BX)^2; (BX)^3; \dots (BX)^k;$) لديه أي قوة في شرح Y، وذلك بتقدير الانحدار الخطي التالي:

$$Y=\alpha X+ \partial_1\hat{Y}^2+\partial_2\hat{Y}^3+\dots.+\partial_{K-1}\hat{Y}^K+\varepsilon\dots\dots\dots\dots\dots\dots(20).$$

بإستخدام إختبار فيشر فيما إذا كانت الفرضية الصفرية القائلة بأن جميع المعاملات (∂) تساوي صفر، فحين قبولها، النموذج لا يعاني من خطأ في التحديد، والعكس صحيح في حالة الرفض[1]. من خلال الملحق (05) نلاحظ أن إحتمال قبول الفرضية الصفرية هو 86.65%، وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، لذلك نقر بصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

من خلال الإختبارات السابقة تبين لنا أن نموذج الARDL صالح، ويمكن إعتماده في تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل، كما يمكن إعتماد نتائج النمذجة في التحليل.

$$\ln(y_t)=\ln (A)+\alpha \ln(k_t)+ ß \ln(ER_t)+ \cup_t\dots(21)$$

حيث العلاقة التوازنية طويلة الأجل هي مبينة في الجدول الموالي

الجدول رقم(12): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل.

المتغير التابع: LGDP			
Variable	Coefficient	t−statistic	Prob
LK	0.24	11.80	0.0007

[1] https://en.wikipedia.org/wiki/Ramsey_RESET_test

LER	−0.24	3.95	0.0000
C	8.53	19.30	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على الملحق (04).

كأي دراسة قياسية وبعد نمذجة العلاقة بين المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة لابد من إختبار النموذج المقدر إحصائيا (يقوم على أساس ما إذا المعلمات المقدرة ذات معنوية إحصائية)، واقتصاديا (على أساس ما إذا كانت معالم النموذج تتوافق مع النظرية الاقتصادي في إشاراتها).

✓ **تقييم النموذج.**

سنقوم بتقييم النموذج إحصائيا واقتصاديا.

- **الإختبار الإحصائي.**

من خلال الجدول السابق، وإعتمادا على قيم الإحتمال (p−valeu) لكل من المعاملات المقدرة للوغاريتم رأس المال المادي (LK)، ولوغاريتم مؤشر الإنفتاح التجاري (IER)، والحد الثابت (C) هي 0.0007، 0.0000، 0.0000 على التوالي، وهي أقل من 0.05، وهذا دليل على أن القيم الإحصائية المحسوبة لستيودنت أكبر من القيم الجدولة، ومنه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، ونقر أن المعاملات ذات معنوية إحصائية. وفيما يخص معاملي لوغاريتم النفقات الإستهلاكية (Lk)، و(LER) وبالتالي وجود أثر لهتين المتغيرتين على النمو الاقتصادي.

- **الإختبار الاقتصادي.**

من الناحية الاقتصادية النموذج مقبول كون المعلمات المقدرة لكل من راس المال لكل عامل وسعر الصرف، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبما أن النموذج لوغاريتمي فالمعلمات المتعلقة بالمتغيرات المفسرة تعبر عن المرونة، وبإرجاع النموذج السابق إلى شكله الأصلي (كوب دوغلاص) من خلال إدخال الدالة الأسية للطرفين يصبح لدينا النموذج المقدر كالآتي:

$$gdp= (8.53)\ (K^{0.24})(ER^{-0.24}).....(21)$$

- تحليل نتائج النموذج.

*معامل (k) معنوي إحصائيا وبإشارة موجبة، وهذا يعني أن زيادته بـ1% تؤدي لزيادة نسبة التجارة البينية الزراعية من إجمالي التجارة البينية ب 0.24 %، وهذا معناه ان زيادة رأس المال يعزز النمو الاقتصادي.

*معامل (ER) معنوي إحصائيا وبإشارة سالبة، وإرتفاعه بـ1% ينتح عنه انخفاض بـ0,24% في نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر، ان التغيرات في سعر الصرف قد تؤدي إلى زيادة النشاط التجاري بين هذه البلدان وذلك من اجل زيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة، كما انه إذا انخفض سعر صرف عملة بلد معين مقابل الدولار الأمريكي، يمكن أن تصبح السلع في هذا البلد أرخص بالنسبة للمستوردين وأكثر تنافسية في الأسواق العالمية، مما يمكن أن يعزز الطلب عليها داخل هذه دول وبالتالي تشجيع التجارة وبالتالي النمو الاقتصادي في هذه الدولة، كما ان تقلبات أسعار الصرف يمكن أن يدفع الدولة المتجاورة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بينها لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي وتحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال انشاء عملة بين هذه الدول مثلما فعلت دول الاتحاد الأوربي أو اعتماد طريقة المقايضة خاصة للمنتجات المختلفة بين هذه الدول، لكن وجود العلاقة السالبة كون أن اقتصادنا ريعي

ويعتمد على البترول وأسعاره وكميته المباعة، وكون أيضا أن الجزائر بلد غير منتج، لذلك عند انخفاض قيمة العملة فإن هذا يؤدي بنا لإستيراد المواد الأولية والسلع الأخرى بأثمان مرتفعة.

خلاصة

من خلال عرض هذا الفصل، قمنا بنمذجة تأثير سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2021) حيث إتضح لنا مايلي:

- ✓ السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة جميعها غير ساكنة عند الفرق الأول حسب إختبار ديكي فولر، وأصبحت ساكنة عند الفرق الأول، فالمتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى والمستوي، وهو ماسمح بإستخدام منهجية الARDL التي نتائج تطبيقها تكون دقيقة في حالة كون حجم العينة الصغير.
- ✓ من خلال إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج إختبار الحدود (The Bounds Testing Approach) توصلنا إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في المتغير التابع نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي ldgp، والمتغيرات المفسرة إجمالي تكوين رأس المال الثابت lk، ولوغلريتم سعر الصرف Ler.
- ✓ بعد التأكد من وجود تكامل قمنا بتقدير النموذج، وقبل إعطاء النتائج توصلنا إلى خلوه من مشاكل القياس الاقتصادي أي لاتوجد مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء، ومشكلة عدم ثبات تجانس الأخطاء، كما توصلنا إلى النموذج المستخدم في الدراسة متلائم من حيث الشكل الدالي بواسطة بإختبار ما يسمى إختبار رامسي (1969) Ramsey RESET test.

بعد تقدير النموذج توصلنا إلى:

1. زيادة رأس المال بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب0.24%.

2. ارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى خفض النمو الاقتصادي ب0.24%.

الخـــاتمة

تلخيصاً لما تم استعراضه في هذه الدراسة، نجد أن تحليل تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2021 يوفر رؤى هامة حول العلاقات الاقتصادية الداخلية والعوامل المؤثرة على الأداء الاقتصادي. من خلال استخدام منهجية النمذجة القياسية والتأكد من تكامل المتغيرات، تمكنا من الوصول إلى نتائج دقيقة وشاملة.

✓ **اختبار صحة الفرضيات:**

- نعم العلاقة بين سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة من جهة واحدة.
- نعم عرفت الجزائر عدة برامج تنموية من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري نحو الأحسن
- نعم فشل سياسات تخفيض الدينار الجزائري يعود إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري وعدم هيكلته وإعتماده إيراداته على العائدات البترولية فقط، كما أنه توجد علاقة عكسية لتأثير سعر الصرف.

أبرز النتائج التي تم التوصل إليها تشمل:

✓ **نتائج الجانب النظري:**

في فصل التحليل النظري لمفهوم سعر الصرف، قمنا بتقديم فهم عميق لسعر الصرف ودوره في الاقتصاد. تعرفنا أن سعر الصرف كمعدل تحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية والعكس، وهو يحدد قيمة العملات وتأثيره على التجارة الدولية والاستثمار والسياسات الاقتصادية، وتعرفنا أيضا أن العوامل التي تؤثر على سعر الصرف، هي معدل الفائدة والتضخم والتجارة الخارجية، والعوامل السياسية والمؤسسية مثل السياسات النقدية والتجارية والاستقرار السياسي. وتعرفنا أن هناك نظام سعر صرف ثابت ونظام سعر صرف مرن.

وأن هناك عدة نظريات منها نظرية القوة الشرائية ونظرية المضاربة ونظرية العرض والطلب. كل هذه النظريات تساهم في فهم تحركات سعر الصرف والعوامل التي تؤثر عليه.

- يعتبر النمو الاقتصادي مقياسا في فهم تطور الاقتصاديات المتقدمة. يعرّف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الطويلة الأمد في الناتج من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، ويقاس عادةً بالناتج القومي أو الوطني الإجمالي الحقيقي لتجنب تأثير التضخم. ويُعتبر متوسط الدخل الفردي مقياساً أدق لقياس النمو الاقتصادي، خاصة في الدول التي تفتقر إلى إحصاءات دقيقة عن حجم السكان، ويتحدد النمو الاقتصادي بعوامل عدة، أبرزها: تراكم رأس المال، الذي يشمل زيادة الطاقة الإنتاجية والمحافظة على الطاقات القائمة، رأس المال البشري، والتطوير والابتكار التكنولوجي، إضافة إلى التنظيم والتسيير. من ناحية أخرى، تتسم التنمية بكونها عملية حضارية شاملة تتجاوز الجوانب الاقتصادية لتشمل التغيرات الثقافية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية. وتعتبر التنمية المستدامة جزءاً مهماً من هذا المفهوم، حيث تهدف إلى تحقيق توازن بين الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لضمان استدامة النمو والتطور على المدى الطويل. بالتالي، يؤكد هذا الفصل على أهمية التمييز بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية، ويبرز دور النمو كعنصر أساسي من عناصر التنمية الاقتصادية الشاملة.

✓ **نتائج الجانب التطبيقي:**

- **تكامل السلاسل الزمنية** :أظهرت التحليلات أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسية (الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وسعر الصرف) متكاملة من الدرجة الأولى، مما مكننا من استخدام نموذج ARDL لتحليل العلاقات الطويلة الأجل.
- **التكامل المشترك** :من خلال اختبار الحدود، تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة، مما يشير إلى تأثير متبادل ومستمر بين هذه المتغيرات على مدى الزمن.
- **نتائج النموذج المقدرة:**

- زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.24%.
- ارتفاع سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى خفض النمو الاقتصادي بنسبة 0.24%.

هذه النتائج تؤكد على أهمية الاستقرار في سعر الصرف كعامل أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر. إن الزيادة في رأس المال الثابت تسهم بشكل إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي، في حين أن تقلبات سعر الصرف لها تأثير سلبي.

الاقتراحات:

بناءً على هذه النتائج، يمكن تقديم الاقتراحات التالية لصناع القرار الاقتصادي في الجزائر:

1. **تعزيز استقرار سعر الصرف** :يجب اتخاذ سياسات مالية ونقدية تهدف إلى تحقيق استقرار سعر الصرف للحد من التأثيرات السلبية على النمو الاقتصادي.
2. **تشجيع الاستثمار في رأس المال الثابت** :توفير بيئة استثمارية جاذبة وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لزيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.
3. **المراقبة المستمرة والتحليل الدوري** :ضرورة الاستمرار في مراقبة وتحليل تأثيرات سعر الصرف والعوامل الاقتصادية الأخرى على النمو الاقتصادي، وتحديث السياسات الاقتصادية بناءً على المستجدات والبيانات الحديثة.

تعد هذه الدراسة خطوة هامة نحو فهم أعمق لتأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر. نأمل أن تسهم هذه النتائج في صياغة سياسات اقتصادية فعالة تساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام. تظل الحاجة قائمة لمزيد من الدراسات المستقبلية لتوسيع هذا الفهم وتطبيقه في سياقات اقتصادية متنوعة.

المراجع العربية

✓ **الكتب:**

- أحمد صقر، **النظرية الاقتصادية الكلية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983.
- اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ،2012.
- أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2013.
- أمين حواس، **محاضرات في النمو الاقتصادي**، جامعة إبن خلدون – تيارت، 2016.
- أمين حواس، **نماذج النمو الاقتصادي**، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021.
- بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة دورية تعين بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثانية، العدد 23، الكويت، نوفمبر، 2003.
- بوخرص عبد الحفيظ. **المتغيرات الاقتصادية الكلية**. د س.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018،
- جلال خشيب، **النمو الاقتصادي مفاهيم والنظريات**، شبكة الالوكة.
- جوزيف دانيالز وآخرون، **اقتصاديات النقود والتمويل الدولي**، دار المريخ، الرياض، 2010.
- حسام داوود وآخرون، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، دار المسيرة، عمان،2005.
- حواشين رماح، **النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية،(2019/2000)**.
- دوزمار غوجاراتي، ترجمة مها محمد زكي، **الإقتصاد القياسي بالأمثلة**، دار حميثرا للنشر، الجمهورية العربية المصرية، 2019.
- رونالد ماكدونالد، هالوود سي بول، **النقود والتمويل الدولي**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.

- زين العابدين البشير، **تحليل السلاسل الزمنية في مجال التكرار (في مجال التكرار ومجال الزمن)**، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016.
- ساطور رشيد. **دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط**،2013.
- سامي خليل، **النقود والبنوك**، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت،1989.
- سعود جايد مشكور العامري، **المالية الدولية**، دار زهران، عمان، 2008.
- ضياء مجيد الموسوي،**التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س ن.
- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر ،2005.
- عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي** ،2021.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2001.
- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004/2003.
- عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان، ط2، 2002.
- علي توفيق، **سياسات وإدارة أسعار الصرف**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2003.
- الفت ملوك، **مقرر التجارة الزراعية الدولية**، محاضرة سعر الصرف، للفرقة الرابعة اقتصاد.
- مالكوم حيلز وآخرون، ترجمة: طه عبد الله المنصور، عبد العظيم مصطفى، **اقتصاديات التنمية**، دار المريخ، الرياض،1995

❖ محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية، ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية**، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2000.

❖ مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول، 2014.

❖ مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب، القاهرة، 1997.

❖ مكيد علي، **الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

❖ نداء محمد الصوص، **الاقتصاد الكلي**، مكتبة اجتماع العرب، الرياض، 2006.

❖ الوليد أحمد طلحة، **سياسات تحرير سعر الصرف في الدول العربية**، صندوق النقد العربي 2022، عدد: 99.

✓ **الأطروحات، الرسائل الجامعية والمذكرات**

❖ سعيدة شطباني، **محددات سعر الصرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر تخصص علوم التجارية، فرع تقنيات كمية التسيير، جامعة المسيلة 2011-2012.

❖ سليمان شيباني، **سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963 .2006)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2008.

❖ صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.

❖ عائشة مسلم. **اتجاهات النمو الاقتصادي خلال فترة 1990-2004**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

- عباس محمود، بخيت شوكي، **أثر تغيرات سعر الصرف على معدل التضخم في مصر في الفترة (1991- 2010)**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة سوهاج ،2014.
- عبد العال، أثر الأسواق المالية على الاستقرار الاقتصادية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2003.
- عبد العزيز مقراني، **محاولة محاكاة أثر تخفيض الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر (2007-2008).
- عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- فلاق شبرة جمال الدين، **أثر سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية**، مذكرة ماجيستير، نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2012.
- ليندة بلحارث، **نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتواره في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2014.
- محمد حبوري، **التأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2012-2013.
- محمد علة، **الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2003/2002.
- محي الدين حمدان، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، أطروحة دكتوره، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

❖ مولاي بوعلام، **سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1963-2003**، مذكرة ماجستير غير منشورة، اقتصاد كمي، كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

❖ نعمان سعيدي، **سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 1998.

❖ نوة قايدي، فطوم بورابة، **محددات سعر الصرف في الجزائر خلال فترة (1990-2018)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2019، 2020.

❖ **المجلات:**

❖ زكرياء مسعودي، خليفة عزي، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج FMOLS وECM**، مجلة التنمية مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، مج: 04 – عد 07 – ديسمبر، 2019.

❖ هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف مصر، 2020.

❖ نور الدين مزياني، **إدارة مخاطر سعر الصرف في المؤسسات الاقتصادية: الإستراتيجيات والوسائل**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد: 02 –العدد 01 (2016).

❖ نادر اسكندر حموي، **استخدام معياري المعلومات أكايك (AIC) وشوارتز (SC) في المفاضلة بين نماذج النمو غير الخطية للأنواع السمكية المختلفة**، مجلة جامعة البعث، المجلد 40، العدد 03، العراق، 2018.

❖ منال جابر مرسي محمد، **تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990 -2017)**، مدرس بقسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة سوهاج، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2017.

❖ فاطمة قسول، **تطور نظرية تحديد سعر الصرف الحقيقي على المدى طويل والمتوسط والقصير**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، العدد الثامن، 2017.

❖ عبد المجيد حمزة ناصر، وأحلام أحمد جمعة، **المقارنة بين تحديد رتبة نموذج الإنحدار الذاتي الطبيعي (بإستخدام بيانات مولدة وبيانات لبعض العناصر المناخية في العراق)**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، العدد 48، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2007.

❖ عبد الرحمان علي الجيلاني، **أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد 3، 2015.

❖ **المداخلات:**

❖ عبد المجيد زعلاني، **الرقابة على الصرف في الجزائر**، مداخلة قدمت ضمن أعمال المؤتمر العالمي الثالث للقوانين المصريين، القاهرة، ديسمبر 2002.

❖ **المطبوعات الجامعية:**

❖ عبد الحفيظ يحياوي، **سياسات إدارة مخاطر الصرف**، مطبوعة محاضرات جامعية في مقياس، جامعة الجلفة – الجزائر، 2019/2018.

❖ محمد رملي، **تحليل السلاسل الزمنية**، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2019-2020.

❖ فؤاد سلطان، أسعار الصرف والتوازن الخارجي، البنك المركزي المصري، مجموعة محاضرات، ماي 1973.

❖ **المواقع الالكترونية**

https://en.wikipedia.org/wiki/Hannan%E2%80%93Quinn_information_criterion.

✓ **المراجع الأجنبية**

- ✓ Adil Hidane, calcul du taux de change effectif nominal et réel du dirham, document de travail n° 86, ministère des finances et de la privatisation, Maroc, mars 2003.
- ✓ John.f.o.Bilson ; Richard C Martson,Exchange rate theory and practice, the national Bureau of Economic Research, USA ,1988.
- ✓ Peter H. Lindert, Thomas A. Pugel, Economie internationale, 10e édition, économica, France, 1997.
- ✓ Bernard Guillochon, Annie Kawachi, Economie internationale, 5e édition, Dunod, France, 2006.
- ✓ Hend Sfaxi Benahji, Choix des politiques de change dans les pays en developpements : Etude de la competitivite de la Tunisie, Panoeconomicus, 2008, Tunisie.
- ✓ KUMA, Jonas Kibala; Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto: éléments de théorie et pratiques sur logiciels; 2018.
- ✓ ASTERIOU, Dimitrios et HALL, Stephen G; Applied econometrics. Macmillan International Higher Education; 2015.
- ✓ Mussa,"The Exchange Rate , the Balance of Payments and Monetary and Fiscal Policy Under a Regime of Controlled Floating", edition : Scandinavian Journal of Economics 78 May,1976 .
- ✓ Bilson,"The monetary approach to exchange rate: some empirical evidence", edition :IMF Staff Papers vol 25 1978 .
- ✓ Calvo Guil1ermo A. and Rodreguez Carlos Alfredo,"A Model Of Exchange rate determination under currency substitution and rational expectations ", edition : Journal Of Political Economy , vol(85) 1977 .

- ✓ Dornbusch R ., Huizinga , John and Marcus "Money demand during hyperinflation", Journal Of Monetary Economics, edition : Elsevier, vol15(1) January,1979.
- ✓ HASSLER, Uwe et WOLTERS, Jürgen. Autoregressive distributed lag models and cointegration; In : Modern econometric analysis; Springer, Berlin, Heidelberg, 2006.
- ✓ Peyrard Josette: " Gestion Financiere International" Vuibert, edition:5,1999.
- ✓ DAMODAR N, Gujarati, Basic econometrics, ©The McGraw−Hill Companies, New York, 2004.
- ✓ Christiaan Heij, Paul de Boer and al; Econometric Methods with Applications in Business and Economics; Oxford University Press; New York, 2004.
- ✓ Régis Bourbonnais, Economitrie: Cours et exercices corrigés, 9e édition, Dunod, paris, France, 2015.
- ✓ Narayan, Paresh. Reformulating critical values for the bounds F-statistics approach to cointegration: an application to the tourism demand model for Fiji. Vol. 2. No. 04. Australia: Monash University, 2004 .
- ✓ BOUCHOUCHA, Najeh et ALI, Walid. The impact of FDI on economic growth in Tunisia: An estimate by the ARDL approach. 2019 .
- ✓ NKORO, Emeka, UKO, Aham Kelvin, *et al.* Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation. *Journal of Statistical and Econometric methods*, 2016.
- ✓ Yilmaz, Mesut, Yessengali Oskenbayev, and Kanat Abdulla. "Currency Substitution: A Case of Kazakhstan 2007
- ✓ Madala and in-moo kin, unit root, cointegration, and structural change, Sixth printing, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, New York, 2004.
- ✓ GRANGER, Clive William John, et al. Developments in the study of cointegrated economic variables. In : Oxford Bulletin of economics and statistics. 1986 .

- ✓ ENGLE, Robert F. et GRANGER, Clive WJ. Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing. Econometrica: journal of the Econometric Society, 1987.
- ✓ BOSWIJK, H. Peter et DOORNIK, Jurgen A. Identifying, estimating and testing restricted cointegrated systems: An overview. Statistica Neerlandica, 2004.
- ✓ PESARAN, M. Hashem, SHIN, Yongcheol, et SMITH, Richard J. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 2001.
- ✓ SHITTU, Olanrewaju I., YEMITAN, Raphael A., et YAYA, OlaOluwa S. On autoregressive distributed lag, cointegration and error correction model. Australian Journal of Business and Management Research, 2012.
- ✓ LEE, Koon Nam Henry. Inflation and residential property markets: A bounds testing approach. *International Journal of Trade, Economics and Finance*, 2012.
- ✓ Griliches, Z..The Discovery of the Residual : a Historical Note. *Journal of Economic Literature* 34(3) , 1996.
- ✓ Griliches, Z , The Discovery of the Residual : a Historical Note. *Cit. p* .
- ✓ TalineKorancheliane , The Equilibrium real exchange rate in a CommodityExporting Country Algeria'sExperiance ,IMF workingpaper 05/135 ,International MonetaryFund, Washington ,July 2005 .
- ✓ Abdelmadjidbouzidi، les annés 90 de l'economiealgerienne , el watan , alger , 2001 .

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

معطيات الدراسة

معدل النمو الاقتصادي	سعر الصرف الحقيقي	سعر الصرف مقابل الدولار	العمالة	رأس المال المدي	الناتج الداخلي الخام	السنوات
0,800 00058	221,1 1017	8,957 50833	6367 053	2,541 9E+10	8,047 1E+10	**1990**
- 1,200 00059	131,8 7654	18,47 2875	6633 340	2,307 8E+10	7,950 5E+10	**1991**
1,800 0023	135,2 43364	21,83 6075	6870 956	2,116 4E+10	8,093 6E+10	**1992**
- 2,100 00076	162,2 30292	23,34 54067	7149 879	1,988 E+10	7,923 6E+10	**1993**
- 0,899 99655	140,0 78946	35,05 85008	7429 272	2,075 6E+10	7,852 3E+10	**1994**
3,799 99479	117,4 27285	47,66 27267	7681 165	2,092 9E+10	8,150 7E+10	**1995**
4,099 99847	119,6 54837	54,74 89333	7968 414	2,017 4E+10	8,484 9E+10	**1996**
1,099 99994	129,1 71201	57,70 735	8233 015	1,939 3E+10	8,578 2E+10	**1997**
5,100 00361	135,5 48656	58,73 89583	8477 091	2,344 1E+10	9,015 7E+10	**1998**
3,200 00155	125,3 13349	66,57 3875	8701 391	2,295 8E+10	9,304 2E+10	**1999**
3,8	119,4 11565	75,25 97917	8926 622	2,420 5E+10	9,657 8E+10	**2000**
3	123,2 00958	77,21 50208	9145 785	2,573 E+10	9,947 5E+10	**2001**
5,6	114,2 31423	79,68 19	9355 943	2,789 1E+10	1,050 5E+11	**2002**
7,2	103,0 81546	77,39 4975	9556 009	2,909 E+10	1,126 1E+11	**2003**
4,3	103,5 14216	72,06 065	9747 177	3,147 6E+10	1,174 5E+11	**2004**
5,9	101,7 36109	73,27 63083	9916 026	3,402 5E+10	1,243 8E+11	**2005**
1,700 00001	101,3 09811	72,64 66167	1007 7549	3,613 5E+10	1,265 E+11	**2006**

2007	1,308E+11	3,978E+10	1024 4513	69,29 24	99,92 11251	3,4
2008	1,339 4E+11	4,471 8E+10	1040 2784	64,58 28	102,2 4162	2,4
2009	1,360 8E+11	4,865 3E+10	1055 1825	72,64 74167	100,2 75737	1,6
2010	1,409 8E+11	5,205 9E+10	1083 2192	74,38 59833	100	3,6
2011	1,450 7E+11	5,356 9E+10	1106 7848	72,93 78833	99,12 33139	2,9
2012	1,5E+11	5,742 5E+10	1129 3832	77,53 59667	103,9 10029	3,4
2013	1,542 E+11	6,236 4E+10	1179 3700	79,36 84	101,7 98392	2,8
2014	1,600 6E+11	6,635 5E+10	1127 9335	80,57 90167	102,9 24654	3,8
2015	1,659 8E+11	7,013 8E+10	1170 9257	100,6 91433	96,57 37271	3,7
2016	1,712 9E+11	7,259 2E+10	1191 8706	109,4 43067	95,58 56443	3,2
2017	1,735 2E+11	7,506 1E+10	1206 9182	110,9 73017	97,80 45856	1,3
2018	1,756 E+11	7,693 7E+10	1222 5526	116,5 93792	93,51 78268	1,2
2019	1,773 6E+11	7,416 7E+10	1240 2025	119,3 53558	95,45 09286	1
2020	1,683 1E+11	7,031 1E+10	1188 1326	126,7 768	91,22 44727	-5,1
2021	1,740 3E+11	7,438 9E+10	1220 2063	135,0 64058	86,80 36574	3,4

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على البنك الدولي

الملحق 02

الجدول 01: إختبار إرستقرارية lgdp عند المستوى

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.091087	0.0157
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/22/24 Time: 20:02
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.268018	0.065513	-4.091087	0.0003
C	2.466973	0.606258	4.069183	0.0003
@TREND("1990")	0.003822	0.000800	4.780833	0.0001

R-squared	0.449542	Mean dependent var	0.003899
Adjusted R-squared	0.410223	S.D. dependent var	0.027781
S.E. of regression	0.021335	Akaike info criterion	-4.765149
Sum squared resid	0.012745	Schwarz criterion	-4.626376
Log likelihood	76.85981	Hannan-Quinn criter.	-4.719912
F-statistic	11.43336	Durbin-Watson stat	1.817525
Prob(F-statistic)	0.000234		

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات EVIEWS 10

الجدول 02: إختبار إرستقرارية lgdp عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.276494	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 06/22/24 Time: 20:03
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.709507	0.165909	-4.276494	0.0002

R-squared	0.384347	Mean dependent var	0.001995
Adjusted R-squared	0.384347	S.D. dependent var	0.032469
S.E. of regression	0.025476	Akaike info criterion	-4.469380
Sum squared resid	0.018822	Schwarz criterion	-4.422674
Log likelihood	68.04071	Hannan-Quinn criter.	-4.454439
Durbin-Watson stat	2.255467		

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات EVIEWS 10

الجدول 3: إختبار إرستقراية lk عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.591368	0.0048
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LK)
Method: Least Squares
Date: 06/22/24 Time: 20:04
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LK(-1)	-0.248211	0.054060	-4.591368	0.0001
C	1.892087	0.419868	4.506384	0.0001
@TREND("1990")	0.010720	0.001945	5.511794	0.0000

R-squared	0.521558	Mean dependent var	0.013656
Adjusted R-squared	0.487383	S.D. dependent var	0.067359
S.E. of regression	0.048227	Akaike info criterion	-3.134010
Sum squared resid	0.065125	Schwarz criterion	-2.995237
Log likelihood	51.57715	Hannan-Quinn criter.	-3.088773
F-statistic	15.26164	Durbin-Watson stat	1.737363
Prob(F-statistic)	0.000033		

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات EVIEWS 10

الجدول 04: إختبار إرستقراية lk عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LK) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.780046	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LK,2)
Method: Least Squares
Date: 06/22/24 Time: 20:05
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LK(-1))	-0.588342	0.155644	-3.780046	0.0007

R-squared	0.325824	Mean dependent var	0.005578
Adjusted R-squared	0.325824	S.D. dependent var	0.071183
S.E. of regression	0.058447	Akaike info criterion	-2.808615
Sum squared resid	0.099067	Schwarz criterion	-2.761908
Log likelihood	43.12922	Hannan-Quinn criter.	-2.793673
Durbin-Watson stat	2.333642		

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات EVIEWS 10

الجدول 05: إختبار إرستقراية IER عند المستوى

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.527062	0.1197
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LER)
Method: Least Squares
Date: 06/22/24 Time: 20:06
Sample (adjusted): 1993 2021
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LER(-1)	-0.145907	0.057738	-2.527062	0.0182
D(LER(-1))	0.006796	0.122113	0.055653	0.9561
D(LER(-2))	-0.455746	0.069948	-6.515506	0.0000
C	0.656880	0.271511	2.419354	0.0232

R-squared	0.650289	Mean dependent var	-0.015291
Adjusted R-squared	0.608324	S.D. dependent var	0.067920
S.E. of regression	0.042507	Akaike info criterion	-3.350856
Sum squared resid	0.045171	Schwarz criterion	-3.162264
Log likelihood	52.58742	Hannan-Quinn criter.	-3.291792
F-statistic	15.49587	Durbin-Watson stat	1.813981
Prob(F-statistic)	0.000007		

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات EVIEWS 10

الجدول 06: إختبار إرستقراية IER عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LER) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.597912	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LER,2)
Method: Least Squares
Date: 06/22/24 Time: 20:07
Sample (adjusted): 1993 2021
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LER(-1))	-1.507749	0.157091	-9.597912	0.0000
D(LER(-1),2)	0.441510	0.076603	5.763646	0.0000
C	-0.028922	0.009141	-3.164125	0.0039

R-squared	0.780235	Mean dependent var	-0.002582
Adjusted R-squared	0.763330	S.D. dependent var	0.096000
S.E. of regression	0.046703	Akaike info criterion	-3.192335
Sum squared resid	0.056710	Schwarz criterion	-3.050890
Log likelihood	49.28885	Hannan-Quinn criter.	-3.148036
F-statistic	46.15415	Durbin-Watson stat	1.584837
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات EVIEWS 10

الملحق 03

الجدول 01: تقدير ardl(4 ;0 ;0)

Dependent Variable: LGDP
Method: ARDL
Date: 06/19/24 Time: 18:15
Sample (adjusted): 1994 2021
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LER LK
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(4, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	0.296595	0.158827	1.867412	0.0759
LGDP(-2)	0.207904	0.168557	1.233434	0.2310
LGDP(-3)	-0.142711	0.163443	-0.873158	0.3925
LGDP(-4)	-0.152738	0.111805	-1.366111	0.1864
LER	-0.191867	0.050273	-3.816485	0.0010
LK	0.193278	0.038417	5.031090	0.0001
C	6.748103	1.016800	6.636607	0.0000

R-squared	0.989351	Mean dependent var	9.428742
Adjusted R-squared	0.986308	S.D. dependent var	0.117622
S.E. of regression	0.013763	Akaike info criterion	-5.521327
Sum squared resid	0.003978	Schwarz criterion	-5.188275
Log likelihood	84.29857	Hannan-Quinn criter.	-5.419510
F-statistic	325.1677	Durbin-Watson stat	2.253110
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات EVIEWS 10

الملحق 04

الجدول 01: إختبار boond test

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	12.66028	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	28	Finite Sample: n=35		
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات EVIEWS 10

الملحق 05

الجدول 01: إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.583502	Prob. F(2,19)	0.5676
Obs*R-squared	1.620277	Prob. Chi-Square(2)	0.4448

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/19/24 Time: 18:20
Sample: 1994 2021
Included observations: 28
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.228598	0.266559	0.857590	0.4018
LGDP(-2)	-0.204431	0.281643	-0.725850	0.4768
LGDP(-3)	0.032389	0.179435	0.180504	0.8587
LGDP(-4)	0.040213	0.120019	0.335056	0.7413
LER	0.020793	0.054817	0.379310	0.7087
LK	-0.024380	0.048677	-0.500854	0.6222
C	-0.806482	1.332247	-0.605355	0.5521
RESID(-1)	-0.350475	0.347205	-1.009418	0.3255
RESID(-2)	0.184242	0.329117	0.559808	0.5822

R-squared	0.057867	Mean dependent var	-3.49E-16
Adjusted R-squared	-0.338821	S.D. dependent var	0.012138
S.E. of regression	0.014045	Akaike info criterion	-5.438078
Sum squared resid	0.003748	Schwarz criterion	-5.009870
Log likelihood	85.13310	Hannan-Quinn criter.	-5.307171
F-statistic	0.145876	Durbin-Watson stat	1.938517
Prob(F-statistic)	0.995508		

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات EVIEWS 10

الجدول 02:إختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.590827	Prob. F(1,25)	0.1200
Obs*R-squared	2.535347	Prob. Chi-Square(1)	0.1113

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/19/24 Time: 18:21
Sample (adjusted): 1995 2021
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000102	6.55E-05	1.561631	0.1309
RESID^2(-1)	0.306019	0.190121	1.609605	0.1200

R-squared	0.093902	Mean dependent var	0.000147
Adjusted R-squared	0.057658	S.D. dependent var	0.000317
S.E. of regression	0.000308	Akaike info criterion	-13.26075
Sum squared resid	2.37E-06	Schwarz criterion	-13.16476
Log likelihood	181.0201	Hannan-Quinn criter.	-13.23221
F-statistic	2.590827	Durbin-Watson stat	1.837943
Prob(F-statistic)	0.120041		

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات EVIEWS 10

الجدول 03: إختبار رامسي

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LGDP LGDP(-1) LGDP(-2) LGDP(-3) LGDP(-4) LER LK C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.167699	20	0.8685
F-statistic	0.028123	(1, 20)	0.8685

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	5.59E-06	1	5.59E-06
Restricted SSR	0.003978	21	0.000189
Unrestricted SSR	0.003972	20	0.000199

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: LGDP
Method: ARDL
Date: 06/19/24 Time: 18:22
Sample: 1994 2021
Included observations: 28
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic):
Fixed regressors: C

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات EVIEWS 10

الملحق رقم 06

الجدول 01: تقدير النموذج طويل الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LER	-0.242578	0.061308	-3.956702	0.0007
LK	0.244362	0.020699	11.80572	0.0000
C	8.531639	0.441907	19.30642	0.0000

EC = LGDP - (-0.2426*LER + 0.2444*LK + 8.5316)

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات EVIEWS 10